

جامعة اليرموك
كلية التربية
قسم الإدارة وأصول التربية

مستوى المشاركة بين الجامعات الأردنية الحكومية والمجتمع المحلي
(ومقترحات لتفعيلها)

The Level of Participation Between Jordanian Public Universities and Local Community (Suggestions for Enhancement)

إعداد
عبد الله فاروق محمد الشبول

إشراف الدكتور
محمد علي عاشور

حقل التخصص ـــ الإدارة التربوية

2010

مستوى المشاركة بين الجامعات الأردنية الحكومية والمجتمع المحلي

ومقترحات لتفعيلها

إعداد:

عبدالله فاروق محمد الشبول

بكالوريوس معلم صف، كلية التربية، جامعة اليرموك، ١٩٩٩م

ماجستير تكنولوجيا التعليم، كلية التربية، جامعة اليرموك، ٢٠٠٢م

قدمت هذه الأطروحة إستكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الدكتوراه في تخصص الإدارة التربوية من كلية التربية في جامعة اليرموك، اربد، الأردن

أعضاء لجنة المناقشة

محمد علي عاشور.............................مشرفاً ورئيساً

أستاذ مشارك في الإدارة التربوية – جامعة اليرموك

محمد محمود الخوالدة.............................عضواً

أستاذ في اصول التربية – جامعة اليرموك

نواف موسى الشطناوي.............................عضواً

أستاذ مشارك في الإدارة التربوية – جامعة اليرموك

منيرة محمود الشرمان.............................عضواً

أستاذ مشارك في الإدارة التربوية – جامعة اليرموك

عاطف يوسف مقابلة.............................عضواً

أستاذ مشارك في الإدارة التربوية –جامعة عمان العربية للدراسات العليا

تاريخ المناقشة ٢٧ / ٧ / ٢٠١٠م

الإهـــــــــداء

إلى روح ابي الطاهرة . . . .

إلى القلب الحنون، إلى من سهرت على راحتي . . .

إلى والدتي الغالية

إلى نبع الحب والحنان والتفاؤل التي وقفت إلى جانبي ومنحتني ثقتها وتعزيزها . . .

زوجتي الغالية

إلى ابنتي الغاليتين . . .

رنا وربى قرة عيني

إلى أعمدة حياتي . . .

إخواني وأخواتي

إلى أساتذتي الكرام . . .

إلى كل من ساعدني لإتمام هذا العمل . . .

إلى أصدقائي كلا من د. رامي الشقران، د. رامي عبابنه، د. فاضل هزايمة جزاهم الله خيراً . . . .

إلى كل هؤلاء . . .

أهدي ثمرة هذا الجهد المتواضع

مع المحبة والتقدير

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله حمداً كثيراً والسلام على سيد المرسلين سيدنا محمد (ص) وعلى آله وصحبه أجمعين، لا يسعني في البداية الا ان اتقدم بجزيل الشكر والعرفان وعظيم الامتنان إلى استاذي الفاضل الدكتور محمد علي عاشور لتفضله بالاشراف على رسالتي ولما اعطاه لي من وقته وعلمه وجهده، فكان لتوجيهاته وارشاداته الدور الكبير في اخراج هذه الدراسة على شكلها الحالي فأشكره جزيل الشكر وأثمن له كل دقيقة قضاها في توجيهي وإرشادي.

كما اتقدم بالشكر الجزيل ومشاعر الاحترام والتقدير إلى أعضاء لجنة المناقشة الأستاذ الدكتور محمد الخوالدة والدكتور نواف الشطناوي والدكتورة منيرة الشرمان والدكتور عاطف المقابلة، لقبولهم مشكورين مناقشة هذه الرسالة ومراجعتها وتقييمها من أجل إظهارها بأفضل صورة، وسأضع ملحوظاتهم القيمة في أولوياتي وأستفيد منها بإذن الله. وأخيراً أتقدم بالشكر الجزيل لزميلي وصديقي العزيز الدكتور رامي ابراهيم الشقران لما ابداه لي من ملحوظات علمية ومنهجية هامة أثرت أطروحتي نحو الأفضل فجزاه الله كل خير.

الباحث

عبدالله فاروق الشبول

قائمة المحتويات

الموضوع	الصفحة

قائمة الجداول

قائمة الملاحق

الملخــــص

الشبول، عبدالله فاروق محمد. مستوى المشاركة بين الجامعات الأردنية الحكومية والمجتمع المحلي ومقترحات لتفعيلها. أطروحة دكتوراه، جامعة اليرموك، 2010.

(المشرف : الدكتور محمد علي عاشور).

هدفت هذه الدراسة إلى الكشف عن مستوى المشاركة بين الجامعات الأردنية الحكوميــة والمجتمع المحلي والمقترحات لتفعيلها.

تكّون مجتمع الدراسة من جميع أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الأردنية الحكوميــة في شمال الأردن(جامعة اليرموك، جامعة العلوم والتكنولوجيا الأردنية)، للعام الدراسي 2009/ 2010 والبالغ عددهم (1523) فرداً، وعددا من أفراد المجتمع المحلي. أما عينة الدراسة فقــد اشتملت على(372) مستجيباً، يتوزعون على (319) عضو هيئة تدريس من(جامعة اليرموك، جامعة العلوم والتكنولوجيا الأردنية)، وعددا من أبناء المجتمع المحلي، وعددهم (53) فردا. تم تطوير أداة للدراسة، ركزت على قياس مستوى المشاركة بين الجامعــات الأردنيــة الحكوميــة والمجتمع المحلي، حيث تكونت من (57) فقرة موزعة على سبعة مجالات. وتم التأكد من صدق أداة الدراسة وثباتها. **وقد توصل الباحث إلى النتائج التالية:**

- إن مستوى المشاركة بين الجامعات الأردنية الحكومية والمجتمع المحلي جاءت بدرجة (متوسطة) على الأداة ككل، حيث حصل المجال "المشاركة في التدريب والتأهيل" على أعلى متوسط حسابي، بينما حصل المجال "المشاركة في البرامج والخطط الدراسية" على متوسط حسابي متدني.

- عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α=0.05) في جميع مجالات مستوى المشاركة بين الجامعات الأردنية الحكومية والمجتمع المحلي والأداة ككل من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس تُعزى لمتغيرات(الجامعة، والرتبة الأكاديمية، والكلية)، بينما أظهرت النتائج وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α=0.05) في جميع مجالات مستوى المشاركة بين الجامعات الأردنية الحكومية والمجتمع المحلي والأداة ككل من وجهة نظر أفراد المجتمع المحلي تُعزى لمتغير (جهة المجتمع المحلي) ولصالح الهيئات الرسمية.

- إن أهم المقترحات الخاصة بتفعيل مستوى المشاركة بين الجامعات الأردنية الحكومية والمجتمع المحلي من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس وأفراد المجتمع المحلي، كانت كما يلي:

1- إنشاء مجالس استشارية مشتركة من الجامعة وقيادات المجتمع لتحديد حاجات المجتمع والتعرف على مشكلاته وإيجاد الحلول المناسبة.

2- مشاركة أفراد المجتمع المحلي من المتخصصين في وضع الخطط والبرامج الدراسية للجامعة بما يخدم المجتمع ويعمل على تطويره وتنميته.

وقد أوصى الباحث بعدد من التوصيات كان من أهمها : زيادة نطاق المشاركة بين الجامعة والمجتمع المحيط في تحديد نوعية التعليم المطلوب وبأسلوب يسهم بصورة مباشرة في تحسين نوعية التعليم وحل مشاكل المجتمع، الاستفادة من الخبرات العلمية والعملية للجامعة بشكل أكبر لمساعدة المجتمع ومؤسساته على النمو الاقتصادي والتعليمي والاجتماعي.

الكلمات المفتاحية : المشاركة، المجتع المحلي، الجامعات الأردنية الحكومية.

الفصل الأول

خلفية الدراسة وأهميتها

المقدمة

تؤدي الجامعة وظائف متعددة وفاعلة وحيوية في حركة المجتمع العصري، إذ تشكل أساساً للتعليم، والإجتهاد العلمي، والتعبير الفكري، والمناظرة الثقافية، والبحث عن الحقيقة، والعمل على تطوير المجتمع، وربط الجسور بين الإنسان المتعلم والمجتمع. فالجامعة لم تعد محصورة في إطار العمل الأكاديمي فحسب بل بدأت تُسهم بشكل فعّال في عملية البناء والتنمية، ونقل المجتمعات من التبعية الفكرية إلى مرحلة النهوض والاستقلالية والتطور، فتقوم بأدوار كثيرة عن طريق كوادرها وقياداتها الإدارية والأكاديمية، من أجل رفد المجتمعات بالكفاءات والمهارات والخبرات الفنية المؤهلة تأهيلاً علمياً للمساهمة في حركة التنمية والتحديث والتطوير.

ونتيجة لأهمية التعليم ودوره في المجتمع، كان من الأهمية دراسة وتحليل سياسات التعليم وعملياته في ضوء ما تتطلبه احتياجات التنمية في المجتمع، والوقوف على ما تقوم به المؤسسات التعليمية ممثلة بالمدارس والمعاهد والكليات والجامعات من دور في هذا المجال. وتُعدُّ الجامعات من أهم المؤسسات التعليمية التي تساهم في خدمة المجتمع وتنميته، بحكم ما لها من إمكانيات وأهداف تسعى إلى تحقيقها. فالجامعة كما تُعرّف هي مؤسسة تعليم عالٍ توفر الإمكانيات والتسهيلات للتعليم والبحث العلمي وتقوم بمنح الدرجات العلمية الأكاديمية. والجامعة هي وليدة المجتمع وجزءٌ مهم منه، أوجدها لكي تعمل مع المؤسسات الاجتماعية الأخرى على

تلبية حاجاته وتقديم الخدمات التي يحتاج إليها بحيث تسهم في النهاية في عملية التنمية بأبعادها الإقتصادية والإجتماعية، من خلال أدوارها ووظائفها المحددة(الرشيد، 2005).

وقد تبنى علماء الإجتماع نظريات معينة عند تحليلهم للعلاقة بين التعليم والتنمية من أجل الكشف عن الأدوار الفعلية التي تقوم بها الجامعات في خدمة المجتمع وتنميته، ومن أهم النظريات الحديثة التي اهتمت بتفسير العلاقة بين التعليم والتنمية والمجتمع : نظرية التحديث، ونظرية رأس المال البشري، ونظرية النظم الإجتماعية(هندي،1997). وقد ركزت نظرية التحديث على دور المؤسسات التعليمية بما فيها الجامعات في تحديث المجتمع بمظاهره المتعددة، مثل إعداد القوى البشرية المدربة، واكتساب قدرات وسمات واتجاهات حديثة، وتحسين مستوى المعيشة الاقتصادية والاجتماعية، ومواكبة المعرفة التكنولوجية العالمية، وركزت نظرية رأس المال البشري على تسريع النمو الإقتصادي للمجتمع من خلال النظر إلى التعليم على أنها نوع من الاستثمار الإنتاجي لتحسين قدرات الأفراد ومهاراتهم الإنتاجية، مما يؤدي إلى خدمة المجتمع بتحقيق نموه الاقتصادي، أما نظرية النظم الاجتماعية فتنظر إلى المؤسسات التعليمية كالجامعات على أنها أنظمة مفتوحة على البيئة الخارجية التي تحيط بها من مؤسسات اجتماعية أو صناعية، تتأثر وتؤثر فيها من حيث مدخلاتها وعملياتها ومخرجاتها(عبد الرحمن، 1990).

ويستدل من العرض السابق للمداخل النظرية، أن للجامعة ثلاثة أدوار رئيسة في خدمة المجتمع، وهي :

1- تحديث المجتمع والعمل على تقدمه وتطويره.

2- التنمية الاقتصادية للمجتمع وتسريع نموه الاقتصادي.

3- الانفتاح على المجتمع وخدمة قضاياه وحل مشكلاته.

وقد شكلت هذه الأدوار المحاور الرئيسية للوظائف والمهام التي يمكن للجامعة أن تقــوم بها في المجتمع. فعمل الباحثون والتربويون بشكل خاص على الكــشف عــن هــذه الوظــائف والمهام، فقد ذكر هندي " أن التعليم الجامعي لأية أمه أساس لنموهــا وتقــدمها وازدهارهــا ، ومنطلق لسعيها نحو مواجهة تحديات الحاضر ومتطلبات المستقبل(هندي،1997).

وقد ذكر مطر(1987) ان للجامعة ثلاث مهام رئيسة هي :

1- نشر المعرفة ، ويتمثل ذلك في التدريس والتدريب.

2- تنمية المعرفة ويتمثل ذلك بالبحث العلمي .

3- تطبيق المعرفة ويتمثل ذلك في خدمة المجتمع .

إن مهمة الجامعة الحديثة هي : توفير التعليم ، والبحث العلمي ، وخدمة المجتمع، إلا أن الجامعات العربية أغلبُها هي امتداد للتعليم التقليدي، وهناك فصل بين الجامعات ومراكز البحث العلمي وواقع التنمية ومشكلات المجتمع، وتعد العلاقة التشاركية بين الجامعة والمجتمع من أكثر العلاقات تعقيداً فالعلاقة بين الجامعة والمجتمع علاقة عضوية ومتبادلة حيث أن الجامعة تــؤثر في المجتمع عن طريق ما تقوم به من تشكيل لحياة الأفراد وذلك عن طريق تنــاولهم التعلــيم لصقل شخصياتهم من خلال مناهجها وأساليبها التربوية والثقافية والإجتماعية (العادلي، 1992).

إن التشارك والتواصل بين الجامعة والمجتمع يعني أن يكون للمجتمع دور مــؤثر فــي القرارات التعليمية والتربوية التي تحدث في إطار الجامعة، لذلك فإنه من المهم أن يوجد الربط بين الجامعة والمجتمع باعتبارها الأداة الفاعلة في تحقيق أهداف التربية ولا يعني أن يكون دور الجامعة في هذه الحالة نقل التراث الفكري والمعرفي إلى أذهان الطلبة بــصورة تقليديــة دون النظر إلى ما يدور في المجتمع المحيط بالجامعة والمتغيرات الحضارية والفكرية التي تؤثر في هذا المجتمع وفي إطاره الإنساني العام(التميمي، 1997).

لهذا تبرز أهمية ما تقوم به الجامعات نحو مجتمعاتها، فالجامعة أصبحت مطالبة بخدمة مجتمعاتها والعمل على النهوض بها وتنميتها، حيث تؤدي إلى زيادة حركة التقدم والتطور في كافة مجالات الحياة، والنهوض بالمجتمع وتحقيق مستقبلاً أفضل للإنسانية، فلم تعد جامعات اليوم أبراجا عاجية تعني بتطوير العلم من أجل الوصول إلى الحقائق العلمية فحسب، بل أصبحت أدوات المجتمع الأساسية التي تعني بتطوير العمل والمعرفة من أجل النهوض بتلك المجتمعات وحل مشكلاتها وتحقيق حياة أفضل لها ولأبنائها(نوفل، 1992). ومن هذا المنطلق فإن المجتمع الحديث بحاجة إلى مؤسسات تقوم بالمحافظة على الخبرات والمعارف الموجودة ونشرها وتقدمها واكتشاف أفاق جديدة في مختلف الميادين ومجالات المعرفة (راشد، 1988).

ولا شك أن موقع الجامعة من المجتمع يظل مرهوناً بقدرتها على تطوير نفسها وتجديد حركة الفكر المستنير في أبنائها، ذلك أن في التطوير ضماناً للاستمرارية والبقاء وإيماناً بأن الجامعة هي ضمير المجتمع وهي منهج فكر وأسلوب حياة وتخطيط علمي منضبط ويأتي امتدادنا بتكوين الطالب الجامعي الذي تشكله اليوم، ليكون عدة الغد وعلم المستقبل في ظروف باتت فيها الجامعة مؤشراً من مؤشرات انضباط حركة المجتمع وإحدى علامات سلامة توجيهات ونجاحات خططه المستقبلية الدقيقة. وعلى الرغم من الدور الحيوي الذي يقوم به مركز خدمة المجتمع والتعليم المستمر من أنشطة الجامعة المتصلة بالمجتمع، إلا أن علاقة الجامعة بالمجتمع أعمق وأكبر من هذه الأبعاد الأمر الذي يضع الجامعة في حالة مستمرة من الشد والجذب والقرب والبعد من أطراف مجتمعية متغيرة وذات مصالح متنوعة(بدران، 2000).

إن نجاح الجامعة في تحقيق رسالتها يعتمد أساساً على مدى ارتباطها العضوي وتفاعلها وتشاركها بالمجتمع المحلي الذي تعيش فيه، فالجامعة مؤسسة إجتماعية قامت لخدمة المجتمع

وتحقيق أغراضه في تخريج المؤهلين للعمل، ومن هنا يصبح أول دور رئيسي للجامعة هو القيام ببرنامج فعال لتحقيق العلاقات الاجتماعية الناجحة بينها وبين المجتمع لابد أن يضع هذا البرنامج في اعتباره المجتمع الذي تخدمه وإمكانياته ومدى طموحه وتطلعاته، وإذا أرادت الجامعة أن تنجح في مهمتها فإن عليها أن تعرف المجتمع الذي يتعامل معها وتعيش فيه معرفة حقيقية مبنية على منهج علمي سليم، ويجب أن تسهم في تخطيط برنامج التعاون الواسع وعليها مقابلة الأفراد والجماعات ليضمن نجاح الخطط وبذلك يكون دورها قيادي فعال في برنامج العلاقات العامة(محمد، 1993).

ولكي يتم التفاعل والتشارك بين الجامعة والمجتمع بصورة منتجة وفعالة، فإن إدخال مظاهر الحياة الإجتماعية إلى الجامعة لا تكفي، وإنما ايضاً يجعل الجامعة مركزاً للنشاط الإجتماعي. وبذلك على الجامعة أن تكون ميداناً للحركات الحرة، والنشاط الإجتماعي والاختلاط والتفاعل الخاضع لقوانين إجتماعية لخدمة بعضها بعضاً ويمكن للجامعة حل بعض المشكلات المتعلقة بالبيئة عن طريق دراستها للبيئة المحلية نفسها والمجتمع الكبير لإعداد الفرد للحياة (عاشور، 2004).

ويهدف مفهوم الجامعة في خدمة المجتمع إلى الانتقال بالجامعة من مواقعها الحالية التي تقدم خدماتها إلى جزء من أبناء المجتمع إلى واقع جديد وكجامعة مجتمعية تقدم خدماتها إلى جميع فئات المجتمع وشرائحه حيث يحتم عليها أن تفتح أبوابها ومرافقها لجميع أفراد المجتمع المحلي على مدار أربع وعشرين ساعة (أبو لبده، 1988).

إن جامعات اليوم بحكم ارتباطها بما يجري حولها تجد نفسها منغمسة في حاجات المجتمع، وتقديم الإستشارات الفنية، ووضع البرامج المتنوعة للمؤسسات والشركات، والإسهام في الخدمات الصحية داخل المجتمع، وفي إجراء التجارب وتدريب العمال والفنيين وفي إعداد

رجال الغد والمديرين، وفي الإسهام في تخريج المعلمين، أصبحت الجامعات تعيش مشكلات مجتمعاتها، وبذلك لم تعد قاصرة على فئة دون غيرها بل أصبحت في خدمة المجتمع بكل فئاته، ولم تعد قاصرة على الشباب دون الكبار، والأثرياء دون الفقراء، والذكور دون الإناث (مقدادي، 1999).

وفي المجتمعات الحديثة تتنافس الجامعات على تقديم أفضل الخدمات، وإقامة أقوى الروابط مع كل القطاعات الإقتصادية في البلد ولا سيما الصناعية منها، لذا فقد فتحت الجامعات أبوابها لغير المنتظمين فيها، حيث تعقد الدورات التي تقدم مساقات لرفع كفاءة العاملين في المؤسسات الأخرى، واتجه أرباب الصناعة إلى الجامعة باحثين عن حل لمشكلاتهم الفنية المختلفة، كما تقوم الشركات الصناعية بتقديم يد العون والدعم للباحثين في هذه الجامعات، كما ويقدم المجتمع المحلي المساعدة وتقديم الدعم لهم حتى تتحقق الفائدة المشتركة للجميع. إذ لم يعد التعليم العالي يقتصر على طلبة الجامعات وما يتلقونه من معارف، بل تعدى ذلك حيث يقوم الطلاب بنقل هذه المعارف والخبرات إلى المجتمع الذي يعيشون به، في مختلف المجالات الثقافية والاجتماعية والتكنولوجية، ولم يعد من الممكن دراسة الطلاب للعلوم والمعارف بمعزل عن مطالب الحياة المختلفة والمتجددة لمجتمعاتهم المحلية (عبد الباري، 1989).

إن الجامعات اليوم مدعوة لتبني الأدوار الرئيسة والقيام بالوظائف والمهام التي سبق ذكرها، حتى تؤكد رسالتها وتبرر وجودها في المجتمعات العربية. وعلى الرغم مما حظي به التعليم الجامعي في البلدان العربية من نظرة تقوم على الاعتبار والتقدير من جميع قادة المجتمع ومؤسساته وأفراده، إلا أن هذا التعليم قد تعرض في السنوات الأخيرة إلى العديد من الانتقادات سواء من الأكاديميين أو غير الأكاديميين، بسبب العزلة الاجتماعية للجامعات، وبعدها عن

المشاركة الفعالة والإيجابية في عمليات التنمية وتلبية متطلبات واحتياجات المجتمع المحلي والسعي لحل مشكلاته الواقعية (عبد الرحمن، 1990).

وقد أشار الخطيب(1992) إلى أن أبرز التحديات التي تواجه التعليم الجامعي في الوطن العربي إنعدام المواءمة بين مخرجات التعليم العالي واحتياجات خطط التنمية الوطنية من العمالة الفنية المؤهلة والمدربة، كما يلاحظ أن مؤسسات التعليم العالي في البلاد العربية تقتصر وظيفتها الأساسية على التعليم فقط، في حين أن هناك إهمالا مخلا في الوظيفتين الأخريين وهما البحث العلمي وخدمة المجتمع، بدلالة النسب الضئيلة التي تخصصها ضمن موازنتها لهاتين الوظيفتين، ثم ندرة البحوث العلمية في الجامعات العربية كل عام، وقلة البرامج والنشاطات التي تقدمها كل جامعة في مجال خدمة المجتمع وتنميته.

ويرى حسن (1993) أن التعليم العالي في الجامعة لا يزال محملا بقيم رمزية تعمل للشهادة الأكاديمية والمكانة الإجتماعية، ومن ثم التركيز على الدراسات الإنسانية في الأبحاث العلمية، واختل التوازن بين مخرجات الجامعة من الخريجين وبين الاحتياجات الفعالة للمجتمع من التخصصات.

إن دعم العلاقة التشاركية بين الجامعة والمجتمع المحلي بات أمراً مهماً وأن عملية التطوير والتغيير باتت ضرورة ملحه، ومن ذلك ما ذكره التل (1988) من أنّ استمرار نوعية التعليم على ما هي عليه الآن، يؤدي بالفعل إلى كارثة محققة، وبتعبير آخر فإن التعليم الذي كان من المفترض أن يساعد البلاد على مجابهة مشكلات التخلف، يصبح هو ذاته مشكلة معقدة، تضاف إلى مشكلات التخلف الأخرى كالفقر والمرض والاستجداء، وينطبق هذا الوضع على التعليم العالي بخاصة، ونظرا لأهميته في عمليات الإنماء الشامل ولاتصاله الوثيق بالثقافة والعمالة والإنتاج.

ويرى الباحث أن من أسباب القصور المحتملة في دور الإدارة الجامعية في تفعيل المشاركة بينها وبين المجتمع المحلي، أن هذه الجامعات تعطي التدريس والبحث العلمي أولوية كبيرة على حساب الأدوار الأخرى الموكلة إليها، لا سيما وان فكرة تفعيل المشاركة قد عرفت أخيراً، وبالتالي لم تتح لها الفرص الكافية لتنفيذ هذا الدور، ناهيك عن قلة التشريعات التي تفرض على الجامعات القيام بهذا الدور.

إن الاهتمام بخدمة الجامعة للمجتمع يستدل منه على مدى الحاجة إلى العمل لتجاوز قصور الجامعات العربية عن هذه الخدمة وربما يعود تقصير الجامعات العربية في مجال تفعيل المشاركة إلى أن فكرة الاهتمام بهذا الموضوع والأخذ بها لم تظهر إلا في زمن متأخر، إذ كانت بدايات ظهورها في الولايات المتحدة الأمريكية ومن بعدها في أوروبا ، ثم نقلت الفكرة إلى جامعات دول العالم الثالث ومنها الدول العربية من خلال الخريجين والأدب التربوي المكتوب(التل،1988). وبرز الاهتمام بتفعيل المشاركة في الجامعات الرسمية ومن ثم في الجامعات الخاصة التي تباينت فيما بينها في درجة الاهتمام بهذا الدور المهم بحكم أن الجامعات الرسمية قد سبقت في نشأتها الجامعات الخاصة كما يمكن ان يكون سبب تقصير الجامعات العربية في تفعيل المشاركة، قلة البحوث والدراسات والافتقار إلى الخبرة في التعامل مع هذا الدور وما يمكن ان ينبثق عنه من أنشطة متعددة(كمال، 2001) .

وفي ضوء هذا الواقع، وتجسيدا لاهتمام المسؤولين والمعنيين بالتعليم الجامعي فإن الحاجة تستدعي دراسة وتحليل دور هذا التعليم الجامعي وعلاقته بتفعيل المشاركة وتنميته وتقييم رسالة الإدارة الجامعية، ومدى قيامها بدورها، بات هذا الأمر على جانب كبير من الأهمية، من هنا تبرز المشكلة التي تحاول الدراسة التصدي لها بالبحث. وبذلك فإن هذه الدراسة معنية بالتعرف على مستوى المشاركة بين الجامعة والمجتمع المحلي، ومن ثم محاولة تقديم مقترحات تطويرية

والتي من الممكن أن تُسهم في تفعيل المشاركة بين الجامعات الأردنية الحكومية والمجتمع المحلي.

مشكلة الدراسة وأسئلتها

عند إلقاء نظرة شاملة على الجامعات في العالم يتضح أن هنالك تباينا واضحا في الأدوار الموكوله لها، فأكثرها غير مدرك لهذا الأدوار ولأهميتها بشكل يمكنها من التكيف مع ظروفها السياسية والثقافية والإجتماعية والإقتصادية، والإسهام في خدمة مجتمعاتها وتطويرها. ويعيش العالم اليوم ثورة هائلة في مختلف مجالات الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والتكنولوجية وفي ظل هذا التحول الكبير باتت مهام الجامعات لا تقتصر على عملية إدارة التعليم، بل تعدى ذلك إلى المشاركة الفاعلة في تطوير المجتمعات وتنميتها. وكون الباحث جزءاً من الحياة الجامعية من فترة طويلة، فقد لاحظ قصور في دور الجامعات تجاه مجتمعاتها المحيطة، حيث أنها تعطي أولوية كبيرة للتدريس على حساب الأدوار الأخرى ومنها خدمة المجتمع، من هنا كان من الأهمية للباحث القيام بتلك الدراسة، كما وبرزت الحاجة إلى تغيير دور الجامعة في المجتمع لتواكب تطورات العصر، ولما كانت الجامعة هي مركز الاشعاع الفكري والحضاري داخل المجتمع فإن عليها اليوم ان تساهم في معالجة العديد من القضايا التي تهم المجتمع بصفتها مؤسسة اجتماعية وتربوية في المقام الأول. وفي ضوء ما سبق، فان مشكلة الدراسة تتمثل في محاولة التعرف على مستوى المشاركة بين الجامعات الحكومية الأردنية والمجتمع المحلي ومحاولة تقديم مقترحات لتفعيل هذه العلاقة.

ومن هنا فقد سعت هذه الدراسة إلى الإجابة عن الأسئلة الآتية :

1. **ما مستوى المشاركة بين الجامعات الأردنية الحكومية والمجتمع المحلي من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة؟**

2. هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α = 0.05) في متوسطات إستجابات أعضاء هيئة التدريس لمستوى المشاركة بين الجامعات الأردنية الحكومية والمجتمع المحلي تعزى لمتغيرات (الرتبة الأكاديمية، الجامعة، الكلية)؟

3. هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α = 0.05) في متوسطات إستجابات أفراد المجتمع المحلي لمستوى المشاركة بين الجامعات الأردنية الحكومية والمجتمع المحلي تعزى لمتغير (جهة المجتمع المحلي)؟

4. ما المقترحات التطويرية التي يمكن أن تُسهم في تفعيل مستوى المشاركة بين الجامعات الأردنية الحكومية والمجتمع المحلي من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة؟

هدف الدراسة

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على وجهات نظر أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الحكوميه الأردنيه وأفراد المجتمع المحلي على مستوى المشاركة بين الجامعات الحكوميه الأردنيه والمجتمع المحلي، كما انه من الممكن أن تحقق هذه الدراسة مجموعة من الأهداف الفرعية تتمثل فيما يلي:

1. التعرف على مستوى المشاركة بين الجامعات الحكوميه الأردنيه والمجتمع المحلي من وجهة نظر اعضاء هيئة التدريس وأفراد المجتمع المحلي.
2. تقديم عدد من المقترحات التطويرية التي يمكّن أن تُسهم في تفعيل مستوى المشاركة بين الجامعات الحكوميه الأردنيه والمجتمع المحلي.

أهمية الدراسة

تكمن أهمية الدراسة من خلال إبراز دور الجامعة في تفعيل المشاركة بين الجامعة والمجتمع المحلي، والتركيز على أنها مؤسسة تعليمية، صانعة التغير والتنمية، تسهم في تثقيف المجتمع، وتساهم في تحسين أوضاعه الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية فتتحقق بانفتاحها على المجتمع أهدافاً كثيرة لخدمته وتنميته وتعمل على تطوره. ولما لدور الجامعة من أهمية كبرى في تطوير مؤسسات المجتمع فقد أخذت العديد من الجامعات على تصميم برامج خاصة لتطوير المجتمعات التي توجد فيها. كما تستمد الدراسة أهميتها من أهمية موضوعها الذي تتناوله بالبحث والتحليل، كما أنها تشكل محور اهتمام الباحثين والتربويين المهتمين بقضايا التعليم العالي، وبخاصة الأدوار التي تقوم به الإدارة الجامعية. ويتوقع من هذه الدراسة أن تفيد القائمين على الجامعات الأردنية الحكومية في التعرف إلى دور الإدارة الجامعية في تفعيل المشاركة بين الجامعة والمجتمع المحلي، وتقديم بعض المقترحات لتفعيل هذا الدور، كما يتوقع أن تفيد الباحثين في هذا المجال في تحديد إطار نظري لهذا الدور يتمثل في المجالات التي تتوصل إليها هذه الدراسة في دور الجامعة في تفعيل المشاركة بينها وبين المجتمع المحلي. كما تبرز أهمية الدراسة كونها من الدراسات القليلة على حد علم الباحث التي تتناول مستوى المشاركة بين الجامعات الحكوميه الأردنيه والمجتمع المحلي إضافة إلى ذلك من الممكن أن تضيف هذه الدراسة إطارا معرفيا جديدا يفيد الدراسات في المستقبل، كما من الممكن محاولتها الكشف عن أهم المقترحات التطويرية التي يمكن أن تساهم في تفعيل وتنمية المشراكه بين الجامعات الحكوميه الأردنيه والمجتمع المحلي. كما انها تأتي إستجابة علمية للتوصيات والدعوات إلى إصلاح حال التعليم الجامعي وتجويده وتطوير أهدافه وعملياته ومخرجاته تلبية للحاجات القائمة والمنتظرة في المجتمع الأردني. كما يمكن أن تقدم الدراسة الحالية، للأدب

النظري والدراسات السابقة، ذات العلاقة بموضوع الدراسة الحالية بعض التوصيات الهامة في هذا المجال.

التعريفات الاصطلاحية والإجرائية

المشاركة : تعاون وتواصل مشترك بين أطراف واطراف أخرى تجمعهم مشاريع وخطط وعمليات وأنشطة وبرامج مشتركه، والغايه منها تحقيق التواصل والتعاون بين المتشاركين من أجل إيجاد الحلول المناسبه لمجموعة العوائق والمشاكل والأنشطة المتضمنة في هذه العلاقة (أحمد، 2002).

إجرائياً ويقصد بها في هذه الدراسة درجة تقييم كل مجال من مجالات المشاركة بين الجامعة والمجتمع المحلي وبدرجات معيارية تم وضعها في الدراسة.

حدود الدراسة

اقتصرت حدود الدراسة الحالية على :

- عينة من أعضاء هيئة التدريس العاملين في جامعتي (اليرموك وجامعة العلوم والتكنولوجيا الأردنية)، وعلى عينة من أفراد المجتمع المحلي المحيط بالجامعتين، وذلك في الفصل الثاني من العام الدراسي 2010/2009.

الفصل الثاني

الأدب النظري والدراسات السابقة

يتضمن هذا الفصل عرضاً للأدب النظري المتعلق بموضوع الشراكة بين الجامعات والمجتمع، كما يتضمن الدراسات السابقة التي تناولت هذا الموضوع.

أولاً : الأدب النظري

إن العملية التعليمية بكل أبعادها معادلة متفاعلة العناصر تتقاسم أدوارها أطراف عده بحيث تتعاون جميعها في تأدية هذه الرساله على خير وجه للوصول للنتائج المرجوة، ولا يتحقق ذلك إلا من خلال توثيق الصلات بين الجامعة والمجتمع ولعل من الأسباب التي تستدعي إقامة مثل هذا التعاون الوثيق هم الطلاب الذين أسست الجامعه من أجلهم فهم يمثلون أكبر مصلحة، أو مسؤولية يعنى بها أعضاء المجتمع المحلي. وللمجتمع وجهة نظر في الجامعة التي تلبي احتياجاته، ويمكن للمجتمع أن يلبي ذلك من خلال عدة وسائل وأساليب (سالم، 2006).

إن وظيفة الجامعة هامة يميزها موضوعها الذي هو الإنسان الذي تحضنه في أغلب مراحل حياته، والتي تعمل على تكوين المواطن في مجال القيم والمبادئ والمعارف والمهارات، ولذلك يحرص المفكرون والقادة على الاتفاق حول مشاريع مجتمعية ترسم غايات العمل الجامعي وأهدافه، وسمات الشخصية الفردية التي ينبغي ان تكون نتاج هذه الجامعة، مساهمة منهم في تأسيس التنمية والتطور والتقدم الاجتماعي، وإرساء القواعد اللأزمة للانطلاق نحو نوعية تعليمية جديدة، تسهم في تسليح أبنائنا بما يحتاجون إليه من معارف، ومهارات، واتجاهات، تمكنهم من التعايش بوعي وذكاء وبصيره مع الحضارة (العقيب، 1992).

ولعل من الأمور المتفق عليها في العصر الحالي أن الجامعة ليست مجرد بناء يحتجز إحدى فئات المجتمع "الطلبة" لتلقيهم بعض الدروس فحسب، بل أن الجامعة أصبحت إلى جانب ذلك -مسايرة لتطورات الحياة الاجتماعية الحديثة، وما فيها من تغيرات تستدعي تنمية الجوانب الاجتماعية، والنفسية، في شخصية الطالب ليكون قادرا على مواجهة هذه المتغيرات – ذات وظيفة اجتماعية أخرى. ولقد أصبحت الجامعة هي المؤسسة الاجتماعية التي تشترك مع المجتمع في تحمل مسؤوليات التنشئة الاجتماعية للأفراد وإعدادهم لمواجهة الحياة (غباري، 1991).

وبناء على ذلك فلقد أصبحت الجامعة هي المؤسسة الاجتماعية الرسمية التي تقوم بوظيفة التعليم، ونقل الثقافة المتطورة وتوفير الظروف المناسبة لنمو الطلبة وتوسيع الدائرة الاجتماعية لهم حيث يلتقي بجماعة جديدة من الرفاق، ومنها يتعلم الطالب المزيد من المعايير الاجتماعية في شكل منظم كما يتعلم أدوارا اجتماعية جديدة كالحقوق، والواجبات، وضبط الانفعالات، والتوفيق بين حاجاته وحاجات الغير والتعاون والانضباط السلوكي، والتفاعل مع المدرسين كقيادات جديدة، وكنماذج سلوكية مثالية، وفي الجامعة يزداد الطالب علما وثقافة، وتنمو شخصيته من كافة جوانبها وتسهم الجامعة مع الأسرة في عملية التنشئة الاجتماعية (الهيلات، 2009).

وذكر العقيب (1992) أن الجامعة كمؤسسة اجتماعية لا يمكن ان تكون منعزلة عن المجتمع المحلي، بل يجب أن تفتح أبوابها لخدمة البيئة لتوفير الاطمئنان النفسي للطلبة حتى لا يشعر أنه منعزل عن المجتمع، وليتم التشاور في مصالح الطلبة . ولما كانت الجامعة نظاما اجتماعيا، فإن ذلك يستدعي تغيير دور الإدارة الجامعية في المجتمع لتواكب تطورات العصر، وحركة الاصلاح التعليمي التي تجتاح دول العالم المتقدمة والنامية لمواجهة التحديات

والإشكاليات التي تواجه النظم التعليمية بفعل ظاهرة العولمة والثـورة التكنولوجيـة، والثـورة المعلوماتية. ونتيجة لذلك لابد من تغيير النظرة للإدارة الجامعية، وعلاقتها بالمجتمع المحلـي، وينبغي على الإدارة الجامعية متمثلة في كل إداراتها القيام بأدوار جديدة لخدمة المجتمع المحلي، وجذبه لإيجاد التعاون بين المؤسسات الاجتماعية .

الشراكة:

برزت التعريفات الأولى لمفهوم الشراكة في مرحلة الستينات، وكان ذلك تحت مسميات المشاركة، والتعاون، وهي مفاهيم تتدرج كلها في مفهوم أوسع ألا وهـو المـشاركة والتعـاون والتواصل(سنهجي، 2006).

وتؤكد زاي (Zay ،1994) أن بروز مفهوم الشراكة يندرج في إطار التحولات التي عرفتها أدوار كل من المؤسسة التعليمية ومختلف الفعاليات المتواجدة في محيطها، وبالتالي، هي دعوة للفاعلين التربويين والاجتماعيين والمهنيين للعب أدوار طلائعية وحيوية فـي وظـائف المرافق العمومية للنظام التربوي. وتستعمل الشراكة في توزيع السلطة والمعاونة بين مختلـف العاملين داخل النسق التعليمي في خلق أفق دينامية جديدة.

وتعد الشراكة اتفاق وتعاون بين شركاء متكافئين نسبيا يعملون من أجل مـصالحهم الخاصة، وفي نفس الوقت لحل مشكلات مشتركة، وتستعمل أحيانا للتعبير عـن العلاقـة بـين أعضاء ينتمون إلى مؤسسات مختلفة. وعليه، يقصد بالـشراكة، تلـك الـصيرورة التواصـلية التعاونية المفضلة بين شريكين أو أكثر، والتي تظهر مـن خـلال التبـادل المـنظم للمـوارد والأشخاص والمعلومات والأفكار (عبدالغفار،1992). وقد خلص سنهجي (2006) من خلال ما تقدم إلى مجموعة من المبادئ الأساسية الضرورية لكل فعل تشاركي، أهمها:

- مبدأ المصلحة المتبادلة بين الشركاء.

- مبدأ التكافؤ.

- مبدأ الإستقلالية.

- مبدأ التعاون.

- مبدأ التطور بين الشركاء.

وتلتقي هذه المبادئ كلها ضمن إطار عام هو إطار انفتاح المؤسسة على محيطها الثقافي، والاقتصادي والبشري، والطبيعي، وأهم ما أتى به نظام الشراكة هو العمل على تحقيق جامعة منسجمة مع محيطها، وتغير الرؤية لعلاقة الجامعة مع كل من كان يعتبر شريكا لها من قبل.

القواعد الأساسية للشراكة:

تشكل الشراكة تحديا وانشغالا لجميع الأطراف لأهميتها في تنظيم الحياة الحامعية وتتطلب الشراكة الناجحة مجموعة من القواعد الأساسية، والمواثيق الأخلاقية ، التي يجب أن تحكم كل تعاون ، وتشارك بين الهيئات والإطارات ذات الطبيعة التربوية والاجتماعية والاقتصادية. وقد حدد سنهجي (2006) هذه القواعد فيما يلي:

- إن تحقيق الأهداف التربوية يجب أن يكون حاضرا في مختلف المشاريع وبرامج الشراكة سواء بشكل ضمني أو بشكل صريح.

- أثناء الانفتاح على المحيط، لا يجوز إعطاء الأولوية لطرف على حساب آخر، فتنوع الشركاء وتعددهم يجعل الجهود تتكامل والطاقات تتساند.

- يجب دعم التجارب الانفتاحية الناجحة، والبحث عن أخرى من خلال بناء علاقات مع شركاء خارجين وتنظيم لقاءات للتفكير والتشاور والنقاش المفتوح حول هذه المسألة داخل المؤسسة التعليمية.

- تحديد المعايير المؤسسية من أجل تأطير أحسن لعمليات الانفتاح والوقوف على الإيجابيات والسلبيات وتصويب العملية المشاركاتية للبحث عن حلول لبعض المشاكل التربوية والاجتماعية ، خاصة المشاكل المتعلقة بالتعثر والدعم الدارسين بكل أشكالها.
- لا يجوز أن تتم العملية المشاركاتية على حساب الوظيفة التعليمية، بل يجب ان تصبح مصدرا إضافيا للتعلم والتأهيل، وربحا حقيقيا للمجهودات المستثمرة والمبذولة.
- كل أشكال وأنماط التعاون يجب أن تحترم استقلالية المؤسسة التعليمية والهوية المهنية لمختلف الفاعلين بداخلها.

ويمكن اعتبار الشراكة آلية من آليات التدبير الحديثة للتبادل والتفاعل المنظم ليس فقط بين المؤسسات ولكن ايضا بين الأفراد والجماعات ، تقوم أساسا على التقاء إرادة أو إرادات في مجالات معينة قصد تنفيذ أنشطة أو خدمات.

معنى الشراكة التربوية:

الشراكة اصطلاحاً (الدريج، 2008): تعني التعاون والمشاركة والتفاعل التواصلي وتآزر الشركاء من اثنين أو أكثر. في الاصطلاح التربوي هو عبارة عن تعاون مشترك بين أطراف تربوية وأطراف أخرى سواء أكانوا من داخل المؤسسة التعليمية أو من خارجها أم من جهات أجنبية تجمعهم مشاريع مشتركة، الغاية منها تحقيق التواصل اللغوي والثقافي والحضاري بين المتشاركين أو المشاركة من أجل إيجاد الحلول المناسبة لمجموعة من الوضعيات والعوائق والمشاكل التي تواجهها هذه الأطراف المتعاقدة.

في المجال التربوي فإن مختلف التعريفات لمصطلح الشراكة وكلها حديثة نسبياً، تحدد الشروط الدنيا التي تميز الشراكة عن غيرها من أشكال التعاون. تلك الشروط التي تلتقي كلها عند فكرة انفتاح المؤسسة التعليمية على المجتمع؛ بحيث يهيأ المجال لتقديم خدمات من طرف

فئات من خارج المؤسسة وتقديم المساعدات من الممولين وإقامة علاقات تبادل واتصال في إطار شبكات وبنيات مرنة، كما يسمح للمؤسسة التعليمية بالتفاوض وإبرام اتفاقيات بينها وبين أطراف أخرى معترف بها ولها سلطة القرار. ومنذ أواسط الثمانيات، بدأت الشراكة تبرز وتتسع لتشمل قطاعات من مجال التربية والتعليم والذي لم يكن قد عرف هذا النظام، مثل التعليم العمومي بالمدارس الإعدادية ، والثانوية ، في بعض الدول الأمريكية (ككندا، والولايات المتحدة الأمريكية على وجه الخصوص) قبل أن ينتقل إلى العديد من الدول الأوربيه مثل إسبانيا وفرنسا (Lorcerie F 1999).

وظائف التعليم الجامعي

تأتي مؤسسات التعليم الجامعي على رأس منظومة المجتمع للدور الذي تلعبه في تأهيل القوى البشرية في عالم يتصف بالتغير السريع في ظل احتياجات سوق متطورة ومتسارعة، ولا يقتصر دور تلك المؤسسات على التأهيل فقط، بل يتعدى ذلك لتسهم بصورة مؤثرة في مسيرة التنمية الشاملة، ونشر المعرفة، والقيام بالبحوث العلمية التي تحقق التقدم وتتحمل مسؤولية اجتماعية تجاه المجتمع الذي أنشت فيه لتلبية احتياجاته وتطلعاته، وفي ظل المتغيرات العالمية المتشاركة المتمثلة بالتكتلات الاقتصادية، والاتفاقيات الدولية، والمنافسة الحادة، ولتطوير احتياجات السوق، بات على المنظمات العربية عامة، والمؤسسات الأكاديمية خاصة أن تواكب تلك المتطلبات، إذا رغبت في الاستمرار والنمو ومواكبة المستجدات العالمية (المنظمة العربية للتنمية الإدارية، أ. 2003).

والحديث عن الجامعة وما يطرأ عليها من التغيرات على اتصال وثيق مع ما يحدث في المحيط العام، فمن البديهي ان تتواكب الجامعة في حركتها وما يحدث فيها من نشاط، وما يطرأ عليها من تغير مع ما يمر به المجتمع الذي يخدمه. والجامعات تعتبر مراكز فكر وتنوير

وإشعاع وتطوير، وذلك بما يقدمه رجالها من علم وفكر متطور ومبدع يقود المجتمع ويعمل على نمو المواطن وتنمية الإنسان المفكر الواعي الحر المسؤول، المبدع في تفكيره، الذي يستطيع تحمل مسؤولية ما يقدمه من فكر وعمل (عبد الغفار، 1992).

إن تسارع وتيرة التطورات والتغيرات الهيكلية في تنظيم المؤسسات والبيئة المحيطة على الساحة العالمية في عصر العولمة الجديدة حيث تتدافع الشعوب للوصول إلى درجة الإقناع في مجمل نواحي الحياة والنشاط الإنساني، وفي صراع من أجل مسايرة الواقع الجديد وإصلاح القديم وخاصة فيما يتعلق بالتقدم التقني الهائل الذي أخذ العالم إلى عصر ما بعد المعلوماتية وباتت خاصية "العلم" تعتبر الأساسية في القطاع الخدمي والإنتاجي والمعلوماتي في مسعى وتوجهات تأخذ مبدأ حل المعضلات والمشاكل والتوجه إلى حلول علمية إبداعية وجذرية قد تؤدي إلى ترك القديم بالكامل والتوجه نحو الجديد حتى لو كان على أساس أن الحديث غير مجرب. ويمكن القول: أن عملية التجديد والإبداع تعتبر تحدياً مستمراً يواجه جميع المنظمات من أجل البقاء والاستمرار والنجاح ولمواجهة هذه التحديات فإن على المنظمات أن تبذل جهوداً كبيرة من أجل مواكبة التغيرات على المستويين المحلي والعالمي (التونتجي، 2003).

وبناءً على ذلك بات من الضروري إعادة النظر في إتجاهات وأساليب وآليات وأنظمة وقوانين الجامعات الأردنية ليتوافق ذلك ويتزامن مع سرعة التطور المذهل، ومع أهداف المجتمع في النمو السريع والتقدم، آخذين في الإعتبار المتغيرات والمستجدات العالمية وتحدياتها في مناخ انفجار المعرفة والمعلوماتية، إنطلاقاً من المسؤوليات العظيمة الملقاه على عاتق الجامعات والتي في مقدمتها كما ذكرها (القاسم، 1989؛ 1996، Ekong) :

1. نشر المعرفة وتنميتها.
2. نشر العلم وإعداد الكفاءات المتخصصة لقيادة عملية التنمية الشاملة.

3. نشر الثقافة وبناء الإنسان علمياً وأخلاقياً.

4. النهوض بالبحوث العلمية لاستغلال الطاقات والموارد المتاحة إلى أقصى حد.

لقد أكد زريق (2001) أن للجامعات ثلاثة وظائف رئيسية هي :

التعليم في أعلى درجات سلمه والبحث الابتكاري من أجل اكتشاف حقيقة الطبيعة والإنسان، والمشاركة المباشرة في معالجة قضايا المجتمع والسعي إلى حلها كما ان دور الجامعة في تنمية مجمل أوضاع المجتمع يتم من خلال القيام بادوار متعددة ومتشبعة وإنجاز الوظائف الرئيسية والمتمثلة في التعليم والقيام بالأبحاث وخدمة المجتمع.

وفيما يأتي عرضاً موجزاً لهذه الوظائف :

الوظيفة الأولى : وظيفة التعليم

وهي الوظيفة التي تهدف إلى تنمية شخصية الطالب من جميع الجوانب ، من خلال الحصول على المعرفة ، وحفظها ، وتكوين الاتجاهات الجيدة عن طريق الحوار والتفاعل وتوليد المعارف ، والعمل على تقدمها . وتعود أهمية هذه الوظيفة إلى درجة إسهامها في تنمية الأفراد تنمية كاملة شاملة ، بمعنى المستوى الذي تصل إليه الجامعة في أداء وظيفتها نحو تنمية وإعداد القوى البشرية في سد متطلبات المجتمع منها ، والإفادة مما يتعلمه الطلبة للنهوض بالمجتمع وإثرائه(جرادات ، 2001).

ومع تطور المعرفة وإثرائها بالمستجدات العلمية الناجمة عن النظريات والاكتشافات العلمية عملت الجامعة على الإستجابة لهذه التطورات من أجل إعداد جيل مثقف وعالم يتناسب مع العصر الذي يعيش فيه، وعملية التدريس هي أعم وأشمل من عملية التعليم لأنها تأخذ بعين الاعتبار جميع المتغيرات التي تأثر في الموقف التعليمي. ويعني التعليم كما عرفه القدماء إفادة العلم، وتتم هذه الإفادة في سياقات ومواقف تعليمية منظمة من خلال برامج وأساليب مناسبة،

وتـــرتبط بهـــا قـــيم تربويـــة مـــصاحبة، وتنـــتج عنهـــا قـــدرات ومهـــارات مكتـــسبة (إتحاد الجامعات العربية ،1991). وبذلك يعني التعليم فنيا بأنه مفهوم يؤدي وظيفة او أكثر من الوظائف التالية: إكساب معلومات أو معارف، إكساب وتنمية مهارات، إكساب وترشيد مسالك. وتدل المسالك على القيم والاتجاهات المكتسبة من خلال عملية التعليم، لذلك فأن التعليم ينحصر في إطار ما يسمى بالميمات الثلاث: معرفة، مهارة، مسالك (قمير، 1989)، فالتدريس الجامعي الذي أشير إليه بمفهوم التعليم أحيانا أصبح مسؤولا عن إعداد القيادات الفكرية والعلمية والأدبية والمهنية بمستوياتها المختلفة التي تخدم مؤسسات المجتمع وقطاعاته العديدة ولا يقتـــصر دوره على هذا الجانب، بل يمتد إلى تطوير المؤسسة وتكيفها وتكييف دورها لمواجهـــة المـــسؤوليات والوظائف والمشكلات المستجدة، إذ لا يمكن إحداث تغيير عميق وشامل في المجتمع مالم تتوافر قيادات مؤهلة أكاديميا وفنيا مؤمنة بالتطوير والتغيير وقادرة على أدائه (التل ،1986).

ومع الحرص الكبير الذي تبذله الجامعات في العالم العربي على تحسين مستوى تدريسها وتطويره إلا أن التعليم الجامعي يمر حاليا في أزمة اثرت على جميع أبعاد فاعلية التعليم الجامعي وعلى رأسها التدريس وأهم مظاهر هذه الأزمة هي: التهافت على التعليم الجامعي، نقص الإمكانيات المادية في الجامعات، تراجع مستويات التعليم الأساسي، محدودية فرص العمل، الشعور بعدم المبالاة وتواضع مستوى البحث العلمي، عدم التناسق بين مخرجات التعليم العالي واحتياجات التنمية (الخطيب ،1998).

فبالإضافة إلى التحديات الداخلية أو المحلية التي تمثل أزمة التعليم الجامعي، برزت متغيرات عالمية تشكل تحديات خارجية لا بد للجامعات من مواكبتها والإستجابة لها . واستنادا إلى توجهات الأمم المتحدة في تحقيق السلام والتنمية و حقوق الإنسان وتوفير التعليم العالي

للجميع على أساس المساواة ووفقاً لقدرات كل فرد فقد ذكر كمال (2001) أن الوطن العربي يجب أن يحقق الخطوات التالية لمواجهة تلك التحديات التالية:

1. دراسة احتياجات المجتمع من حيث التخصصات المطلوبة وتحديد متطلبات النمو في العمالة المؤهلة بوصفها جزءا من الخطط الاستراتيجية .
2. إنشاء وتنظيم مؤسسات التعليم العالي بمختلف مستوياتها وأنواعها للوفاء بتلك الحاجات.
3. مشاركة كل فئات المجتمع المدني في إنشاء مؤسسات التعليم العالي وتطويرها على أن تتمتع باستقلالية وحرية أكاديمية وأن ترتبط ارتباطا وثيقا بالقطاعات الإنتاجية والصناعية والخدمية من أجل أن تلعب دورها كامل في خدمة المجتمع .
4. وضع ضوابط ومعايير لضبط الجودة في مؤسسات التعليم العالي .
5. تطوير التكنولوجيا والعلوم وربطهما واستخدامهما في البحث العلمي .
6. الاستفادة من التقنيات الحديثه لتعزيز دور أنماط التعليم الجديدة على غرارالتعليم المستمر والتعليم عن بعد لزيادة فرص التعليم العالي للراغبيين والقادرين من أفراد المجتمع .
7. التعاون بين مؤسسات التعليم العالي العربية والمنظمات والدول العربية عبر عمليات التبادل والمشاركة الأكاديمية وإنشاء الشبكات من أجل إيجاد تجربة عربية موحدة في مجال التعليم العالي
8. الإنفتاح على العالم للأستفادة مما يتناسب وأهداف الأمة العربية في مجال التعليم العالي.

إضافة إلى ضرورة تجديد أنماط التعليم التي تقدمها الجامعات، لاسيما بعد أن تفتحت سبل الإنفتاح والتعاون العربي والدولي فيما شأنه تطوير التدريس الجامعي لدرجة أن التدريس الجامعي المتميز أصبح مما تشتهر به بعض الجامعات وتتميز عن غيرها وبات معيارا لتصنيف الجامعات على أساسه .

وسائل تطوير أركان التعليم الجامعي

لتطوير أنماط التعليم الجامعي وتجديدها ، ينبغي الأخذ بالوسائل التالية :

أولا : تطوير محاور عملية التدريس الجامعي :

تقوم عملية التعليم بغض النظر عن مستوى المرحلة التي تتم فيها على ثلاثة محاور رئيسية ترتبط مع بعضها بشكل متفاعل ومتكامل لتحقيق غايات وأهداف التعليم ، وتتمثل تلك المحاور على مستوى الجامعة بالاستاذ الجامعي والطالب والمنهاج الذي يشكل حلقة الوصل بين الاستاذ والطالب .

أ) الأستاذ الجامعي : عادة ما يتم اختيار الاستاذ الجامعي في ضوء مؤهلات علمية عالية ومع ذلك يلاحظ ضعف كفاءة التدريس في الجامعات وتحقيق غاياته المرجوة لأسباب عديدة فلقد ذكر " بول كلابر" إن السبب الرئيسي في عدم كفاءة التدريس في الجامعات ليس في الأعداد الكبيرة من الطلاب وليس في قلة خبرة أعضاء التدريس أو طول اليوم الدراسي الجامعي أو أعباء العمل التدريسي، بل السبب الرئيسي هو أن أعضاء الهيئة التدريسية في الجامعة لم يُعدّوا فعلا للتدريس (مرسي، 1992)، لذلك كان من أولويات تطوير وتحسين التدريس في الجامعة، عن

طريق عقد دورات منظمة ينخرط فيها الأساتذة الذين يعتقدون أن إنخراطهم فيها يعنيهم على أداء واجباتهم ووظائفهم الجامعية على أختلاف أنواعها (الاسعد ، 1988).

ب) الطالب الجامعي : يعد الطالب الجامعي المحور الرئيسي للعملية التعليمية في الجامعة وهو يُعد بخصائصه وصفاته من أهم المدخلات التعليمية في النظام الجامعي . أذ أن جميع الأهداف العامة والخاصة والوظائف والمهام المتعددة التي تقوم بها الجامعة توجه في مجملها نحو إعداد الطالب إعداداً يفي بمتطلبات المجتمع، ومن هنا فان على الجامعة أن تدرك في تعاملها مع الطالب الجامعي إنه أصبح في مرحله عمريه لها صفاتها وسماتها ربما تكون على اختلاف نسبي مع باقي أفراد المجتمع ، فقد أورد (راشد، 1988) الصفات والخصائص العامة للطالب الجامعي :

- النمو العقلي ذو المستوى العالي الذي يشير إلى أن طالب الجامعة لا تنحصر قدراته العقلية في العلوم التي يدرسها بل يتخطاها إلى استخدام هذه القدرات في حياته العملية.
- الرغبة في التوصل إلى أسلوب في الحياة وهو انطلاق الطالب لامتلاك فلسفة معينة تحدد دوره في الحياة، بمعنى أن الطالب يسعى إلى وضع منهج خاص به في الحياة التي يعيشها.
- ظهور مواقع تقدير الذات التي تجعل الطالب يسلك السلوك الذي يؤدي به إلى الشعور بأنه إنسان له قيمته ويستطيع أن يقوم بأعمال وينجزها بنجاح ليكون موضع تقدير المحيطين به.
- الثقة بالنفس بقدر كبير ، والإعتماد عليها والاستقلال بها ، وقد يفاخر بأن له رأيا مستقلا وأنه لا يخضعه لآراء الاخرين وهذا ما يمكن تسميته "بحرية الإرداة" التي تعد صفة تميز الإنسان عن الحيوان .

إن خصائص الطالب الجامعي تفرض على الجامعة بشكل عام والاستاذ الجامعي بشكل خاص تبعات عديدة من أهمها :- تفهم شخصية الطالب والتعامل معه على أساسها ، ومراعاة التنوع بين الطلبة في خصائصهم وسماتهم والخلفيات التي يمثلونها . فالجامعة مطالبة بأن توفر مكانا لكل راغب في التعليم الجامعي، وأن تتبع سياسة مرنة في قبول الطلبة، وأن تعمل على إعداد الطالب فكريا وعلميا ومهنيا، حتى يقود نفسه بعقلانية في مجتمعه (الأسعد ، 1988).

ج- مناهج التعليم الجامعي :- مناهج التعليم الجامعي هي مقررات دراسية ضمن البرامج التي تقدم إلى الطلبة الملتحقين بالجامعات ، وهي مجموعة المعارف والعلوم والخبرات التي تعمل على تنمية الطلاب تنمية علمية وفكرية ومهارية ، تجعل منهم أفرادا مسلحين بالمعرفة الكاملة المتخصصة لسد حاجات المجتمع من القوى العاملة المطلوبة . ومناهج التعليم الجامعي ذات أهمية خاصة ، فهي حلقة الوصل بين عضو هيئة التدريس والطالب الجامعي . وانطلاقا من دورها باعتبارها محورا يحدد العلاقة بين الاستاذ والطالب ، فإنه يجب أن تخضع إلى عملية تخطيط وتطوير علمي سليم ، تأخذ بعين الاعتبار واقع المجتمع ومتطلباته ، والتحديات القائمة والمنتظرة فيه .

وذكر مطاوع (1993) أن بناء وتصميم المناهج الجامعية لا بد وأن يخضع إلى نظرة فاحصة ومتكاملة بجميع مستوياتها بحيث تقابل المتطلبات التالية : -

- احتياجات التراث الثقافي والحضاري ، وليس حفظه من خلال المنهج وحسب ، بل العمل عن طريق تطبيقه بابتكارات فكرية وإبداعات شخصية ، حتى يتم الحفاظ على ذلك التراث والإضافة إلى ما هو جديد ومعزز له .
- مراعاة احتياجات المواطنة الصالحة وتدعيم الإنسانية عند الطلبة .

- الأخذ باستعدادات الأفراد وقدراتهم وتطلعاتهم وتشجيعهم على استخدام تلك القدرات بأقصى طاقة ممكنة وتشجيع العمل للمستقبل .
- مراعاة التغيرات التكنولوجية السريعة حتى يواكب التعليم ذلك التغير العصري الحالي .

ثانيا: الأخذ بنماذج نظم التعليم الجديدة:

مثلما انصب الجانب الأول من الوسائل اللأزمة لتطوير أنماط التعليم الجامعي على الوضع الداخلي للجامعة فأن هذا الجانب يتناول الجانب الآخر الخارجي المتمثل في الاستفادة من التجارب والخبرات العالمية، وما أفرزته من نماذج لنظم التعليم الجديدة. إن تطوير محاور عملية التدريس الجامعي التي تم الإشارة إليها ترفع من سوية الجامعة للأخذ بالنماذج الجديدة ذلك لأن تطوير هذه المحاور تسهم في ترقية البرامج الجامعية وجعلها في مصاف البرامج الدراسية الحديثة والتي تتميز بميزات أوردها حاتم (1994) كما يلي:-

- الاهتمام بالمقررات التطبيقية والدروس العلمية والتدريبات الميدانية.
- التوسع في البرامج الدراسية في مجالات الفنون الإنتاجية والتطبيقية والتكنولوجية لتخريج الكفاءات الفنية في هذه المجالات.
- توفير قدر كبير من المرونة للطالب بما يتفق مع ميوله ورغباته، وتفتح بالتالي آفاقا جديدة من التخصصات كالهندسة الجوية وتلوث البيئة أو الطبيعة النووية والهندسة الإلكترونية وجيولوجيا البحار وغيرها من التخصصات الأخرى الجديدة.
- تبادل الخبرات والمعلومات بين أعضاء هيئة التدريس بالجامعات وبين الخبرات في مواقع العمل المختلفة في إعداد البرامج الدراسية وتشكيلها وتطويرها .

وتثير وظيفة التعليم في الجامعات الكثير من الآراء . وتباينت بالنظر إلى التعليم العالي خاصة . وفي ما يلي بعض هذه الآراء حيث تم تقسيمها إلى ثلاث فرق(التل ، 1998) :

1. (الفريق الأول) محتوى التعليم يجب أن يركز على التكوين العقلي والشخصي ولذلك عليه التركيز على التراث الأساسي وكتب التراث العالمي والثقافة العامة .
2. (الفريق الثاني) على الجامعة أن تقوم بدورها بالإعداد المهني بالقوة العاملة ، كما أن ضخامة حجم المعرفة الإنسانية ونموها الهائل السريع يفرضان التخصص الدقيق ، ولذلك فان التطور العلمي والتكنولوجي والاقتصادي المعاصر وتغيير طبيعة العمل واحتياجات المجتمع ، تفرض كلها إعدادا متخصصا عالي المستوى.
3. (الفريق الثالث) يميل إلى اتخاذ طريق وسط ، بحيث يشتمل التعليم الجامعي قسطا من الدراسات العامة المتنوعة التي لا ترتبط بالإعداد لمهنة معينة ، بجانب العلوم والمهارات المتخصصة التي تعد العمل .
4. يحاول فريق رابع توسيع قاعدة التخصص ، بحيث لا يقتصر على فرع واحد ، وذلك لمواجهة احتياجات الأفراد والمجتمعات المتغيرة .

أمام هذا التباين والاختلاف في محتوى ومناهج التعليم العالي ، تعددت هياكل التعليم الجامعي والعالي في العالم المعاصر ، وظهرت العديد من النماذج تتزاحم على ما ذكر سابقا من محتوى ، فظهرت جامعات تركز على توسيع المعارف العامة وتأجيل التخصص ، وآخر تنادي بضرورة الإسراع بالتخصص ، والاهتمام بالعلوم الأساسية.

فالتعليم العالي ليس مجرد نقل للمعرفة ، بل للمساعدة على إنتاجها وتوليد هذا من خلال البحث لتكوين رأس المال البشري الثقافي القادر على تحقيق معدلات إنتاجية عالية .

الوظيفة الثانية : البحث العلمي

يُعد البحث العلمي الوظيفة الثانية للجامعة ، وهو من المجالات التي لها دور مهم في تحقيق أهداف الجامعة لتزويد خطط التنمية والتطوير في المجتمع بالمستجدات والمعارف

والاكتشافات الجديدة والتصدي للمشكلات التي يواجهها المجتمع . والبحث العلمي يعني التقصي بعناية وعلى الأخص استقصاء منهجي في سبيل زيادة مجموع المعرفة (Dickinson1987)، وهو على جانب كبير من الأهمية للعمل الجامعي في مفهومه المعاصر ، وهو ما يرتب على الجامعة القيام بتنمية المعرفة وتطويرها من خلال ما تقوم به من نشاطات بحثية . تمثل بدورها ركنا أساسيا من أركان الجامعة حيث لا تكون هناك جامعة بالمعنى الحقيقي إذا هي أهملت البحث العلمي ولم تعطه الاهتمام الذي يستحقه . ومن هنا كانت وظيفة البحث العلمي هي الوظيفة التي تميز بين الجامعات ومؤسسات التعليم العالي الأخرى، وبين الجامعات فيما بينها، لأن أي مؤسسة للتعليم العالي دون نشاط بحثي ، تظل وظيفيا معهدا يخرج موظفين ولا تقوم بدورها الأساسي في تطوير مجتمعها (كمال، 2001).

وهو وسيلة الإنسان لإيجاد الحقائق العلمية عن ذاته ، بيئته ومجتمعه ، حاضره ومستقبله، وهو وسيلة لإيجاد الحلول للمشكلات التي تقابله والصعاب التي تعيق حياته، ولمضاعفة موارده المالية والمعنوية ، وكل جهد علمي منظم يهدف إلى تنمية المعرفة الإنسانية. ولعل البحث العلمي هو أكثر الوظائف التصاقاً بالجامعة لسببين(التل ، 1998) :

أولهما : تتوافر لديها الموارد الفكرية ، والبشرية القادرة على القيام بنشاطات الأبحاث المرتبطة بحاجات التنمية للدول.

ثانيهما : تعد المؤسسة الوحيدة التي يمكن عن طريقها القيام بنشاطات الأبحاث بصورة انضباطية ، والتي يمكن لها أن تقدم الخدمات الاستشارية التي تحتاجها قطاعات المجتمع المختلفة ، سواءً أكانت حكومية ، أم قطاع خاص.

وقد أكد عبد الدائم أن المهمة البحثية على جانب كبير من الأهمية لعضو هيئة التدريس والمجتمع على حد سواء فذكر أن البحث العلمي هو إحدى مهمتين لا يقوم التعليم العالي بدونهما

وبدون التكامل بينهما، مهمة التدريس ومهمة البحث العلمي، فمطلب البحث العلمي هذا، كان ولا يزال ضالة التعليم العالي في كثير من البلدان (عبد الدائم، 1991)

كما أورد حسان(1992) أبعادا أخرى لأهمية البحث العلمي ويؤكد على أن البحث العلمي هو تنمية لهيئة التدريس، وتغذية للمقررات الدراسية ، وتدريب للباحثين والطلاب وخدمة لقضايا الإنتاج والخدمات، ومن هنا يأتي الحرص عليه والاهتمام به.

ويواجه البحث العلمي في الجامعة مشكلات تقلل من الإنتاجية البحثية لعضو هيئة التدريس من جانب ، وتحد من جانب آخر كفاءة هذا البحث ودرجة تأثيره. فذكر عدس (1988) أن البحوث التي تجري في الجامعات على المستوى العربي تواجه بعض المشكلات منها: تزايد النسبة لهجرة أصحاب الكفاءات ومشكلات النشر والتحكيم وعدم تبلور سياسات وطنية للبحث العلمي وعدم توفر المناخ العلمي المناسب لإجراء البحوث العلمية .

وذكر نوفل (1992) أسباب تدني نشاطات البحوث في مؤسسات التعليم العالي العربي، منها ما يلي:

- لا تزال وظيفة البحث العلمي في الجامعات العربية تحصل على أولوية متدنية مع أن القوانين هذه الجامعات تنص على اعتبار البحث العلمي من وظائفها المهمة.
- ضعف حجم الإنفاق على البحث العلمي بسبب قلة المخصصات المالية المرصوده له.
- النقص الكبير في أعضاء هيئة التدريس بسبب هجرة الأدمغة والكفاءات.
- الإنفصال التام بين الجامعات والمؤسسات الإنتاجية في المجتمع مما أدى إلى عدم دراية الجامعات بالمشكلات الموجودة في المجتمع.
- عدم توفر فنيين ومساعدي البحث المؤهلين لمجالات البحث العلمي.
- انعدام المناخ العلمي السليم وخاصة الحرية الأكاديمية .

مما سبق يتبين لدى الباحث أنه حتى يقوى البحث العلمي على القيام بوظيفتـــه وتحقيــق أهدافه على مستوى الجامعة وخدمة المجتمع، فأن على الجامعة عمل ما يأتي:

أ- الاهتمام بجميع أنواع البحوث الأساسية والتطبيقية على حد سواء.

ب- العمل وفق خطة محكمة لمعالجة معوقات البحث العلمي فيها.

ج- البحث عن مصادر تمويل من القطاعات الإنتاجية في المجتمع لتغطية المستلزمات المالية للبحث.

د- فتح آفاق التعاون ودعم البحوث المشتركة على مستوى الجامعة الواحدة وعلى مستوى أكثر من جامعة.

هـ- تعاون الجامعة ومراكز البحوث فيها من المؤسسات الصناعية لتطبيق نتائج التقدم العلمي والتقني وتحقيق التنمية الشاملة.

والبحث العلمي يقوم به علماء مبدعون في ميادينهم مدركين أوضاع أوطانهم وحاجاتهم، قادرين على تقصي كل حديث وطرح للأسئلة ، وتلقي الأجوبة. وهو باختصار الطريــق إلـــى مواكبة العصر في جميع الميادين . تتولاه مراكز ومجـــالس للبحـــوث العلميـــة ، الـــصناعية ، الزراعية ، الصحية ، السياسية والاجتماعية، وتكون الجامعة هي النبع الذي يرفد جميـــع هـــذه المراكز والمجالس (بو ملحم ، 1999).

الوظيفة الثالثة : المشاركة مع المجتمع المحلي

كان للجامعات منذ نشأتها دور ريادي في نشر المعرفـــة العلميـــة والثقافيـــة للنهـــوض بالمجتمع . وهي تعتبر مراكز إشباع ثقافي للمجتمع . تتعرف من خلالـــه علـــى مـــشكلاته وتتحرى أسبابها وردود أفعالها السلبية على المجتمع ، وهي من خلال التشخيص العلمي الدقيق لهذه المشكلات ومسبباتها تضع الحلول المناسبة لها ، وقد لا تقف عند اقتراح العلاج بل تتعداه

إلى التجريب والتقويم . فالجامعة بالنسبة للطلاب تضطلع بأعباء تربوية إلى جانب الأعباء التدريسية ، ويشمل العبء التربوي التربية الخلقية والدينية والجسمية والنفسية ، لتكتمل بذلك حلقات التربية الشاملة(الرشيدي،1994).

لا يمكن للجامعة أن تحقق ذاتها ، وتثبت وجودها ما لم تكن ملتزمة بقضايا المجتمع ومتطلبات نموه وازدهاره ، إن الهدف الأساسي من إنشاء هذه المؤسسة يكمن في تنمية الأمة ، حيث إنها تعمل على توسيع الفرص المتوافرة للسكان بصفة عامة ، وتحسين المعيشة من حيث نوعيتها ، وتلبية حاجات الشعب الأكثر إلحاحاً . وكثرة هذه المجالات التي يمكن للجامعة أن تخدم المجتمع من خلالها(فخر،1988).

ويمكن الإستنتاج أن مفهوم المشاركة مع المجتمع وتحديده يشمل: ما تقوم به الجامعة من أعمال ونشاطات تعكس توظيف المعرفة والخبرة الفنية والعلمية والقدرات والإمكانات والخدمات التي تمتلكها الجامعة في خدمة مجتمعها والمجتمع العالمي في شتى ميادين المعرفة والاختصاص . وبهذا المفهوم تخرج الجامعة عن دورها التقليدي خارج أسوارها ، فتتفاعل مع مجتمعها ومحيطها وما يدور حولها محليا وإقليميا وعالميا من أحداث وتطورات وقضايا معاصرة .

إن مجال خدمة المجتمع بالنسبة للجامعة مجال واسع ومتجدد ، يختلف في حجمه ونوعه من جامعة لأخرى ومن مجتمع لآخر فالاتجاه إلى خدمة المجتمع كان بطيئا في أوروبا ومتسارعا في أمريكا حيث بدأ ظهور هذا المفهوم في النصف الأخير من القرن التاسع عشر في الولايات المتحدة الأمريكية عندما أدركت الدولة الحاجة إلى إنشاء جامعات رسمية في كل ولاية، تعنى بتطوير الزراعة ومكننتها باستخدام البحث العلمي وانتشار المحطات التجريبية وتدريب المرشدين الزراعيين في الميدان. ووفرت لهذه الغاية المال اللازم لهذه الجامعات عن

طريق منح الأراضي التابعة للدولة، حيث أطلق على هذه الجامعات اسم (جامعات منح الأراضي). وركزت هذه الجامعات على إنشاء الكليات المهتمة بالعلوم التطبيقية وأنشأت نظاما لتقديم الخدمات للمزارعين والصناعيين وأصحاب المهن المختلفة من خلال ما يسمى امتداد الجامعة ، وهو حلقة الوصل بين المجتمع " الميدان " والوحدات الأكاديمية في الجامعة التي تركز الاهتمام على الأبحاث التطبيقية الموجهة لخدمة المشكلات الزراعية والصناعية والاقتصادية والاجتماعية إلى غير ذلك . واستمر هذا الدور بالنمو والاتساع ليشتمل على برامج التعليم المستمر والدراسات المسائية والدورات التدريبية للعاملين في القطاعات المختلفة ، وللمختصين من أصحاب المهن من أطباء ومهندسين ومحامين ومعلمين ومحاسبين ، ومديري الشركات والصناعات ، وتقديم الدراسات والاستشارات لمشاريع القطاعين العام والخاص ووضع المرافق الخدمية في خدمة المجتمع، وإقامة الندوات والمحاضرات والمؤتمرات وغيرها من الأنشطة الاخرى (العمري ، 1995).

وعلى الرغم من استجابة بعض الجامعات لدورها في خدمة المجتمع إلا أن هذا المفهوم لا يزال غير واضح أو غير معروف على المستوى النظري عند الكثيرين من أساتذة الجامعات والمسؤولين عن إدارتها، وغير ممارس فعليا في كثير من الجامعات. ويبرر التل وآخرون (1997) أسباب ذلك بالقول : إن هذا المفهوم وهذا الدور للجامعات جاء حديثا ، وأمر فهمه وادراك أهميته يأخذ وقتا طويلا ، ويرتبط بالفلسفات التربوية التي تحملها الجامعات على دورها وأيضا التي يحملها السياسيون عن دور هذه الجامعة ومسؤوليتها في تطوير مجتمعاتها ، إضافة إلى الميل الطبيعي لمقاومة التغيير أي تغيير في الدور التقليدي للجامعات الذي استمر مئات السنين على نمط واحد .

وعندما نلقي نظرة شاملة على الجامعات في العالم، نجد أن التباين واضح في مدى استجابة هذه الجامعات لهذه الوظيفة الحديثة واستوعبت هذا الدور وطورته ووسعت آفاقه ليشمل الخدمة العامة على نطاق عالمي كما هو الحال في الجامعات الامريكية. أما الجامعات في دول العالم الثالث فأغلبها غير مدرك لهذا الدور ، لان القديم منها يسير أصلا على النهج الأوروبي، والحديث منها يسير على النهج الامريكي، وفي كلا الحالتين لم يتسن لهذه الجامعات استيعاب هذا الدور وادراك أهميته بشكل يمكنها من التكييف مع ظروفها السياسية والثقافية والاجتماعية والاقتصادية والاسهام في خدمة مجتمعاتها وتطويرها(نوفل،1992).

وينطبق موقف جامعات دول العالم الثالث من دور خدمة المجتمع على الجامعات العربية، ويعلل العفيفي (1995) ذلك بقوله : جاءت نشأة الجامعات في الوطن العربي على غرار الجامعات الاوروبية وتقليدا لها ، وقد انطوى ذلك على مشكلات عديدة من أبرزها تغريب الجامعات وابتعادها عن مشكلات المجتمع العربي .

ولتطبيق مفهوم المشاركة مع المجتمع المحلي، يتوجب على الجامعات أن تفتح أبوابها وبمشاركة المواطنين بحيث يتسنى لها خدمة المجتمع كله، كما يتوجب عليها أن تقدم لمجتمعها هذا أيضاً، البرامج والنشاطات، بالتعاون مع المؤسسات والأجهزة الحكومية والشعبية، والتي تسهم فعلاً في تحقيق أهداف أفراده وتنمية مهاراتهم، وإثراء حياتهم حتى يصبحوا مواطنيين قادرين على الإسهام الفعلي في تطوير مجتمعهم (Durian,1986).

وإذا طبق مفهوم المشاركة مع المجتمع المحلي؛ فيصبح من السهولة بمكان التعرف على حاجات الأفراد ورغباتهم، وتقديم الخدمات المناسبة لمستوياتهم وأعمارهم وتطلعاتهم وتوجهاتهم واستعداداتهم ومواهبهم ومهاراتهم وإفساح المجال لهم للمشاركة في هذه الأنشطة التي تخدمهم وتخدم مجتمعاتهم، ولكون الجامعة هي المؤسسة التعليمية الوحيدة المتوفرة لتقديم مثل هذه

الخدمات، فإنه بحاجه أيضا إلى دعم الأفراد أنفسهم والى دعم جميع الهيئات والمؤسسات المحلية المتواجدة فيها، وبالتالي فإن توحد كل هذه الجهود يساعد على تفعيل دور الجامعة في تصميم البرامج المتنوعة، والتي تعمل على خدمة المجتمع المحلي (Holmes، 1989).

يختلف مفهوم الشراكة (partnership) عن مفهوم المشاركة (participation)، حيث أن الأخير يشير مجرد دعوة بعض الأطراف إلى الاستماع إلى ما يقال ولكن لا يعنى أن لآرائهم أي شكل من أشكال الإلزام أو أن لهم نفس حقوق الذين يسألونهم الرأي أو المشورة كما انه يقصد بها الإسهامات والمبادرات للأفراد والجماعات سواء أكانت مادية، أو عينية، وتتصف تلك الإسهامات، والمبادرات بأنها طوعية وغير ملزمة، حيث تمت بناء على دعوة أفراد المجتمع ومؤسساته للإسهام في مجال تنموي أو اجتماعي، لكن هذا لايعنى أن لإسهاماتهم هذه أي نوع من أنواع الإلزام، أو أن للمساهمين حقوقاً مماثله لحقوق الذين دعوهم للمشاركة، أو أن عليهم واجبات(أحمد،2002).

وبذلك يتفق مفهوما الشراكة والمشاركة في أن كل منهما يقوم على إسهامات ، ومبادرات تطوعية ، ولكن في الشراكة تأخذ تلك الجهود صفة الإلزام ، على عكس المشاركة التي تكون فيها تلك المبادرات ، والإسهامات غير ملزمة ، ولا يكون لأصحابها نفس الحقوق التي ينالها أطراف الشراكة. وبين الدريج (2008) على انه يمكن تحديد ستة مبادئ أساسية لمفهوم الشراكة وذلك على النحو الأتي:

- التزام المشترك بأهداف عمل كل منظمة .
- اعتراف واضح بان هناك اختلافات شرعية تماما في الاهتمامات والأولويات بين الشركاء ، ومن الضروري الاستماع إليها واحترامها وتجسيدها .
- أن تحسن ترتيبات الشراكة من استغلال الفرص للتطوير الشخصي للعاملين بكل منظمة .

- أن تستند الشراكة على الاستشارات المفتوحة ، بما يضمن حوارات عبقرية .

- أن تبحث الشراكة عن قيمة مضافة ترفع مستوى دافعية الأفراد .

- أن تساعد الشراكة من خلال استمرارها في التغلب على المخاوف الأولية النابعة من دخول كل من العاملين و الإدارة في الشراكة.

وقد صنف حمداوي (2006) الشراكة إلى نوعين :

أ- شراكة داخلية : هي تلك الشراكة التي يساهم فيها فاعلون من داخل المؤسسة، من طلاب، وأساتذة ، ورجال الإدارة ، وآباء وأمهات وطلبة، من أجل تحسين أحوال الطالب، والرفع من مستوى المتعلم ، ودعمه تربوياً ومساعدته مادياً ومعنوياً.

ب-شراكة خارجية :تتمثل في انفتاح المؤسسة التعليمية على محيطها المحلي، والمحيط الوطني، والدولي، أي أن الشراكة الخارجية قد تكون شراكة وطنية، أو دولية مع مؤسسات أجنبية، وعربية ضمن التبادل الثقافي، أو عبر خلق توأمه تشاركيه مؤسساتية.

علاقة المشاركة بين الجامعة والمجتمع وأهميتها:

إن العلاقة المشاركتية بين الجامعة والمجتمع المحلي الحديث وطيدة كرستها وما تزال تكرسها النظريات والأفكار التربوية المعاصرة التي تؤمن بانفتاح الجامعة على البيئة المحلية ، حيث تؤكد كثير من الدراسات على أن نجاح الجامعة في تحقيق رسالتها يعتمد أساساً على مدى ارتباطها العضوي والمشاركتي بالمجتمع المحلي الذي نعيش فيه (العجمي ، 2000)، فالجامعة مؤسسة اجتماعية قامت لخدمة المجتمع وتحقيق أغراضه في تخريج المؤهلين للعمل ومن هنا يصبح مهمة الجامعة الرئيسة هو القيام ببرنامج فعال لتحقيق العلاقات المشاركة الاجتماعية الناجحة بينها وبين المجتمع ، ولا بد أن يضع هذا البرنامج في اعتباره المجتمع الذي تخدمه وإمكانياته ومدى طموحه وتطلعاته ، وإذا أرادت الجامعة أن تنجح في مهمتها فإن عليها

أن تُعرف المجتمع الذي يتّعامل معها – وتعيش فيه – معرفة حقيقية مبينة على منهج علمي سليم ، ويجب أن تسهم في تخطيط برنامج التعاون الواسع وعليها مقابلة الأفراد والجماعات ليضمن نجاح الخطط وبذلك يكون دورها قيادي في برنامج العلاقات العامة (محمد، 1993).

وعلى الرغم من الدور الحيوي الذي يقوم به مركز خدمة المجتمع والتعليم المستمر من أنشطة الجامعة المتصلة بالمجتمع إلا أن علاقة الجامعة بالمجتمع أعمق وأكبر من هذه الأبعاد ، الأمر الذي يضع الجامعة في حالة مستمرة من الشد والجذب ، والقرب والبعد ، والوفاق والخلاف ، مع أطراف مجتمعية متغيرة وذات مصالح متنوعة. فالجامعة بمفهومها الشامل المؤسسة الأولى المعنية بالبحث عن الحقيقة وتنمية الثقافة ونقل المعارف والأفكار إلى المجتمع عبر التدريس والدراسات والأبحاث ، وهي الوعاء التي تلتقي فيه مشارب مختلفة من طلبة وأساتذة ومهتمين ، وتتفاعل فيه الأفكار وما يصحبها من مصالح ، كما أن طبيعة عملها تستدعي المناخ العلمي الملائم والموارد المتجددة (بدران ، 2000).

تُبرز أهمية العلاقة المشاركتية بين الجامعة والمجتمع المحلي وظيفة حديثة للجامعة من كونها أداة لتطبيق المعرفة في شتى الميادين والاختصاصات ، وترجمتها إلى واقع ملموس يسهم في تقدم الحضارة الإنسانية وازدهارها ، فما يشهده العالم اليوم من تقدم تكنولوجي وتطور في العلوم الطبيعية والسلوكية والاجتماعية ما هو إلا نتاج لتطبيق المعرفة التي توصل إليها العقل البشري عن طريق البحث والتجريب العلمي في الجامعات.

والعلاقة المشاركتية بين الجامعة والمجتمع المحلي بعدان آخران في الأهمية ، أحدهما خاص بالجامعة نفسها والثاني بالمجتمع ، فبالنسبة للجامعة ترتكز الأهمية على بعد فلسفي هو مبدأ رسالة الفرد ومسؤوليته نحو مجتمعه والمشاركة في خدمته.

ويرى الباحث بإن تقديم الخدمة للمجتمع واجب وطني على الجامعة وأساتذتها وطلبتها ، والتزام يقدمونه نحو مجتمعهم مقابل ما قدمه المجتمع لهم . وبالتالي فهي وسيلتهم لتحقيق ذواتهم ومؤشر على عطائهم وتعزيز لانتمائهم الوطني ، إضافة إلى ذلك فإن ما يقومون به في خدمة المجتمع يوفر لهم الفرص الثمينة في معايشة مشكلات مجتمعهم ، ومزجهم بين النظرية والواقع، مما يساعدهم على تعديل مناهجهم وطرق وأساليب تعليمهم وتطويرها مع توجيه أبحاثهم بما يتناسب مع حاجات مجتمعهم .

أما البعد الثاني لأهمية تفعيل الشراكة بين الجامعة والمجتمع المحلي فانه يتمثل في إستثمار كل الطاقات البشرية والفكرية والموارد المادية في الجامعة باعتبارها صفوة المؤسسات المناط بها تقديم خدمة متميزة للمجتمع، يؤديها صفوة من الأكاديميين وأصحاب الاختصاصات المؤهلين للقيام بهذا الدور . ناهيك عن أن المجتمع يستند في تطوره إلى قاعدة من التخطيط المنظم الهادف لحل مشكلاته وتوفير أعلى مردود للمشاريع التي ينفذه . إن إسهام الإدارة الجامعية في تفعيل الشراكة بين الجامعة والمجتمع المحلي تجنب المجتمع التخبط والعشوائية والفشل الذي قد ينجم عن سوء التخطيط ونقص المعلومات وضعف التحليل والتقويم.

كما أن قيام الإدارة الجامعية بتفعيل الشراكة بين الجامعة والمجتمع المحلي يفتح خطوط الاتصال والتعاون بينهما مما يعزز الثقة المتبادلة ، ويسهم في بناء قاعدة وطنية من المعلومات والتكنولوجيا تهتم بتطوير الصناعات والخدمات الوطنية تعزيزا للطموح الوطني في الإعتماد على الذات وتوفير مصادر جديدة للدخل تتمثل في حسن إستثمار الموارد البشرية لا سيما في ظل شح المصادر الطبيعية للمجتمع. إن أهمية الإدارة الجامعية ودورها في تفعيل الشراكة والتعاون بينها وبين المجتمع المحلي وتطويره لا تقف عند هذا الحد ، وإنما تمتد لأبعد من ذلك

حيث تتمثل في مبررات وضرورات أخرى تفرض نفسها وتجعل من هذه الشراكة من أهم أولويات الإدارة الجامعية (التل وآخرون ، 1997) .

ويمكن تلخيص ضرورة خدمة الجامعة للمجتمع في المبررات التالية : كما أوردها العمري (1995) على النحو الآتي:

1. التغييرات العلمية والتكنولوجية السريعة في مجال الصناعات والعلوم و تقنيات المهن ووسائل الاتصال ، كلها تدعو الجامعة أن تواكب هذه التطورات والعمل على تطويرها وتوجيهها بشكل يحافظ على سلامة الإنسان وبيئته ومصادرها .
2. تضاعف حجم المعرفة وبشكل متسارع في شتى الميادين والتخصصات، مما يفرض على الجامعة أن تقدم برامج جديدة تجابه من خلالها المستجدات في كل حقل معرفي وتخصصي.
3. ظهور الحاجة إلى الحقول المعرفية المتداخلة لمواجهة المشكلات الجديدة التي نجمت عن تطور المعرفة والتي تحتاج إلى أكثر من حقل معرفي أو تخصصي لحلها ، وبذلك لابد للجامعة أن تستجيب لهذه المشكلات بوضع برامج جديدة في حقول معرفية متداخلة ومتكاملة ، وتقديمها لمن يحتاجها خاصة في عالم الصناعة والتكنولوجيا .
4. ظهور المؤسسات والمعاهد المنافسة للجامعة التي أوجدت لنفسها مراكز للأبحاث والدراسات وعملت برامج تدريبية خاصة بها ، وأخذت تمنح الشهادات والإعتمادات للخبرة الفنية التي تقدمها ، حتى أن بعض الجامعات اعترفت ببرامجها واحتسبت خبراتها التعليمية والتدريبية ضمن برامجها الرسمية . وهذا ما جعل من هذه المؤسسات والمعاهد منافسا قويا للجامعة في مجال البحث والتدريب والاكتشاف ، وبالتالي قد تجد الجامعة نفسها تلهث وراء ما يستجد ويطرح مباشرة في سوق العمل ، وتفقد صورتها المشرقة في قيادة المجتمع وتطويره

، لذا فإن على الجامعة أن تكون على اتصال مستمر ومباشر بهذه التطورات ، وتطور برامجها وأبحاثها لتبقى الرائدة في كل مجال .

5. ظهور دولة القانون والمؤسسات . أدت التطورات والتغيرات الاجتماعية المصاحبة للثورة المعرفية والتكنولوجية من تعقيد دور المواطن ومسؤولياته وواجباته ، فهو يعيش في مجتمع ديمقراطي يؤمن بالتعددية الفكرية ويدعو للمشاركة والتعاون وتكافؤ الفرص ، ويشجع الإبداع والابتكار . من هنا فإن على الجامعة أن توفر فرص التعليم للأفراد وفق الحاجات الجديدة ، وتتيح لهم الفرص كي يستغلوا كل طاقاتهم وإمكاناتهم وتثقيفهم بما يجري حولهم من تغيرات مختلفة الأوجه والمظاهر . وهذا يتأتى من خلال وضع الجامعة برامج متنوعة لتنمية قدرات الأفراد وتثقيفهم وتنمية الاتجاهات والقيم الإيجابية لديهم نحو العمل التطوعي والتعاون والمشاركة في خدمة المجتمع، مما يسهم في استقرار المجتمع وأمنه ونمائه وازدهاره.

وقد أورد (أحمد، 2002؛ Salvi، 1992) مجموعة من المبررات للتشارك مع المجتمع تمثلت فيما يلي :-

1- المشكلات الحادة للدول التي توجد فيها الجامعات وبخاصة مشكلات الدول النامية . فسكان الدول النامية يعيشون صراعا مستمرا ضد الجوع والفقر والجهل والمرض الصحي المزمن . وذلك بسبب مشكلات نقص الغذاء ، ومعوقات الإنتاج المتمثلة في سوء استخدام الموارد والكلفة العالية لاستصلاح الأراضي الزراعية ، ومشكلات التطوير الصناعي المتمثلة في نقل واكتساب التكنولوجيا وسوء استخدامها ، وأزمة الطاقة بسبب كثرة الطلب على النفط ومشتقاته ، ومشكلة الديون والمساعدات الأجنبية التي تستخدم كطريقة للسيطرة على دول

العالم ومنها الدول النامية . وهذه المشكلات لا يمكن حلها إلا من خلال ما تقوم به الجامعة من دور نحو المجتمع لمواجهة التحديات التي يواجهها بأساليب علمية ومن خلال خبرات مؤهلة في مختلف الميادين.

2- تحديات العولمة بكافة مظاهرها التي تفرض على المجتمع ومؤسساته ، ولما كانت الجامعة هي مؤسسة المجتمع بل أهم مؤسساته فإنها لا بد أن تستجيب لهذا التحدي ، ولا يتحقق ذلك إلا من خلال ما تقوم به من دورمطلوب منها . فالجامعة تواجه تحديا عالميا في القرن الحادي والعشرين ، وهذا التحدي لأي جامعة له معياران هما تحدي خلق المعرفة بمواجهة المعايير العالمية ، وتحدي ثقافة الخريجين بمواجهة المنافسة العالمية في سوق العمل .

3- عجز الجامعة عن أداء دورها بوصفها نظام إنذار مبكر لتنبيه المجتمع والحكومات إلى السياسات الراهنة العاجزة عن العمل بالطريقة السوية.

4- وبالتالي فإن تحقيق التغير والتقدم في المجتمع لا يتحقق من خلال عزلة الجامعة عن قيادة دفة التوجيه في المجتمع وعجزها عن العمل على مستوى إبداعي لتوليد الأفكار والسياسات المطلوبة . ولا يمكن للجامعة أن تقوم بما يتوقع منها إلا من خلال استرداد عافيتها وتوجهها نحو خدمة المجتمع وتطوير أوضاعه.

5- واقع الجامعات واقتصار خدماتها ونشاطاتها على طلابها فقط دون غيرهم من أبناء المجتمع ، وهذا يوجب على الجامعة أن تمتد بخدماتها التعليمية والثقافية والتربوية لتشمل جميع أبناء المجتمع متخصصين وغير متخصصين، شبابا وكبارا، رجالا ونساء، أصحاب مهن وحرفيين. وهذا يعني أن الحرم الجامعي يجب أن يمتد إلى خارج أسوار الجامعة ، وأن العلاقة بين الجامعة والمجتمع يجب أن تكون تبادلية، بحيث تمتد نشاطات الجامعة خارج

حرمها ويمتد المجتمع بكافة فئاته داخل الجامعة. وبهذا يمكن تطوير واقع الجامعات ومساهماتها في حل مشكلات المجتمع.

6- ضعف العلاقة بين التعليم العالي والتنمية، وذلك بسبب قلة ارتباط الجامعات بحاجات مشاريع التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، نظرا لغلبة الجانب النظري على الجانب التطبيقي في التدريس الجامعي ، وقد أشار أكثر من باحث إلى هذا الموضوع الذي يعكس ضعف إنتاجية الجامعة بشكل يجعلها قاصرة عن خدمة الاقتصاد الوطني والقيام بدورها تجاهه. إن الجامعات لم تعمل بمفهوم التنمية الاقتصادية الاجتماعية وإنما استمرت ولمدة طويلة تحصر نفسها في نقل المعرفة وتدريسها ، وكان لارتباط الجامعات بالحكومات سببا في تضييق أهدافها وتحديد وظائفها زمنا طويلا ، فقد كان هم الخريجين في الغالب الوظيفة والمرتب المحدود وهذا انعكس على اتجاهات الشباب وعلى فاعليتهم في عمليات التنمية، إضافة إلى أن الجامعات العربية قد أخذت وإلى عهد قريب شكلا واحدا مكررا في تركيبها وأهدافها ووظائفها، فغلبت عليها الصفة الأكاديمية النظرية وضعفت فيه الناحية التطبيقية (العفيفي، 1995).

وذكر الحميدي(1988) أن المشاركة في عمليات التنمية تتطلب نوعية خاصة من الأفراد ، وهذه النوعية وما تحتاجه من إعداد وتأهيل وتدريب هي مسؤولية التعليم العالي والجامعات في المقام الأول . وإعداد الأفراد لتحمل أعباء التنمية والاستفادة من منجزاتها يتطلب من الجامعات ومؤسسات التعليم العالي أن تتبنى سياسة التعليم المستمر التي عن طريقها وحدها يمكن لهؤلاء الأفراد أن يجددوا أفكارهم ومعلوماتهم وخبراتهم.

7- المنظور المعاصر لطبيعة الجامعة الذي يراها منظومة سلوكية مفتوحة على مجتمعها (بيئتها ومحيطها) تحصل على مدخلاتها من المجتمع ، وتقدم مخرجاتها لإشباع حاجات المجتمع

وتتأثر عملياتها بكفاءة المدخلات وبمستوى المخرجات المطلوبة، فالعلاقة التبادلية بين الجامعة و المجتمع لا يمكن أن تكون من طرف واحد هو المجتمع ، لذلك يتوجب على الجامعة وفق هذه المعادلة أن تقوم بدورها لإعداد ما يحتاجه المجتمع بأعلى درجة من الكفاءة في عملياتها ومخرجاتها، فمخرجاتها هي الرافد الرئيس لحركة المجتمع وتقدمه (أحمد ، 2002).

8- خدمة البعد الاستراتيجي للمجتمع، وذلك بتوفير متطلب أساسي من متطلبات الأمن الوطني في ظل التنافس العالمي بين الدول ، ومحاولة الدول الأقوى فرض هيمنتها على الدول الأضعف ، وبالتالي تصنيف الدول من حيث مصادر القوة فيها . ولا يمكن أن يتحقق ذلك إلا من خلال قيام الجامعة بدورها المطلوب في خدمة المجتمع وتطويره وتقدمه وإظهار صورته المشرقة أمام المجتمعات الأخرى . فالمجتمعات لا تقاس قوتها ولا نهضتها بعدد أفرادها ، وإنما بإنجازاتها العلمية والتكنولوجية والفكرية التي تجعل لها الريادة وتحقق متطلبات الاستقلال والاعتماد على الذات. لذلك حظي التعليم الجامعي باهتمام الدول وصار من بين المعايير المهمة للحكم على تقدمها ، واحتل موضوعه مساحة كبيرة في أحاديث الرسميين والأوساط الشعبية ، لدرجة أن بعض الباحثين يذكر: أن الاهتمام بالتعليم العالي ينافس الاهتمام العام بالسياسة (ناصر، 2001).

هنالك عوامل تساهم في فاعلية الشراكة والمجتمع المحلي تتمثل فيما يلي(الحميدي، 1988):

- تقع الجامعة في مكان يتوسط المدينة أو الحي مما يجعل إتصال أهل البيئة بالجامعة أمراً ميسوراً.
- يتوفر في الجامعة أمكنة تصلح لمختلف النشاطات الرياضـية والثقافيـة والاجتماعيـة كالملاعب والمكتبات والقاعات وغيرها.

- تخلو المباني الجامعية فترات زمنية كل عام من خلال العطلات ويمكن الاستفادة منها لإقامة معسكرات ودورات وأنشطة متنوعة تخدم البيئة المحلية.
- يمكن استخدام القوة البشرية المتوفرة لديها مثل أعضاء هيئة التدريس في خدمة المجتمع.
- إن للجامعة عادات وتقاليد مستمدة من البيئة مما يجعل مشروعاتها توافق البيئة وتحرز نجاحاً فيها.

أهداف تشارك الجامعة مع المجتمع المحلي:

يذكر درباس (1998) أهداف تشارك الجامعة مع المجتمع المحلي على النحو التالي:

1- تحقيق أكبر قدر من استثمار وتنمية جهود المواطنين في المجتمع، وتأكيد استمرارها، وذلك عن طريق خلق حالة يمكن فيها استخدام كل الموارد البشرية في المجتمع، والعمل بشتى الطرق على تنميتها بالتعليم والتدريب والممارسة للقيام بالدور الأكثر فاعلية وإيجابية.

2- تحقيق تحسين مادي في حياة المجتمع، ويتوقف مدى هذا التحسن وعمقه على استعداد أعضاء المجتمع لتبني المشروعات التي تقام في مجتمعهم، وعلى الأكثر إمكان تواجد أو تكوين خبرات ناجحة في مجالات عمل وإدارة هذه المشروعات التي يقرها أعضاء المجتمع.

ويحدد (تيم، 1992؛ الشيباني،1993) خدمة المجتمع المحلي بأنها:

1- أهداف الإنجاز :

تحقيق عملية التنمية من منجزات، وأهداف الإنجاز لا تقتصر على ما يمكن أن يقدمه المجتمع نفسه من إمكانيات مادية فحسب، بل أن يمتد ذلك إلى تسهيل حصول المجتمع على تجديدات مادية يمكن أن تعمل تغييراً ورفع مستوى المعيشة لأبناء المجتمع.

2- الأهداف المعنوية:

تتمثل في التغيرات السلوكية والمعرفية والمهارية التي تطرأ على سكان المجتمع أثناء ممارساتهم لعملية التنمية، وهذه الأهداف على الرغم من أنها غير ملموسة إلا أنها محسوبة مسبقاً ويخطط لإحداثها، وهي بالتالي عملية تغيير في الإنسان نفسه.

ويؤكد مرسي (1993) على أن تحقيق الأهداف المعنوية يمكن أن تكون وفقاً لما يلي:

1- إكساب المواطنين الاتجاه إلى المبادأة لحل المشكلات المجتمعية؛ فالمواطنون قد يتعايشون مع بعض المشاكل التي يدركونها ويحسون بضررها عليهم ومع ذلك لا يتحركون لحل تلك المشكلات، أما إذا إشتركوا في مشروعات التنمية فأنهم يميلون تدريجياً إلى نبذ أسلوب التعايش مع هذه المشكلات، ويعملون على مواجهتها وإزالتها.

2- تعود المواطنيين على تحمل المسؤولية الاجتماعية، إذ أن مشاركتهم الفعالة من أجل تقدم المجتمع تساعد على الخروج من دائرة السعي من أجل تحقيق مصالحه فقط، إلى إدراك العديد من الاحتياجات التي لا تشبع إلا عن طريق المجتمع، وأن مصالحهم في مصلحة المجتمع.

3- تدريب المواطنيين على القيام بالأدوار القيادية في المواقف التي تتلائم مع قدراتهم وإمكانياتهم.

4- تدريب المواطنيين على ممارسة التقويم الموضوعي من واقع العمل الميداني.

مبادئ مشاركة الجامعة مع المجتمع المحلي:

أشار حسنين (1995) إلى جملة من هذه المبادئ منها ما يلي:

1- التوازن

يهتم هذا المبدأ بجوانب التنمية وفقاً لحاجات المجتمع، فلكل مجتمع احتياجات تفرض وزنا خاصا لكل جانب منها فالمجتمعات الفقيرة تحتل القضايا الاقتصادية وزنا أكبر بالنسبة للقضايا الأخرى مما يجعل تنمية الموارد الإنتاجية هي الأساس المستهدف من التنمية، والتوازن بين الخدمات لا يعني توزيع الاهتمام بنفس القدر حيث تقسم موارد المجتمع على جميع القطاعات الخدمية أو السلعية بالمساواة في حين أن المجتمع يحتاج إلى بعض منها بدرجة أكبر، وإنما التوازن بين درجات إشباع الاحتياجات في المجتمع.

2- التنسيق

يهدف التنسيق إلى توفير جو يسمح بتعاون جميع الأجهزة القائمة على خدمة المجتمع وتضافر جهودها وتكاملها بما يمنع ازدواج الخدمة أو تضاربها وتداخلها، مما يهدر الجهود ويزيد تكاليف الخدمات، ويعمل على تشتيت ولاءات المواطنين في المجتمع الواحد، مما يقلل الحماس ويبدد الطاقات ويكون له أثر في فشل جهود التنمية.

3- الشمول

ويعني ضرورة تناول قضية التنمية من جميع جوانبها الاقتصادية والاجتماعية والتربوية، فلا يمكن الاهتمام بقضية التعليم دون الاهتمام بالقضايا الأخرى سواء الصحية أو الزراعية، وهذا يعني الاهتمام بجميع جوانب الحياة في المجتمع بصورة متكاملة بين الحاجات والرغبات.

4- اشتراك المواطنيين

يعد اشراك المواطنيين في جهود التنمية قضية محورية يتوقف عليها نجـاح أو فـشل تنمية المجتمعات المحلية، وتعني مشاركة كل من يعمل أو يسكن في المجتمع المحلي سواء من الموظفين أو العاملين أو المواطنيين في رسم الخطط وتنفيذها بل وفـي تقويمهـا أيـضاً، لأن المشاركة تؤدي إلى أن تصبح المشاركة أكثر واقعية وأقرب إلى حاجات الناس، وأكثر تمشيا مع الثقافة المحلية.

5- الاستعانة بالخبراء

تتطلب عملية التنمية إحداث تغيير في كافة جوانب الحياة مما يستوجب تكاتف الجهود المسؤولين في القطاعات المختلفة، وهذا يستلزم ضرورة رجوع أخصائي خدمة المجتمع إلـى المختص في كافة الجوانب كلما احتاج الأمر إلى ذلك، فيستعين بالتربويين فـي المـشروعات التربوية، والأطباء عند دراسة المشروعات الصحية وهكذا.

6- التقويم

يجب أن يتولى أخصائي خدمة المجتمع عمليات التقويم بصفة مستمرة؛ وذلك للتأكد من مدى نجاح العمل الذي يقوم به، وعليه أن يحدد أهداف عملياته بالتفـصيل ويجـب أن يـشمل التقويم على ناحيتين:

- مدى التغير الذي طرأ على المواطنيين نتيجة لاشراكهم في عمليات خدمة المجتمع.
- مدى التغير الذي يطرأ على المجتمع المحلي نتيجة العملية نفسها من مرافق ومشروعات وخدمات.

وتعد عملية التقويم من أهم العمليات، حيث تعمل على تزويد الإدارة الجامعيـة بمـدى التحسن الذي تم إنجازه والمستويات المطلوبة من تلك العمليات، كما تزود عملية التقويم الإدارة

الجامعية بمدى فاعلية الأساليب والطرق التي تم توظيفها في خدمة المجتمع، وكيف يتم تطويرها مستقبلا.

استراتيجيات المشاركة مع المجتمع المحلي

يذكر محضر(2001) أن هنالك عدة استراتيجيات للمشاركة مع المجتمع المحلي وهي كما يلي :

1- استراتيجية المحافظة على الوضع القائم: تقوم على أساس أن النظام الحالي لتقديم الخدمات، هو أفضل ما يمكن القيام به في حدود الواقع، كما يدركه متخذو القرارات؛ ولذلك فإن الجهد الأساسي ينصب في هذه الاستراتيجية على زيادة الكفاءة للبرامج القائمة وتوسيع نطاقها.

2- استراتيجيات إعادة صياغة المعايير التربوية: تقوم على أساس الفروض التي تدور حول الدافعية عند الإنسان، وهي تؤكد على أن أهم ما يحرك الإنسان في سلوكه وممارساته هو جهاز القيم ومجموعة المعاني والتصورات التي يكتسبها الفرد ليس فقط من خلال ثقافته فحسب، ولكنها يجب أن تعتمد أساسا على مجموعة من البرامج القادرة على تغيير القيم وعلى الارتباط بمعايير جديدة للسلوك وتغير الأدوار والمراكز والعلاقات الاجتماعية والتقليدية.

3- الاستراتيجيات العملية الرشيدة: تقوم على أساس بعض المسلمات التي ترى أن أهم ما يسير الناس في حياتهم اليومية ومصالحهم الذاتية؛ لذا تقوم خطط التغيير المخطط لها على أساس عمليات تبصير الناس بالمفاهيم والأفكار والممارسات القادرة على تحقيق مصالحهم الذاتية باستخدام الأسلوب العقلي في الإقناع والشرح.

4- استراتيجيات القوة: وتقوم على استخدام الضغط سواء أكان في المجال السياسي أو الإداري أو التربوي، وذلك بإصدار القوانين والتشريعات في مجالات التغيير المخطط

مثل المجالات التربوية أو الصحية وغيرها، ويقصد هنا استخدام السلطة المشروعة القادرة على إصدار التشريعات والقوانين الملزمة والتي من شأنها القيام بإجراءات سياسية واقتصادية وتربوية في استحداث التجديدات المتضمنة في برامج التغيير المخطط لها.

مجالات المشاركة مع المجتمع المحلي :

قبل أن نخوض في تناول المجالات التي يمكن للجامعة أن تخدم من خلالها المجتمع، ينبغي أن نبرز أن الجامعة يمكن أن تؤثر في مجتمع ما من خلال ثلاثة جوانب كما يراها كوكلنسكي(Kuklinski، 2001) وهي :

1- إيجاد جو إجتماعي وثقافي يميز المدن الجامعية .

2- تزويد المجتمع والاقتصاد بشكل خاص بأشخاص ذوي كفاءة عالية بالخبرة والقدرة والمعرفة الضرورية

3- إيجاد جو مناسب في المجتمع لتطوير مراكز المنافسة للصناعة في العالم .

وقد حظي موضوع المشاركة مع المجتمع المحلي باهتمام بعض التربويين ، فقد ذكر العمري (1995) عدة مجالات للمشاركة مع المجتمع يمكن تلخيصها على النحو الآتي:-

1- مجال الجامعة كقيادة فكرية للمجتمع: فعلى الجامعة أن تقوم بدورها في إبراز الهوية الوطنية وتوضيح الفلسفة التي يقوم عليها المجتمع بأبعادها الروحية والاجتماعية والقومية والإنسانية والعالمية . ويمكن للجامعة أن تقوم بهذا الدور من خلال الانشطة الآتية : استخدام وسائل الإعلام المختلفة، تقديم البرامج الخاصة وعقد الندوات والمحاضرات والمؤتمرات العامة والخاصة في مجالات العمل السياسي والاقتصادي والاجتماعي، ومجالات الفكر المختلفة، تقديم برامج تدريبية في العمل الديمقراطي للطلبة

بشكل خاص والمواطنين الراغبين بشكل عام ، وتقديم رؤى ونماذج فكرية في التطوير والتحديث للمؤسسات العامة والخاصة .

2- مجال التعليم المستمر : ويكاد يكون هذا المجال هو الأكثر شيوعا ووضوحا لمفهوم خدمة المجتمع . وفي بعض الجامعات تندرج معظم نشاطات الجامعة في خدمة المجتمع تحت ما يسمى بالتعليم المستمر وخدمة المجتمع . ومن أشكال تقديم خدمة المجتمع تحت مظلة التعليم المستمر : الدراسات المسائية النظامية لمن فاتتهم فرص التعليم الجامعي، الجامعة المفتوحة والتعليم عن بعد الذي يعتمد بالدرجة الأولى على وسائل الإعلام المختلفة كالراديو والتلفزيون والخدمة البريدية ، دورات وبرامج متخصصة توجه للمختصين في سوق العمل هدفها التنمية المهنية للأطباء والمهندسين والمعلمين والمحامين ، دورات فنية ومهنية للعمال المهرة والفنيين وتهدف إلى تطوير المهارات عند العمال والفنيين مثل السكرتاريا وإدارة المكاتب وإدارة الفنادق ، دورات عامة لخدمة المجتمع وهي مفتوحة لكل فئات المجتمع وهي تشمل تربية النباتات والخياطة وصياغة الذهب وفن الطبخ والتصوير .

3- مجال الاستشارات والدراسات التي يقدمها الأساتذة في كليات الطب والهندسة والزراعة والصيدلة والعلوم والتربية .

4- مجال الخدمات الأنموذجية : ويشمل هذا المجال ما تقدمه الجامعة من خدمات أنموذجية لمجتمعها في مجالات طبية وهندسية وتربوية وثقافية، وتضم المستشفى وما يتبعه من مراكز وعيادات طبية، المدرسة والروضة لتقديم الخدمة التربوية المميزة لأبناء العاملين في الجامعة وفي المجتمع المحلي، المكتبة التي تعد مصدرا مهما للمعلومات في مختلف الميادين والتخصصات للطلبة والأساتذة والباحثين والمطالعين من أفراد المجتمع، وسائل

الإعلام الجامعي وتشمل التلفزيون والإذاعة والصحافة والهاتف، المراكز ومنها مراكز الدراسات المتخصصة والمراكز التدريبية الفنية ومراكز الخدمة الاجتماعية، المتاحف والمختبرات مثل متحف الآثار والتاريخ والعلوم والهندسة والطب والحاسوب واللغات.

5- مجال المرافق والتسهيلات الجامعية مثل الملاعب الرياضية بأنواعها والصالات والمسابح وقاعات الاجتماعات والاحتفالات .

6- مجال المؤتمرات والندوات والمحاضرات العامة والخاصة التي تلتقي فيها قيادات فكرية واقتصادية واجتماعية يتاح للمشاركين فيها فرص تبادل الخبرات والمعارف.

7- مجال مطبعة الجامعة التي من خلالها تقوم الجامعة بدور دار لنشر المعرفة المتخصصة وتعميقها .

8- مجال الاحتفالات بالمناسبات العامة الدينية والوطنية والقومية والعالمية .

9- المجال الدولي : من خلال المشاركة في المؤتمرات والندوات الدولية وتبادل الزيارات بين الطلبة والأساتذة في الجامعات .

وقد ذهب ناصر(2001) إلى تصنيف دور الجامعة في خدمة المجتمع في مجموعة الأدوار الفرعية، فذكر أن الجامعة تقوم بعدة أدوار إزاء تحديات المستقبل وهذه الأدوار هي :

1- الدور العلمي ويتمثل في نشر المعرفة العلمية ، تنمية الاتجاهات والتفكير العلمي وتنمية البحث العلمي والمشاركة .

2- الدور التكويني أو التأهيلي للكوادر والأطر ويشمل التأهيل الأساسي والتأهيل التقني وإعادة التأهيل .

3- الدور الثقافي ويتمثل في نشر الثقافة، وتنمية الثقافة المحلية ودمجها بالثقافة القومية، وصياغة العلاقة بين الثقافة والعولمة وبلورتها، وتحديد معالم الانتقاء والقيم المجتمعية والإنسانية.

4- الدور الاجتماعي ويتمثل فيما تقوم به الجامعة من تعليم يشكل أهم آليات الحراك الاجتماعي، ويشمل هذا الدور الاسهام في حل المشكلات الاجتماعية المتنوعة، والقيام بالدراسات والبحوث الاجتماعية ، والتوعية الاجتماعية القومية .

5- الدور الاقتصادي ويتمثل بما تقوم به الجامعة لمواجهة التحديات الاقتصادية مثل البطالة والمديونية والتبعية الاقتصادية ومعالجتها من خلال : القيام بالدراسات والبحوث الاقتصادية ، والتوعية الاقتصادية في مجال الإنتاج والاستهلاك ، والتدريب وإعادة تدريب القوة العاملة، وتقديم الإستشارات والخدمات للهيئات الاقتصادية والاجتماعية .

6- الدور البيئي ويتمثل في قيام الجامعة بوضع أسس التربية البيئية ، وتأسيس ثقافة بيئية ، وتوفير كل وسائل الإعلام البيئي .

وركز السحباني (2001) على إرتباط الجامعة في المحيط الذي توجد فيه وعلى نماذج التفاعل والانتقاء بينهما ، حيث تتصهر العلاقة بين الجامعة والمحيط من منطلق ثنائي يتشكل من :

- اعتبار الجامعة مركز الإشعاع العلمي الوحيد والاهم في المجتمع .
- اعطاء الجامعة السلطة التي تعكس مكانتها الفعلية في المجتمع .

ومن خلال هذا التصور أصبحت للجامعة وظيفتان أساسيتان : الاولى تتعلق بمهامها التربوية والتعليمية ، والثانية بعلاقتها بالمحيط وما تقوم من مختلف الأدوار في تلبية حاجات

المحيط بمختلف مجالاته، وفيما يلي توضيح لما تقوم بهٔ الجامعهٔ من وظائف نحو كل مجال من مجالات المحيط المجتمع، (تيم، 1992؛ الشيباني،1993) :

1- المجال العلمي : وله شقان

أ- التعليم والتكوين (الإعداد) ويشمل : التكوين العلمي (المناهج العلمية) ، التدريب والتعليم والمشاركة ، تنمية الفكر النقدي ، التكيف مع خصائص الممارسة ومتطلباتها ، اكتساب المهارة والقدرة على الإبداع ، الانفتاح والقدرة على إعادة التأهيل .

ب-بث الفكر العلمي وتجذيره ، ويتناول الإشعاع في المحيط الاجتماعي والاقتصادي ، وإبراز أهمية المعالجة العلمية من خلال تحديد الوسائل وتقييم الجدوى ، والسعي نحو تجذير السلوك العلمي من خلال تطوير الممارسة في شكليها الفردي والاجتماعي .

2- المجال الاقتصادي : ويتمثل دورها في إجراء الدراسات الميكرواقتصادية وتشمل التاريخ الاقتصادي والاجتماعي ، والنظريات الاقتصادية ، وأهم التجارب التنموية والاقتصادية في العالم، والتكتلات الاقتصادية والمالية والتجارية في العالم ، وأهم التحديات الاقتصادية والاقليمية. وتسهم الدراسات الميكرواقتصادية في خدمة المؤسسة الاقتصادية من حيث التخطيط والتنظيم والإدارة والمحاسبة والإنتاجية والتسويق والإشهار (الإعلان)، كما تسهم في خدمة الاستهلاك في الكشف عن الحوافز الفردية والحوافز الاجتماعية .

3- المجال الاجتماعي : ويتمثل دورها في هذا المجال في تفعيل الحراك الاجتماعي في شكليه العمودي والأفقي، وتحويل الجامعة إلى حاظرة اجتماعية من حيث السلوك والدراسات ،

واستيعاب الطاقات الاجتماعية والبلورة العلمية للحاجات في ميداني : التكوين (الكوادر والقوى العاملة) والدراسات الاجتماعية .

4- المجال الفردي : تسهم الجامعة في هذا المجال في بلورة هوية الفرد وإبرازها من حيث المواطنة والمشاركة والرقابة، كما تسهم في توجيه فعل الفرد نحو التوازن والابداع .

5- المجال الثقافي : ويتناول دور الجامعة في هذا المجال : تحقيق الانتماء عن طريق التراث بصيانته والمحافظة عليه والتعريف به ودعمه وتطويره، وعن طريق الإنتاج بتوظيف المخزون الثقافي ، وإستثمار مختلف الفنون. كما يتناول الانفتاح بالإنخراط الإيجابي في الثقافات الكونية لدعم الثقافة المحلية والإنفتاح على الثقافات الأجنبية والإسهام في إحياء الثقافات الفرعية وتوظيف التقنيات العلمية والإعلامية الحديثة، إضافة إلى الاهتمام بأشياء اخرى، مثل الشراكة في الإنتاج الثقافي ودعم قيم التنوع والإختلافات والتكامل والاهتمام بالفلكلور والدراسات الانثولوجية والانتربولوجية ومقاومة الاهمال الثقافي .

6- المجال البيئي: وله ثلاثة أبعاد هي التربية البيئية بما تشمله من علوم بيئية وتقنيات المحافظة على البيئة والوسائل والأساليب الوقائية. والبعد الثاني الثقافة البيئية وتشمل السلوك الفردي والحماية الجماعية والصيانة المؤسساتية.أما البعد الثالث فهو الإعلام البيئي ويشمل الاختصاص والتوظيف العلمي والتقني والإرشاد والمراقبة والتوجيه والتعبئة .

7- المجال الإعلامي : ويشمل تقنيات الإعلام بما فيها النظريات الإعلامية ، وتكنولوجيا الإعلام والتكوين الميداني كما يشمل الممارسة بأبعادها، الإعلام والمجتمع من حيث التخصص والتنوع والنزاهة والموضوعية، والهياكل والأجهزة الإعلامية، والدراسات المقارنة في المواكبة الإعلامية والانفتاح الإعلامي والإعلام والمجتمعات الاجنبية .

8- المجال السياسي : ودور الجامعة في هذا المجال له ثلاثة أبعاد هي: العلوم السياسية التي تشمل النظريات السياسية والأنظمة السياسية والمؤسسات السياسية. أما البعد الثاني فهو الثقافة السياسية حول العلاقات الدولية والمواثيق والمعاهدات .والبعد الثالث والأخير الأطر السياسية وتشمل الهياكل والتشريعات والممارسات والضوابط.

وبالنظر إلى ما سبق نلاحظ أن ما تتميز به الجامعات هو قوة تفاعلها مع محيطها، غير أن الجامعة بالمفهوم الحديث لدورها قد تجاوزت البناء التقليدي لعلاقتها بالمحيط وأصبح مطلوبا منها أن تتحرر أسوارها، وتفتح ذراعيها للمحيط للدخول إليه ، فبدلا مما كان من قبل أن المجتمع حاوٍ للجامعات، أصبحت الجامعات حاوية للمجتمع ومختلف مجالاته، تتفاعل فيما بينها داخل الجامعة .

إن مجالات المشاركة مع المجتمع المحلي التي تم استعراضها والتي يمكن للجامعة القيام بها ، تصب بمجموعها في تنمية المجتمع وتطوير أبعاد حياته العديدة. فالجامعة بمخرجاتها تمثل إسهاما معتبرا في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمجتمع، ولا يمكن تحقيق ذلك إلا إذا تخلت عن دورها التقليدي وتوجهت إلى دورها الإنتاجي بحيث تصبح الجامعة المنتجة.

دور الجامعة الخدماتية والانتاجية :

ذكر حجازي والتميمي (2001) بعض المحاور الرئيسة لدور الجامعة بمركز الخدمات والإنتاج كما يلي:

1- التعليم: من خلال تحديث الجامعة للخطط الدراسية والتدريبات العلمية، وربطها بخطوط الإنتاج الصناعي وسوق العمل باستخدام الدراسات والمسوح الميدانية للخريجين لدى المؤسسات والشركات في جميع التخصصات، ثم مشاركة الصناعيين في عملية التدريس لتعميق البعد العلمي وإكساب الطلبة الخبرات والممارسات الميدانية.

2- البحث العلمي والدراسات العليا: وذلك من خلال توجيه طاقة البحث العلمي وطلبة الدراسات العليا للعمل على حل المشكلات الحقيقية، التي تواجه خطوط الإنتاج الصناعي من أجل تطويرها وزيادة إنتاجيتها.

3- التدريب والتأهيل: وذلك عن طريق برامج التدريب والتأهيل المستمر ومراكز التدريب المشتركة والدبلوم الموجه لتطوير أداء العاملين في مختلف قطاعات الإنتاج والخدمات.

4- الإستشارات والدراسات العلمية: وذلك من خلال توظيف إمكانيات الجامعة العلمية والبشرية والمادية لدعم قطاعات الإنتاج والخدمات والاستثمار فضلا عن تقديم الإستشارات إلى قطاع الصناعة والوزارات والمؤسسات.

5- الخدمات الفنية: وذلك عن طريق الفحوصات المخبرية وضبط النوعية حسب المقاييس العالمية مما يشكل دعما فنيا تكنولوجيا يساعد في تسويق منتجاتها إلى الأسواق العالمية

6- التمويل: ويشكل عاملا مهمافي تقوية وتعزيز الروابط الوثيقة بين الجامعات والقطاعات الإنتاجية والاستثمارية، اذ يمكن للقطاعات الإنتاجية والاستثمارية توفير المال المطلوب من أرباحها سنويا لصندوق البحث العلمي من أجل تغطية عمليات التطوير والتنمية.

7- الاستثمار: وهو بعد جديد مهم للجامعات ظهر في ظل الظروف المالية الصعبة التي تواجهها، وللتغلب على هذه المشكله المادية، تقوم الجامعات بإنشاء الصناعات الاستثمارية التي تعتمد على المعرفة والتكنولوجيا بالتعاون مع المستثمريين من خارج الجامعة، وفي هذا المحور تلعب الجامعات دور الحاضنات للأفكار العلمية أو المصانع الريادية الخاصة بالمشاريع الاستثمارية.

8- الإعلام والاتصال: يتم من خلال هذا المحور بوسائله من صحافة وإذاعة وتلفزيون أهمية الربط بين الجامعات والقطاعات الإنتاجية والاستثمارية.

و ذكر محمود (2002) أن للجامعات إسهامات تنموية وهذه الإسهامات إما مباشرة وإما غير مباشرة، ولكنها تعكس طبيعة العلاقة بين الجامعة والمجتمع مما يجعل الجامعة في موقع الريادة والقيادة على مستوى مؤسسات المجتمع، وتفرض عليها التعامل اليومي والمستمر مع جميع جوانبه، فبالنسبة للإسهامات المباشرة فتشمل ما يلي:

1- تنمية المعرفة ونشرها وتتمثل بالبحوث العلمية والكتب التراجم والمؤتمرات والندوات.

2- توفير المهارات البشرية وتتمثل بالمتخريجين، والمتدربين، و التعليم المستمر، وتنمية العلماء.

3- معالجة المشكلات التنموية: وتتمثل بالإستشارات والخدمات العلمية والدراسات الميدانية وممارسة النشاطات الإنتاجية.

أما الإسهامات غير المباشرة فتشتمل ما يلي:

1- النمو الاقتصادي: ويتمثل بتوفير فرص العمل، وتنمية الإستشارات

2- النمو الثقافي: ويتمثل بدعم الجمعيات العلمية والثقافية والمهنية، وإسناد الحركة الأدبية والثقافية ودعم الحركة الفنية ورعاية الشباب وتطوير المواهب وإسناد الحركة الحضارية والأثرية.

3- النمو الاجتماعي: ويتمثل بتنمية المستوى المهاري وتنمية المستوى التقني وتنمية المستوى التعليمي.

متطلبات قيام الجامعات بدورها في خدمة المجتمع

لا تستطيع الجامعة تحقيق دورها في خدمة المجتمع وتنميته وتطويره إلا بتوفير مجموعة من المتطلبات ولعل من أهمها كما أوردها (جابر، 1999) ما يلي:

1- أن تعمل الجامعة على إحداث تغييرات في طبيعتها، لكونها ضرورية لاستمرارها في ضوء التغير الذي يشهده القرن الحادي والعشرين وهي:

- التغيير الأول: ويعزى إلى الحاجة إلى تحسين كفاءة الجامعة كمؤسسة تجارية، وكمعهد علمي يقوم بالبحث والتطوير سيواجه بقوة أكبر للمنافسة في المستقبل أكثر مما كان في الماضي.
- التغيير الثاني: ويعزى إلى التنظيم الداخلي للجامعة كامتداد قوانين القرن العشرين، حيث كانت الجامعة بطيئة في التطوير والتنظيم.
- التغيير الثالث: ويعزى إلى الاعتراف بالقوى الجديدة الناتجة من المجتمعات المحلية وتأثيرها على الجامعات .

وقد أكد ريلر (1980) من قبل حاجة الجامعة إلى إعادة النظر في تنظيمها الداخلي، وذلك بأن تأخذ باتجاه اللامركزية وأن تتحرر من التقييدات التنظيمية الإدارية والأكاديمية التي تقف عائقا أمامها للقيام بهذا الدور المهم.

2- إعادة النظر في خطط التعليم العالي ونماذجه التقليدية بحيث تصبح مرتبطة بمتطلبات المجتمع الحقيقية وفق رؤية اقتصادية منسجمة مع متطلبات التنمية القومية وخدمة أهدافها (النجفي، 1998).

3- إعادة هيكلة الجامعة في إدارتها وتدريسها وخدماتها وتوفير متطلبات البنى التحتية لها من مبان وتجهيزات ومستلزمات، بمعنى أن الجامعة لا تقوم بخدمة المجتمع إلا إذا استكملت المتطلبات والاستعدادات للقيام بهذا الدور (الصفدي، 1988).

4- تحديث وتطوير جوانب عمل الجامعة تحقيقا للبعد الاستثماري للجامعة المنتجة على نحو الآتي:

- تغيير وتحديث المناهج لتخريج الكوادر البشرية الموائمة لسوق العمل واحتياجاته.
- تطوير أساليب التعليم سعياً إلى مساعدة الطلبة على تعلم كيفية حل المشكلة، وتشجيع التفكير الناقد لديهم.
- تطوير دراسات تعتمد على النظرية والتطبيق العلمي.
- القيام ببحوث علمية تخدم أغراض التنمية الشاملة والمستمرة(حجازي والتميمي،2001).

فتح آفاق التعاون وتبادل الخبرات والتجارب مع جامعات العالم والإطلاع على كل جديد في مجال خدمة المجتمع بما يناسب واقع المجتمع وحاجاته وتطلعاته الحاضرة والمستقبلية، مع إعطاء الجانب الخاص بالدراسات المستقبلية وتحديد الحاجات المتوقعة للمزيد من الاهتمام والعناية.

نماذج جامعية عالمية في خدمة المجتمع:

لم تعد وظيفة الجامعة في المشاركة في خدمة المجتمع المحلي حبرا على ورق ومجرد نظريات وإنما نُظر إليها نظرة جادة لما لها من أهمية و دور، فعملت بعض الجامعات العالمية على الانتقال من الدور التقليدي إلى الدور الحديث، وقامت بدورها في خدمة المجتمع فسجلت هذه الجامعات سبقا مهما في هذه الوظيفة من خلال ما انتهت إليه تجربتها في خدمة و تطوير مجتمعها. ويمكن للجامعة من خدمة المجتمع عن طريق الإسهام في ربط البحث العلمي باحتياجات قطاعات الإنتاج والخدمات، وربما كان من إحدى هذه الوسائل لتحقيق ذلك تخصيص أماكن في مؤسسات التعليم العالي لعدد من الشركات والمؤسسات الصناعية لتتخذ منها مقار تتفاعل فيها من خلالها مع الهيئات التدريسية والطلبة والمختبرات وتتعاون على دراسة المشكلات التي تواجهها قطاعات الإنتاج المختلفة وتعوق تطورها، ومن ثم تعمل على تقديم الحلول لها، وهذه المقار تسمى محطات العلوم، وقد انتشرت في بعض البلاد الصناعات المتقدمة حتى أصبح يشترك عدد كبير من الشركات الصناعية في الجامعة الواحدة تتخذ لها فيها مقار أو محطات علمية، وإذا تعذر انتقال شركات الصناعة إلى الجامعات فالحل البديل أن تنتقل الجامعات إليها عن طريق السماح لأعضاء هيئة التدريس بالعمل في تلك الشركات مدة محدودة، ولأهداف معينة، الأمر الذي يجعلهم يتعرفون على مشكلات الصناعة في الواقع، وينقلونها إلى الجامعات، ويجعلونها مدارا لبحوثهم ونماذج علمية يدرسونها لطلبتهم، بدلا من الاقتصار على تعليم نظريات مجردة، تنتهي مع الزمن إلى عزلة الجامعات عن مجتمعاتها(اليونسكو، 1993).

ولقد بين ذكر العفيفي (1995) أن هنالك نموذجاً لدور الجامعات في تنمية المجتمعات المحلية في إطار التنمية الشاملة وهو كليات المجتمع المحلي في الولايات المتحدة الأمريكية وفي كندا. وهي نماذج تخدم أعداداً ضخمة من الشباب وعلى مستوى التعليم العالي ولمدة عامين تفي

بكثير من الإحتياجات التربوية والاجتماعية في مجالاتها العديدة. ولهذه الكليات هدفان مزدوجان، فهي قد تكون سبيلا للطالب إلى أن يلتحق بالجامعة ويسلك مسلكا أكاديميا، وفي الوقت نفسه السبيل إلى إعداد الشباب لأن يكونوا فنيين وعمالا نصف مهنيين في مجالات مختلفة مثل الهندسة والصحة والعمل والإدارة. وفضلا عن ذلك فأنها تتيح لهم الإلتحاق ببرامج تدريبية لتجديد مهارات العاملين في المهن المختلفة في المجتمعات المحلية.

ومن الأمثلة الأخرى على نماذج خدمة المجتمع الأمريكي برامج تنمية المدن الأمريكية من خلال ما تقوم به كليات التخطيط والقانون في الجامعات الأمريكية وكذلك ما تقدمه المراكز والمؤسسات الصحية في جامعة ميريلاند الأمريكية من خدمات الرعاية والتوعية الصحية (Howard. et al, 2002) وفي ضوء التطور العلمي والتكنولوجي السريع والمتغير باستمرار ظهرت الحاجة إلى أعادة تأهيل وتدريب أصحاب المهن المختلفة عن طريق التعليم المستمر في أمريكا، وبشكل خاص في مجتمع ولاية كاليفورنيا حيث عرض ريلر(Reller،1989) تجربة جامعة كاليفورنيا في مجال التأهيل والتعليم المستمر، وذكر مبررات هذا التأهيل والتعليم المستمر، إذ أن التوسع والامتداد التعليمي على المستوى الجامعي مرتبط كليا مع المجتمع التقني والتخصصي الذي نعيش به حاليا حيث أن كافة المجتمعات والعديد من الناس هم حاليا من المثقفين خريجي الجامعات وهم مختصون يعملون بأعمال تقنية وفنية، وبذلك يظهر أن التعليم والتأهيل المستمر للمتخصصين هو أحد الأسس الرئيسية للتطور الحديث الذي يمكن ملاحظته اليوم والتوسع به.

وكذلك هناك نموذجاً لدور في الجامعة الامريكية في بيروت في خدمة المجتمع لا سيما في خدمة التعليم المستمر والتطور الأقليمي، حيث أخذت هذه الجامعة منذ تأسيسها بعين الاعتبار مهمة الاهتمام الإقليمي، وارتبطت أنشطتها بشكل مبكر بالحدود الجغرافية للبنان وكان

أهم إسهاماتها إضافة إلى دورها التقليدي ما وضعته من برامج التعلم المستمر ومشاريع التطوير الإقليمي لتنمية الجوانب الحياة الزراعية والصحية والهندسية والتعليمية وإنشاء مراكز لتقديم أنشطة متخصصة في التأهيل والتدريب والبحث والتطوير الإداري لتنسيق الأنشطة المختلفة بين كليات الجامعة، وكذلك تقديم برامج عديدة ومتنوعة في تخصصات مختلفة وتقديم برامج الدراسات المسائية واعادة تدريب الأفراد الذين يأتون من مؤسساتهم مجالات محدودة حسب الحاجة (Ghusayni & Kassab، 1980).

والى جانب هذه الخبرات هنالك خبرة سويسرا في التعليم الجامعي المتصل بخدمة المجتمع من خلال الإعداد المستمر عن طريق برامج التعليم المستمر والدراسات المتقدمة، ففي دراسة لليونسكو التعليم العالي في سويسرا أشارت الدراسة إلى جوانب النمو النوعي في التعليم الجامعي بالقول: ينبغي على التعليم الجامعي الذي يتوجه إلى تلبية المتطلبات الجديدة للمجتمع والدولة والبيئة والإقتصاد أن يكسب الأفراد القدرات اللازمة للمحافظة على أن تكون مواقعهم في العالم المهني العام والخاص في حالة استعداد للتغيير المستمر، ولتجديد معرفتهم وتقنياتهم بشكل متواصل. ومن المتوقع أن يعطي التعليم في المستقبل اهتماما أكبر بالخبرة في التعامل مع المشكلات، والتطبيق العلمي للمعرفة. وسيتاح للفرد أن يكون قد حصل على تعليم أساسي، إمكانيات للتدريب المتقدم طوال حياته، وفق حاجاته المهنية أو غير المهنية، وسيصبح التعليم المستمر والدراسات المتقدمة للخريجين الجامعيين، وكذلك التعليم العام للراشدين إحدى المهمات الرئيسية للجامعة (اليونسكو، 1993).

أما التنمية الثقافية والفكرية فقد اعتبرها عدد من الباحثين والمهتميين بالتعليم الجامعي من الوظائف الرئيسة للجامعة. فأشار مرسي (1992) إلى أن الجامعة تقوم على ثلاثة وظائف رئيسة هي إعداد القوى العاملة، والبحث العلمي، والتنشيط الثقافي والفكري العام. كما حدد راشد

(1988) وظائف الجامعة " بإعداد الكفاءات البشرية المطلوبة لخدمة القطاعات الاقتصادية الشاملة بالمجتمع والبحث العلمي وتثقيف المجتمع والعمل على مواجهة مشكلاته والمشاركة في إعداد القيادات الاجتماعية وتدريب الكفاءات البشرية والدور الإنتاجي والاقتصادي الذي تؤديه الجامعة".

وذكرت أبيض (1990) هذه الوظيفة ضمن وظائف الجامعة الاخرى على النحو الآتي:

1- التدريس: وذلك في مختلف المستويات والدرجات العلمية.

2- البحث العلمي: شريطة العناية بالبحوث الأساسية والتطبيقية بشكل متوازن.

3- التربية: أي تنمية القدرات العقلية.

4- الوظائق المرتبطة بالتنمية الثقافية للمجتمع.

أن مهمة الوظيفة الثقافية للجامعة هي التنشيط الثقافي والفكري للمجتمع وأفراده، وعليه فإن أي برنامج ثقافي للجامعة لابد أن يهدف إلى تحقيق تثقيف الطلاب وتثقيف المجتمع (مرسي، 1987).

الجامعات الأردنية وخدمة المجتمع

لقد أدركت الجامعات الأردنية أهمية دورها في خدمة المجتمع حديثا حيث يتبين أن معظم الجامعات خصصت مراكز ومكاتب لخدمة المجتمع. فقد تم إنشاء مركز الإستشارات وخدمة المجتمع في جامعة اليرموك في عام (1979) واوكلت إليه مهمة تحقيق أهداف الجامعة في خدمة المجتمع، وقد نجح هذا المركز في عقد دورات متخصصة في أماكن متعددة ومتباعدة شملت آلافا من المواطنين والعاملين في مختلف المؤسسات والقطاعات الرسمية والخاصة. مما أسهم في إكسابهم معارف جديدة في حقول تخصصهم وفي تنمية قدراتهم العلمية. وقد تم تغيير المسمى فيما بعد، وتم إستحداث مركز الملكة رانيا العبدالله، حيث تأسس في28آب 2006م وذلك

بعد أن تم دمج: مركز الدراسات الأردنية و مركز الاستشارات وخدمة المجتمع، وقد تم توشيح المركز باسم صاحبة الجلالة الملكة رانيا العبدالله، عرفاناً وإيماناً بدورها الجليل في خدمة قضايا الوطن والمواطن وعملها الدؤوب من أجل توفير كل أسباب الرقي والازدهار لأفراد المجتمع ومؤسساته.

وتنطوي رؤية المركز على تقديم خدمة للمجتمع المحلي والإقليمي ذات نوعية متميزة في جميع الميادين من تدريب واستشارات ودراسات لتغطي جميع قضايا المجتمع المحلي والعربي. ويتطلع المركز إلى تقديم أفضل الخدمات للمواطن الأردني والعربي وإكسابه المهارات الفنية والعلمية ويتأتى ذلك من خلال التوظيف الكامل للقدرات والإمكانات والاستغلال الأمثل للموارد المالية والبشرية في الجامعة. ويهدف المركز كذلك إلى دراسة القضايا الاستراتيجية التي تواجه المجتمع الأردني ولوقوف على طبيعة هذه المشكلات والمعوقات سواء كانت (سياسية، اقتصادية، اجتماعية ..الخ) وأساليب معالجتها. كما ويقدم المركز الاستشارات الفنية ويلبي الاحتياجات المجتمعية ويسهم في تأدية الخدمات المساعدة للمؤسسات في القطاعين العام والخاص سواء داخل المملكة أو خارجها وذلك وفق المعايير الدولية والمحلية المعتمدة لكل برنامج من أجل تحقيق الكفاءة والفعالية. تتنوع نشاطات المركز تشمل منح درجة الدبلوم (سنتان دراسيتان)، كما يوجد برامج طويلة (سنة دراسية واحدة) بالإضافة للدورات المختلفة والمتنوعة في جميع الميادين، ويهتم المركز بتقديم الدراسات الفنية والاستشارات ومن الأهداف المهمة للمركز القيام ببحوث ودراسات علمية عن المجتمع الأردني ونشرها إضافة إلى تنظيم المؤتمرات والندوات واللقاءات العلمية ذات علاقة بأهداف المركز(www.yu.edu.jo).

ومن أبرز نشاطات المركز كما وردت في التقرير السنوي لجامعة اليرموك للعام الجامعي 2010/2009 ما يلي:

1- تم عقد (128) برنامجا تدريبيا في تخصصات ومجالات مختلفة منها 96 برنامجا استهدفت أبناء المجتمع المحلي و25 برنامجا استهدفت العاملين في المؤسسات الرسمية والخاصة و7 دورات تدريبية استهدفت موظفي الجامعة.

2- تم عقد دورات لأول مرة في المركز منها دورة في الأجهزة الخلوية.

3- قام المركز بالمشاركة الفاعلة في مركز الأمير فيصل لتكنولوجيا المعلومات بالتعاون مع مركز الملك عبدالله الثاني للتصميم والتطوير وشركة بيرفكت الهندية.

كما تقوم الجامعة (www.yu.edu.jo) بخدمة المجتمع من خلال مراكزها المتعددة والتي منها مركز اللغات ومركز الدراسات الأردنية ومركز العلوم الفيزيائية النظرية والتطبيقية ومركز دراسات اللاجئين والنازحين والهجرة القسرية ومركز الحاسب والمعلومات الذي يتولى مهمة تطوير نظم المعلومات في الجامعة بأنظمة آلية، وتقديم الخدمات الاستشارية في حقل الحاسب الألكتروني.

أما جامعة العلوم والتكنولوجيا الأردنية فقد سعت إلى تعزيز دورها في المجتمعين الأردني والعربي من خلال ربط الجامعة بالمجتمع، وأسست لذلك مركزاً للإستشارات والدراسات، ويستمد مكتب خدمة المجتمع أهدافه من هدف الجامعة الرئيس بأن خدمة المجتمع الأردني وتلبية حاجاته، وتعزيز علاقة طلبة الجامعة وأساتذتهم بمجتمعهم، وتفاعلهم المباشر مع حاجاته ومشكلاته، وهو إحدى الغايات التي تسعى الجامعة إلى تحقيقها إلى جانب نشر وتطوير المعرفة والتعليم والبحث العلمي، وينفذ الطلبة متطلب خدمة المجتمع من خلال مشاريع معتمدة في الجامعة تقر من قبل المكتب ومنها مشروع التوعية والوقاية من الإيدز، ومشروع الديمقراطية. والشباب، ومشروع التوعية الصحية وغيرها ويهدف المركز إلى:

1- توظيف القدرات والإمكانات والموارد المالية والبشرية في الجامعة لخدمة التنميـــة في الأردن والوطن العربي.

2- دراسة القضايا الاستراتيجية التي تواجه المجتمع الأردني للوقوف على طبيعة المـشكلات السياسية والعسكرية والاقتصادية والاجتماعية والمعوقات التي تواجه المجتمـع وأســاليب معالجتها.

3- تقديم الاســتشارات والدراســات الفنية وتلبيته الاحتياجات المجتمعية والإسهام في تأدية الخدمات المســاعدة للمؤســسات في القطاعين الــعام والخاص داخل المملكــة وخارجها، والإشــراف على تنظيــم هذه الخدمات و إدارتــها ومتابعــة تنفيذهــــا.

4- تنمية خبرات العاملين في الجامعة وتدريــبــهم وتأهـــيلهــم.

5- تنظيم وإدارة النـــــدوات والمؤتمرات ذات العلاقة بطبيعة عمل المركز.

6- تنظيم وإدارة البرامج التدريبية بهدف تنمية القدرات والخبرات والتأهيل العلمـــي والمهنـــي للمشاركين فيها.

7- تطويـــــر وتســويق أوعيـــة المعلومـــات من كتب جامعية وبرامج حاســـــوبية ومواد تعليمية مكتوبـــة ومرئية ومسموعـــة(www.just.edu.jo).

ولا يقتصر دور الجامعة على خدمة المجتمع من خلال هذه المراكز، إنما تقوم الجامعة بخدمة المجتمع الأردني من خلال دوائر أخرى في الجامعة منها دائرة العلاقات الثقافية العامـــة التي أسهمت في إنجاح إقامة وعقد بعض الفعاليات منها:

- ورش عمل تدريبية ومحاضرات عامة عددها (34)

- أيام علمية لكليات المجتمع وأيام وأسابيع ثقافية عددها (16)

- إبرام اتفاقيات ومذكرات تفاهم مع جامعات ومؤسسات أكاديمية وعلمية وثقافية عــددها (11).

وتتباين مكاتب خدمة المجتمع في الجامعات الأردنية الرسمية والخاصــة فــي تنميــة المجتمع من مكتب خدمة المجتمع أو مكتب الاستشارات وخدمة الجمهور إلى مكتــب التعلــيم المستمر، إلا أنها جميعها تجتمع على مفهوم دور الخدمة الجامعة للمجتمع، وقد عزز دوره هذا النشاط في الجامعات الأردنية ما نص عليه القانون الجامعات الأردنية رقم (9) لــسنة (1978) على أن الجامعة مؤسسة وطنية للتعليم الجامعي والبحث العلمي تهدف من خلال وظيفتها إلى:

- نشر المعرفة وتطويرها والإسهام في تقدم الفكر الإنساني.
- إتاحة فرصة الدراسة الجامعية النظرية والتطبيقية.
- القيام بالبحث العلمي وتشجيعه.
- تطوير المنهج العلمي والاستقلال الفكري والمبادرة الشخصية وتنمية الشعور بالانتمــاء للوطن وروح المسؤولية والعمل الجماعي.
- تعميق العقيدة الإسلامية وقيمها الروحية والأخلاقية والعناية بالحضارة العربية ونــشر تراثها.
- خدمة المجتمع الأردني وتلبية حاجاته والإسهام في خدمة المجتمع العربي (الخطيــب، 2006).

ثانياً : الدراسات السابقة

الدراسات العربية و الدراسات الأجنبية :

قام الباحث بتصنيف الدراسات السابقة إلى دراسات عربية وأخرى أجنبية من الأقدم للأحدث، وفيما يلي عرض لهذه الدراسات :

أولا: الدراسات العربية:

قام بحيري (1995) بدراسة هدفت إلى معرفة الدور اللذي تقوم جامعة الزقازيق تجاه قضايا البيئة، والكشف عن أسباب ضعف هذا الدور وكيف يمكن زيادة الفاعليته. تكون مجتمع الدراسة من أساتذة كليات الجامعة، أما العينة فقد تكونت من 60 فردا، ولتحقيق الهدف من الدراسة، استخدمت استبانة خاصة بذلك. وكان أبرز نتائج الدراسة أن خدمة الجامعة للمجتمع ينبغي أن تتم عن طريق لجان متخصصة يمكنها دراسة الواقع والمشكلات المرتبطه به، ثم وضع الخطط الخاصة لمواجهة هذه المشكلات والعمل على تنفيذها.

واجرى شوق وسعيد (1995) بحثا هدف إلى الوقوف على واقع الجامعات الأسلامية بالنسبة لبرامج خدمة المجتمع، وتحديد أسباب الضعف واقتراح العوامل التي تسهم في تحسينها. وتكون مجتمع البحث من جامعات العالم الأسلامي الأعضاء في رابطة الجامعات الإسلامية، ومثلتها عينة مكونة من (29) جامعة في عدة دول اسلامية. كان أهم نتائج هذا البحث ضرورة اهتمام الجامعات بالمفهوم الشامل لخدمة المجتمع، وتوجيه العناية لحصر المشكلات البيئية المحلية لكل جامعة، وتشخيص أسبابها وإيجاد الحلول لها، مثل مشكلة الغذاء والتصحر، وضرورة تنظيم مؤتمرات وندوات دولية تهدف إلى تناول خدمة المجتمع.

وأجرى الصاوي (2000) دراسة هدفت إلى الكشف عن نشأة الجامعات في دول الخليج العربي بإستخدام المدخل التاريخي، والتعريف بأهدافها وتحليلها، بإستخدام المنهج الوصفي التحليلي. تكون مجتمع الدراسة من جميع جامعات دول مجلس التعاون وعددها أربع عشرة جامعة. وكان من أهم نتائج الدراسة أن أهداف هذه الجامعات تختلف فيما بينها، وكلها تشترك في تحقيق وظائف ثلاث بدرجات متفاوته وهي إعداد الكوادر، والبحث العلمي، وخدمة المجتمع. كما وخلصت الدراسة من تحليلها لوظائف الجامعة إلى أمرين. أولهما أن معظم جامعات دول الخليج العربي تتفق على أهمية هذه الوظائف، وبعضها الآخر يؤكد عليها مثل تأكيد جامعة السلطان قابوس على وظيفة خدمة المجتمع العماني وتطويره. وثانيهما أن العبرة ليست بالأهداف، وإنما بواقع الجامعة وتنظيمها والمحتوى التعليمي الذي تقدمه وطرق التدريس التي تستخدمها.

وقام حجازي والتميمي (2000) باجراء بحث هدف إلى تقديم نظرة مستقبلية للتعليم الجامعي في الأردن، في ضوء مقتضيات العصر، واستخدام المنهج الوصفي التحليلي في دراسة واقع هذا التعليم وسبل تطويره. وكان أبرز ما توصل إليه البحث ضرورة انفتاح الجامعة على محيطها الاجتماعي والاقتصادي، والتوجيه والتعليم المستمر، وإنشاء البرامج العلمية والعملية التي تسهم في تطوير قدرات الأفراد وقطاعات الإنتاج والخدمات، وعزز الباحثان ما ذهبا إليه بذكر تجربة جامعة العلوم والتكنولوجيا الأردنية في انفتاحها على المجتمع من خلال برامجها المتنوعة.

وأجرت الحايك (2000) دراسة هدفت إلى تحديد تصورات المعلمين ومديري المدارس لدور المدرسة في تطوير مؤسسات المجتمع المحلي في محافظة اربد ، وتكونت العينة من(273) معلما ومعلمة و(70) مديرا ومديرة ، ولقد أظهرت نتائج الدراسة أن تصورات

الإدارة المدرسية عن دور المدرسة في خدمة المجتمع المحلي قد حصلت على أعلى مستوى حسابي ، وقد تبين أن أهم مجال بحاجة إلى تعزيز من المجتمع هو المجال الثالث دور الطالب في خدمة المجتمع المحلي.

كما وأجرى جرادات (2001) دراسة هدفت إلى معرفة واقع التعليم الجامعي الرسمي في الأردن والتوقعات المستقبلة له خلال السنوات العشر الأولى من القرن الحادي والعشرين، تكون مجتمع الدراسة من (874) فردا بين أستاذ وأستاذ مشارك في الجامعات الرسمية الأردنية، وكان عينة البحث عددها (438) فردا واستخدمت في هذه الدراسة أداتين: الأولى لمعرفة واقع التعليم الجامعي في الأردن، والثانية تمثلت في استخدام أسلوب دلفاي (Delphi) من جولتيين متتاليتين على عشرين خبيرا، اختيروا بناء على الخبرة والتخصص في التعليم الجامعي وذلك لتحديد التوقعات المستقبلية والتوقعات المرغوب بها لهذا التعليم. وكشفت نتائج الدراسة لواقع التعليم الجامعي أن معظم الوظائف للتعليم والمهام التي وردت في أداة البحث قد حصلت على درجات عالية، وأن إستجابات أعضاء هيئة التدريس من رتبة أستاذ قد حصلت على درجات اعلى ممن هم في رتبة أستاذ مشارك على مستوى الفقرات وعلى مستوى المجالات، أما بالنسبة للتوقعات المستقبلية والتوقعات المرغوب فيها للتعليم الجامعي في الأردن فقد حصلت الفقرات الخاصة في المجالات الثلاثة على موافقة مجموعة الخبراء. وانتهت الدراسة بجملة من التوصيات منها: وضع الخطط اللأزمة لدعم مسيرة التعليم الجامعي في الأردن والأخذ بوظائفه الرئيسية بالشكل الذي يواكب التقدم العلمي والتكنولوجي في العصر الحاضر.

قام محمود (2002) بحث هدف إلى تقديم إطار عملي لعمليات التواصل بين الجامعة وبيئتها للتعريف بأبعاد دورها الريادي المطلوب في القرن الحادي والعشرين بما يتضمنه من تحديات كبرى تفرض على الجامعة استبدال الصيغ التقليدية في خدمة المجتمع بصيغ مواكبة

للمتطلبات للتغير السريع بما يدعم موقعها القيادي في النشاطات التنموية للمجتمع، واستخدام البحث أسلوب تحليل محتوى النتائج بحوث سابقة حول دور الجامعة في خدمة المجتمع وتنميته، وقد شملت عينة البحوث 55 بحثا علميا منشورا في المجلات العربية ومقدمة إلى المؤتمرات وذلك لمعرفة طبيعة العلاقة المتبادلة بين الجامعة وبيئتها، وأوجه القصور والمصاعب التي تواجه الجامعة وتعيق دورها التنموي، ومن أهم نتائج البحث وجود أوجه قصور للإسهام الجامعي في تنمية المجتمع تعود إلى عوامل داخلية وخارجية، وأن الجامعات تملك مقومات عالية للإسهام في تنمية المجتمع ضمن ثلاث مستويات فهي مؤسسة تنموية متخصصة، ومؤسسة متجددة، ومؤسسة إنتاجية ريادية. كما تبين وجود علاقة تأثير متبادل بين الجامعة وبيئتها، من خلال المداخلات والمخرجات، فالجامعة تتأثر بالعوامل البيئة، والبيئة تتأثر بالأداء الجامعي.

وأجرى السعادات (2004) دراسة هدفت إلى معرفة مدى تلبية برامج مركز خدمة المجتمع والتعليم المستمر بالكلية التقنية بالأحساء لحاجات المجتمع المحلي من وجهة نظر الهيئة التدريسية بالكلية. وقد شملت عينة الدراسة ثلاثين مدرسا بالكلية. وأوضحت نتائج الدراسة أن مركز خدمة المجتمع والتعليم المستمر بالكلية التقنية بالأحساء يلبي حاجات المجتمع وأفراده بتنظيم دورات تدريبية وفق طلب مؤسسات المجتمع المحلي، وسعيها لخدمة المجتمع وأفراده من خلال تسهيل عمليات التسجيل في البرامج التعليمية والتدريبية، وأوضحت الدراسة عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية من وجهة نظر أعضاء الهيئة التدريسة بالكلية التقنية بالأحساء نحو مدى تلبية مركز خدمة المجتمع التعليم المستمر بالكلية لحاجات المجتمع المحلي تبعا للعمر والمؤهل التعليمي والسنوات الخبرة والقسم التجاري والصناعي.

وأجرى الكساسبة (2004) دراسة هدفت إلى تفحص أثر جامعة مؤتة في تنمية المجتمع المحلي بعد عقدين من إنشائها، وذلك من خلال مقارنة الواقع الاقتصادي والاجتماعي والثقافي

لمنطقة الدراسة قبل نشوء الجامعة وبعد عقدين من قيامها، واستخدمت الدراسة استبانة صممها ريفز (Reeves) وزملاؤه وجرى تعديلها لتتفق مع أهداف هذه الدراسة وطبيعتها. وقد أظهرت النتائج أثر جامعة مؤتة في تنمية المجتمع المحلي إجتماعا وإقتصاديا وثقافيا. وبذلك حققت الجامعة أهدافها الرئيسية المباشرة ، التعليمية والبحثية والمجتمعية .

وفي دراسة قام بها الرشيد (2005) بعنوان "دور الجامعة في خدمة المجتمع ومدى قيام الجامعات الأردنية بهذا الدور"، تكوّن مجتمع الدراسة من جميع أعضاء الهيئات التدريسية والموظفين الإداريين في الجامعات الأردنية . وتم اختيارعينة عشوائيا تكونت من (350) فرداً من أعضاء هيئة التدريس والإداريين في الجامعات الأردنية ، وكان من بين أهم النتائج يتمثل في دور الجامعة في خدمة المجتمع في خمسة وأربعين نشاطاً صنفها الرشيد في ستة مجالات هي: البرامج والخطط الدراسية ، والبحوث والدراسات ، والمؤتمرات والندوات ، والأنشطة والخدمات ، والإستشارات وتقديم الخبرات ، والتدريب والتأهيل ، وكذلك كانت درجة قيام الجامعات الأردنية بدورها في خدمة المجتمع متوسطة بشكل عام ، وأوضحت الدراسة عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين درجة قيام الجامعات بدورها في خدمة المجتمع تعزى للمسمى الوظيفي والجامعة .

ثانيا: الدراسات الأجنبية

قام لينتون (Lynoton ،1981) بدراسة على مجموعة من أعضاء هيئة التدريس في جامعة أمريكية، وبلغ عددهم (124) فرداً. وكشفت الدراسة إلى أن 88% من عينة البحث تؤكد أن تغيير نظام المكافآت الرسمية يمكن ان يشجع أعضاء هيئة التدريس على الإنجراف في نشاطات برامج خدمة المجتمع، كما أشار المستجيبون إلى انه لا يوجد بينهم من يشجع التوسع في برامج الخدمات العامة في ظل أنظمة المكافآت الحالية.

وأجرى بوير (Boyer ، 1993) دراسة على الجامعات في الولايات المتحدة الأمريكية، هدفت إلى معرفة أسباب كثرة المشكلات الطلابية التي يعاني منها بعضهم، وكان من بين هذه الاسباب عدم جدية الجامعة في بناء جسور التواصل ما بين طلبتها وبين المجتمع المحلي الذين يعيشون فيه، وأنها تفرض عليهم العزلة وعليه تقدمت مؤسسة بخصوص تقديم خدمات الطلابية للمجتمعات المحلية، التي يعيشون فيها، حيث اقترح هذا التقرير أن كل طالب يكمل متطلبات المساق المتعلق بخدمة المجتمع يكون قد أثرى مواهبه، ويساعد هؤلاء الطلاب على سد أحتياجات مجتمعاتهم المحلية، وتقديم الخدمات المطلوبة، كما ويساعدهم أيضا على معرفة طبيعة الحياة التي يعيشها الناس في مجتمعاتهم المحلية، ويهدف هذا البرنامج إلى اشعار الطلبة بأنهم ليسوا معزوليين عن المجتمعات التي يعيشون فيها، بل إنهم أعضاء مهمون في المجتمع الكبير الذي يشعرهم بالمسؤولية إتجاهه.

قام سكودر (Scudder ،1996) بدراسة هدفت إلى تقديم وصف لمادة تتصل بتقديم الخدمة الاجتماعية، وتحسين تعليمها لطبلة الكلية بصوره تجعلها أكثر قبولا لديهم. وكان من أبرز نتائجها أن المعلمين المشاركين تزداد معلوماتهم لهذه المادة من أجل تطوير مهاراتهم المهمة في ممارسة خدمة المجتمع، كما ان المشاركين يتعلمون ما يتصل بالتعليم الجماعي الفعال لتصميم وبناء البرامج التعليمية الخاصة بخدمة المجتمع، وبذلك فأن الدراسة توصي بتقديم الخدمة الاجتماعية للطلاب وتدريبهم عليها من أجل خدمة الجامعة لمجتمعها.

أجرى بلو وكولنز (Blu & Collins1998) دراسة بعنوان "القدرة على التعليم بطريقة صحيحة من خلال الشراكة بين المدرسة والجامعة" والتي بينت أهمية التعاون بين مؤسسات التعليم والمجتمع، فقد تبين أن البرامج التي تقدمها جامعة أوكلاهوما الحكومية للمناطق الريفية

تشجع على التفكير والتعليم والكتابة بطريقة صحيحة والتي استمرت لمدة سنتين زاد من عملية التعاون بين الجامعة والمدارس المحيطة، كما زاد من إمكانية تعلم الطلاب بطريقة صحيحة.

وفي دراسة باتون (Paton ،1999) أشار إلى أن الأكاديميين الذين يعملون مستشارين في بعض مؤسسات المجتمع المحلي يبدو أنهم أكثر نشاطا في المجلات الأكاديمية ذاتها من نظرائهم الذي يقتصر عطاؤهم على العمل داخل كلياتهم وأن الأكاديميين الذي يعملون مستشارين في المؤسسات البحث والإستشارات مما يسفر عنه أيضاً مزيد من النشر والدراسات والمؤلفات وأن الإستشارات التي يقدمها عضو هيئة التدريس لمؤسسات المجتمع المحلي سواء أكانت مدفوعة الأجر أم غير مدفوعة فأنها تزيد من كفاءة عضو هيئة التدريس، كما أنها تفي بمسؤوليات الجامعة إتجاه مجتمعها المحلي.

وأشار المؤتمر السنوي السادس والثمانون لتعليم الكبار والتعليم المستمر المنعقد في سان دييغو عام (2001) إلا أن مؤسسات التعليم العالي وبخاصة مؤسسات التعليم المستمر تواجه فرصا غير مسبوقة لإنتاج برامج وخدمات تعليمية إبتكارية وطرحها. ففي هذا العصر الذي تكون فيه الناحية الأكاديمية عنصرا أساسيا للمعلومات والمعارف والإقتصاد المعتمد على التكنولوجيا فأن الطلب على التعليم المستمر سيستمر في النمو بشكل كبير في جميع الإتجاهات.ومراكز التعليم المستمر وخدمة المجتمع ومعاهد التعليم العالي كمؤسسات اجتماعية ومنتجة للمعلومات الجديدة تعد منوطة بتحقيق هذه الإتجاهات والمطالب وتحقيق النجاح المهني والاقتصادي والتقدم الاجتماعي.

قام شوميكر وودز (Schumaker & Woods ،2001) بدراسة هدفت إلى "التعريف بدور الكلية الجامعية في خدمة المجتمع في ضوء خبرة كلية جامعة نبراسكا. ومن أبرز ما توصلت إليه هذه الدراسة تقديم أراء يمكن الإستفادة منها في ضوء الخبرة التي تمتد ثلاثين سنة

لما قامت به كلية جامعة نبراسكا في تزويد المجتمع بالخدمات في الشؤون العامة وتطوير المجتمع وأظهرت أن هذه الكلية المتميزة دعمت البحث والمشاركين فيه في مجتمع أوماها وبذلك نجحت هذه الكلية في مساعدة جامعتها لتكون جزءا من المجتمع. والإستنتاج الرئيس من هذه الدراسة أن للكلية دورا في تفعيل الجامعة ومساعدتها لتكون جزءا من المجتمع، أن عليها الالتزام بدورها في خدمته وتطويره.

أجرى تياميو وبيلي (Tiamiyo & Bailey ، 2001) دراسة هدفت إلى التعريف بالخدمات المجتمعية للكبار ودور التناغم بين الجامعة والمجتمع فيها، تكونت عينة الدراسة من (231) فرداً من العاملين بالجامعات. وكشفت الدراسة نتائج إستجابة (24) وكالة للخدمات على المسح الذي جرى حول الخدمات المقدمة للكبار. وأظهرت أن العاملين في هذه الوكالات لم يكن لديهم تصورات سلبية بخصوص التعاون بين الجامعة والمجتمع في تقديم هذه الخدمات إلا أنهم لم يدركوا كيف يتم هذا التعاون بين الجامعة والمجتمع، وكيف أن هذا التعاون استطاع أن يحسن الخدمات في ضوء الطلب المتزايد الذي يعود إلى اتجاهات التنامي والزيادة في السكان. والاستنتاج الذي يفهم من هذه الدراسة، كما أن الجامعة يمكنها تقديم الخدمات اللازمة للكبار في ضوء التزايد في عدد سكان المجتمع وهو ما يشكل خدمة لهذا المجتمع وتحسين أحواله.

وقام ماري وكلفورد (Marry and Clifford ، 2002) في بوسطن في الولايات المتحدة دراسة بعنوان " كيف يمكن إيجاد جيل قادر على المساهمة في تطوير وتقديم الخدمات للمجتمع المحلي"، وهدفت إلى إيجاد نشئ قادر ومستعد لتطوير وتقديم الخدمات للمجتمع المحلي، وذلك عن طريق استغلال الطلبة لأوقات فراغهم بما ينفع هذا المجتمع، ويقضي في النهاية إلى إنتقال المدرسة إلى البيت، كما تضمن هذا البرنامج نقاطاً نقاشية لحث الطلاب على مثل هذه الخدمة ، وقد قام بتنفيذ هذا البرنامج (150) شخصا، يشكل الأباء ما نسبته (78%) منهم،

والباقون من المعلمين، وكانت النتائج أن الطلاب شعروا باهتمام المجتمع المحلي الرائد بهم، وأن الطلاب أمضوا أوقات فراغهم في ممارسة النشاطات النافعة، وأن الآباء كذلك أبـدوا الرغبـة الشديدة بمواصلة تطبيق هذا البرنامج، لأنهم لمسوا مدى التحسن الذي ينعكس على حياة أبنـائهم العملية، بالإضافة إلى انعكاس الثقافة المحلية بشكل عام على أبنائهم في المدرسة.

وقام جيستر (Jester ، 2004) بدارسة عن الشراكة بين الجامعات والمجتمـع، وقـد وضح أن الجهود المبذولة تحدث بين الجامعات ومجتمعاتها المحلية من أجـل تلبيـة حاجـات المجتمع والتأثير إيجابيا على طلاب الجامعات. ويذكر الباحث ان نسبة الجامعات المنخرطة في العمل الاجتماعي تزداد يوما بعد يوم. وتشمل هذه الدراسة تحليل ل 40 حالة من حالات التعاون بين الجامعة والمجتمع من أجل زيادة الفهم والوعي عن مثل هذه العلاقات. فالعديد من المواضيع المتعددة وأشكال الشراكة تظهر نتيجة لدراستها و تحليلها وتساعد في فهم الأمور الحيوية التـي تحدث خلال عملية الشراكة والتعاون.

وقد أجرى دوناس (Duenas، 2005) دراسة عن الشراكة بـين جامعـة كاليفورنيـا ومدرسة لينكولن المتوسطة. ومن خلال المقابلات والاستبانة ومراجعة الوثائق، فقـد اسـتطاع الباحث ان يحدد تأثير الشراكة والتعاون، ووجد ان معظم التغيير في مدرسة لينكولن المتوسطة قد حدث على مستوى الإدارة. والعديد من البرامج مثل برنامج التطوير المهني للمعلمين الجـدد والبرنامج التدريبي المخصص للفريق الإداري قد بدأت بالظهور في مدرسة لينكولن المتوسـطة، وحسب رايه إن ما يدعم وجهة نظره هو عدة دلائل منها زيادة الاحتفاظ بالمعلمين وثبات الفريق الإداري. وقد ناقشت الدراسة دور القوى السياسية في صياغة شكل الشراكة ، كما وتطرقت إلى إسهامات هذه القوى في دعم الشراكة حتى نهايتها.

وأجرى ألتمان (Altman ،2006) دراسة حول تشارك الجامعة والمجتمع المحلي وكيفية ملائمة مصادر الجامعة لتلبي حاجات المجتمع وتحدث قائلا ان تشارك الجامعة مع المجتمع يقدم فرصة فريده لتوفير الموارد والمصادر للمجتمعات الريفية. فعلى الرغم من نمو وازدياد الشراكة بين الجامعة والمجتمع، إلا أن معظم الدراسات تركز على المخرجات متجاهله القضايا المعقدة المتعلقة بصيغ وهيكلية الشراكة. وتعتبر هذه الدراسة إضافة إلى الأدب من خلال البحث في صيغة وهيكلة الشراكة بين الجامعة والمجتمع من خلال طرح أسئلة رئيسية في البحث مثل "كيف تبدأ الشراكة بين الجامعة وبين المجتمع وكيف تتشكل؟ وكيف تم تحديد حاجات المجتمع ومصادر الجامعة ومشاريع الشراكة؟ وما هي العوامل التي تؤثر على هذه العمليات. وتظهر الدراسة أن قدرة الشركاء تعتمد على عاملين رئيسين لتوجيههم اثناء مبادرة الشراكة. وبالنسبة للجامعة، فإن العلاقات السابقه مع اعضاء المجتمع تشكل هي جزء من عملية التواصل من بداية اتخاذ قرار الشراكة إلى لحظة تحديد منطقة المستهدفة. وتخلص الدراسة إلى التصديق على أهمية وجود بيانات مسبقة عن المجتمع، فهذه البيانات تؤثر على اتخاذ القرار من بداية الشراكة إلى اختيار المجتمع المستهدف.

وقد أجرى سورينسن (Sorensen ،2007) دراسة عن الشراكة بين جامعة ايلينوي والجماعات المجاورة للجامعة، ويناقش العمل عملية الشراكة وكيف تتم هذه الشراكة ونتائج عملية التخطيط، ووجد الباحث أن هنالك فجوة في الأدب المكتوب عن الشراكة بين الجامعات والمجتمع والحالة الفعلية لإشراك جميع المؤسسات في المجتمع وقد أشار إلى العديد من المشروعات التي تفتقر إلى الوعي المباشر من جميع الأطراف وبالتالي تميل إلى إغفال معوقات كل طرف. ويسلط الباحث في دراسته الضوء على أهمية التدريب الرسمي للشركاء من أجل مواجهة تباينات السلطة، اذ أن هذه التباينات تؤدي إلى مشاكل في إعداد جداول الأعمال. وقد

استنتج الباحث أُمرا اخر هو ان شراكة الجامعة تُحصر مع المجوعة الأُقوى داخل المجتمع المحلي وليس مع كامل المجتمع المحلي وبالتالي قد لا تكون النتائج شاملة كل شرائح المجتمع المحلي ولا تلبي حاجات المرأة والأقليات الأخرى.

التعقيب على الدراسات السابقة

يتضح من خلال استعراض الدراسات السابقة التي تتعلق بموضوع الشراكة بين الجامعات والمجتمعات، بأن هناك اهتماماً واسعاً بهذا الموضوع عربياً وعالمياً. ومن خلال استعراض الدراسات السابقة التي استطاع الباحث الوصول إليها، لاحظ إنها تناولت العديد من المتغيرات التي ترتبط بالأهداف الجامعية، والدور الذي تلعبه في تنمية المجتمعات ومواجهة التحديات. ويظهر من خلال الدراسات السابقة أن الكثير من الدراسات ركزت على وظائف وأهداف الجامعات في تنمية المجتمعات.

- لقد تباينت أهداف الدراسات السابقة، فهناك بعض الدراسات التي هدفت الى دراسة واقع الشراكة والصعوبات التي تواجه تطبيقها وخدمة المجتمع، وقضايا البيئة، والتعليم المستمر،مثل دراسات:(الصاوي،2000)،(بحيري،1995)،(شوقي وسعيد،1995) ، (حجازي والتميمي،2000)، (Blu & collins,2000). وهناك بعض الدراسات التي هدفت إلى التعرف على مستوى الشراكة والتنمية وأهميتها والبحث العلمي، مثل دراسات :(الحايك،2000)،(جرادات،2001)،(محمود،2002)،(الكساسبة،2004)، (الرشيد،2005). وهناك بعض الدراسات التي هدفت إلى التعرف على تأثير التدريب والمساقات المجتمعية وطلبة الجامعات والمدارس في مد جسور التعاون مع المجتمع

المحلي ، مثل دراسات : (Boyer,1993)، (Paton,1999)، (Jester,2004)، (sorensen,2007).

موقع الدراسة الحالية من الدراسات السابقة

تعد هذه الدراسة من بين الدراسات التي تبحث في مستوى الشراكة بين الجامعات الأردنية الحكومية والمجتمع المحلي المحيط من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس فيها وأفراد من المجتمع المحلي، فهي حسب علم الباحث من الدراسات القليلة التي تطبق على الجامعات الأردنية الحكومية في شمال الأردن، والتي يمكن إعتبارها متطلباً ضرورياً لدفع عملية الشراكة قدماً لتحقيقها بشكل فاعل في المؤسسات الأكاديمية الساعية للتميز ومد جسور الثقة مع المجتمع المحيط، وتختلف عن باقي الدراسات في مجالات أداة الدراسة، كما ويمكن الأخذ بالمقترحات التطويرية التي حصل عليها الباحث من استجابات أفراد عينة الدراسة، والعمل على تطبيقها للوصول بالشراكة الى الفاعلية العالية، وتكون هذه الجامعات قادرة على مواكبة التغيرات السريعة في مجالات التدريب والتعليم المستمر وخدمة المجتمع. وتتفق الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة في النظرة إلى أهمية الجامعات والدور الكبير الذي تقوم به في المجتمعات المحيطة، وتناول المشكلات والتحديات التي تواجه تلك العلاقة، وتتفرد هذه الدراسة بحدود علم الباحث بمحاولة البحث في تفعيل الدور الذي تلعبه الجامعات في تفعيل الشراكة مع المجتمعات المحيطة.

الفصل الثالث

الطريقـــــة والإجراءات

يتضمن هذا الفصل وصفاً لمجتمع الدراسة وعينتها، والإجراءات المتبعة لغـرض تحقيـق أهداف الدراسة، وإجراءات بناء أداة الدراسة وتطويرها، وطرق التحقق من صـدقها وثباتهـا، وكيفية تطبيقها على عينة الدراسة، كما يتضمن هذا الفصل الوسائل الإحصائية المناسبة لمعالجة بيانات الدراسة.

منهج الدراسة :

استخدم الباحث المنهج المسحي من خلال تصميم استبانة، واستخدام المنهج النـوعي مـن خلال وضع سؤال تم تضمينه في أداة الدراسة.

مجتمع الدراسة :

تكون مجتمع الدراسة من جميع أعضاء هيئة التدريس في جامعتي (جامعة اليرموك، جامعة العلوم والتكنولوجيا الأردنية)، للعام الدراسي 2009/ 2010 والبالغ عـددهم (1523) فـردا، وعددا من أفراد المجتمـع المحلـي الرسـميين(مـدراء الـدوائر الحكوميـة)، ومـن غيـر الرسميين(مختصين من خارج الدوائر الحكومية).

عينة الدراسة :

اشتملت عينة الدراسة على (372) مستجيب، يتوزعون على (319) عضو هيئة تدريس، و(53) فرداً من المجتمع المحلي، والجدولان ذوات الأرقام (1) و(2) يوضحان توزيع أعضاء هيئة التدريس حسب متغيرات(الجامعة، الرتبة الأكاديمية، الكلية)، وتوزيع أفراد المجتمع المحلي حسب متغير (جهة المجتمع المحلي).

الجدول 1

التكرارات والنسب المئوية لعينة الدراسة حسب متغيرات الدراسة

أعضاء هيئة التدريس

المتغير	المستوى	التكرار	النسبة المئوية
الرتبة الأكاديمية	أستاذ	79	%24.8
	أستاذ مشارك	98	%30.7
	أستاذ مساعد	142	%44.5
	المجموع	319	%100.0
الجامعة	اليرموك	150	%47.0
	العلوم والتكنولوجيا	169	%53.0
	المجموع	319	%100.0
الكلية	إنسانية	142	%44.5
	علمية	177	%55.5
	المجموع	319	%100.0

الجدول 2

التكرارات والنسب المئوية لأفراد المجتمع المحلي

جهة المجتمع المحلي	التكرار	النسبة المئوية
هيئة رسمية	21	%39.6
هيئة غير رسمية	32	%60.4
المجموع	53	%100.0

أداة الدراسة:

لتحقيق أهداف الدراسة قامَ الباحث بما يلي:

1. **تصميم الاستبانة** : قام الباحث بتصميم استبانه للوقوف والكشف عن أسئلة الدراسة. وسوف تتكون هذه الاستبانة من قسمين: **القسم الأول** يتضمن معلومات أساسية حول أعضاء هيئة التدريس، وأفراد المجتمع المحلي، **والقسم الثاني** يتضمن فقرات للتعرف على مستوى المشاركة بين الجامعة والمجتمع المحلي ومكونة من سبع مجالات. تم الإطلاع على الأدب النظري والدراسات السابقة ذات العلاقة المباشرة بموضوع الدراسة كدراسة (مساعدة،2007)، (العتيبي،2003)، (الرشيد،2005)، (الهيلات،2009)، حيث تمت الإستعانة بهذه المصادر في تصميم مجالات الاستبانة وفقراتها. وقد تكونت أداة الدراسة في صورتها الأولية من (50) فقرة موزعة على (7) مجالات ضمن مستوى المشاركة بين الجامعة والمجتمع المحلي. وقد تم صياغة فقرات الأداة على شكل سلم خماسي متدرج وعلى النحو التالي: كبيرة جدا (5) درجات، كبيرة (4) درجات، متوسطة (3) درجات، قليلة (2) درجتان، قليلة جدا (1) درجة واحدة. حيث طلب من أفراد عينة الدراسة اختيار البديل المناسب والذي يعكس رأيهم الموضوعي وذلك بوضع إشارة (×) في المكان الذي يمثل مستوى موافقة المستجيبين من عينة الدراسة. ويوضح الجدول رقم (3) أداة قياس مستوى المشاركة بين الجامعة والمجتمع المحلي في صورتها النهائية والمجالات وعدد فقرات كل مجال.

2. **السؤال المقتن** : قام الباحث بوضع سؤال تم طرحه على أعضاء هيئة التدريس وعددا من أفراد المجتمع المحلي، وذلك للوقوف على أهم المقترحات التطويرية التي يمكن أن تُسهم في تفعيل المشاركة بين الجامعة والمجتمع المحلي.

الجدول 3

مجالات الاستبانة وعدد فقراتها المتعلقة بمستوى المشاركة بين الجامعة والمجتمع المحلي

الرقم	المجال	عدد الفقرات
1	مجال المشاركة في الخدمات العامة والأنشطة.	8
2	مجال المشاركة في المؤتمرات والندوات والحلقات العلمية.	7
3	مجال المشاركة في البحوث والدراسات العلمية.	8
4	مجال المشاركة في البرامج والخطط الدراسية.	9
5	مجال المشاركة في الاستشارات وتقديم الخبرات.	7
6	مجال المشاركة في التدريب والتأهيل.	8
7	مجال المشاركة مع مؤسسات القطاع الخاص.	10
	المجموع	57

صدق أداة الدراسة :

للتحقق من صدق أداة الدراسة، استخدم الباحث طريقة صدق المحتوى (Content validity) ، فقد عرض الباحث الاستبانة (أداة الدراسة) بصورتها الأولية على (18) محكماً متخصصون في الإدارة التربوية والإدارة العامة، والقياس والتقويم، من أعضاء الهيئة التدريسية في الجامعات الأردنية الحكومية، وقد طلب الباحث من المحكمين إبداء ملاحظاتهم وآرائهم حول مدى صحة هذه الفقرات ومناسبتها لقياس مستوى المشاركة بين الجامعة والمجتمع المحلي، ومناسبتها لقياس مستوى المشاركة بين الجامعة والمجتمع المحلي،

ومدى مناسبة كل فقرة للمجال الذي وضعت فيه، وإضافة أو حذف أية فقرة يرونها مناسبةً، وبعد إستعادة الاستبانات تم تفريغ إستبانات التحكيم، وقد إعتمد الباحث على إجماع (80%) من المحكمين للحذف أو الإضافة أو الصياغة اللغوية للفقرات. وفي ضوء الملاحظات الواردة من المحكمين على الأداة، فقد تم حذف (2) فقرة وإضافة (9) فقرة لمختلف المجالات، وبذلك أصبحت أداة قياس مستوى المشاركة بين الجامعة والمجتمع المحلي بصورتها النهائية تتكون من (57) فقرة بمجالاتها السبعة، وكما هو موضح في جدول رقم (3).

ثبات أداة الدراسة :

للتأكد من ثبات أداة الدراسة قام الباحث باستخدام طريقة الاختبار وإعادة الاختبار **(Test-retest)** إذ تم توزيع أداة الدراسة على مجموعة من عينة الدراسة والذي بلغ عددهم (20) فرداً من خارج عينة الدراسة الرئيسية، وقد تم تطبيق أداة الدراسة عليهم للمرة الأولى، وبعد مضي (21) يوما تم تطبيقها على العينة نفسها مرة أخرى، وبعد ذلك تم حساب معامل الإرتباط لأداة الدراسة باستخدام معامل الإرتباط (بيرسون)، وقد بلغ معامل الثبات لأداة مستوى المشاركة بين الجامعة والمجتمع المحلي ككل (0.83)، كما تم حساب معامل الثبات لأداة الدراسة باستخدام طريقة الإتساق الداخلي بين الفقرات (**كرونباخ ألفا**). والجدول رقم (4) يوضح قيم معاملات الثبات لمجالات أداة الدراسة بطريقة **(الإختبار وإعادة الإختبار)** و**(الإتساق الداخلي)** ولكل مجال من مجالات أداة الدراسة والأداه ككل.

الجدول 4

معامل ثبات أداة مستوى المشاركة بين الجامعة والمجتمع المحلي بطريقة الإختبار وإعادة الإختبار والإتساق الداخلي

الرقم	المجال	عدد الفقرات	معامل ارتباط بيرسون	كرونباخ ألفا
1	مجال المشاركة في الخدمات العامة والأنشطة.	8	0.89	0.71
2	مجال المشاركة في المؤتمرات والندوات والحلقات العلمية.	7	0.65	0.81
3	مجال المشاركة في البحوث والدراسات العلمية.	8	0.54	0.72
4	مجال المشاركة في البرامج والخطط الدراسية.	9	0.89	0.72
5	مجال المشاركة في الاستشارات وتقديم الخبرات.	7	0.80	0.80
6	مجال المشاركة في التدريب والتأهيل.	8	0.90	0.89
7	مجال المشاركة مع مؤسسات القطاع الخاص.	10	0.95	0.75
	الأداة ككل		0.83	0.81

إجراءات الدراسة :

إتبع الباحث الخطوات والإجراءات الآتية لتحقيق أهداف الدراسة :

- الإطلاع على الأدب النظري والدراسات السابقة المتعلقة بموضوع الدراسة.
- تطوير أداة الدراسة من خلال الرجوع للأدب النظري والدراسات السابقة ذات العلاقة المباشرة بموضوع الدراسة.
- التحقق من صدق أداة الدراسة من خلال عرضها على مجموعة من المحكمين المتخصصين ممن يحملون الدكتوراة في تخصصات الإدارة التربوية وأصول التربية والإدارة العامة من

أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الأردنية الحكومية، وقد طلب الباحث من المحكمين إبداء ملاحظاتهم وآرائهم حول مدة صحة هذه الفقرات ومناسبتها لتحقيق أهداف الدراسة ومناسبة كل فقرة للمجال للمجال الذي تنتمي إليه وإضافة أية فقرات يرونها مناسبة .

- التحقق من ثبات الأداة من خلال تطبيقها على عينة مكونة من (20) فرداً من أفراد عينة الدراسة بطريقة الاختبار وإعادته (Test – Retest) وباستخدام كرونباخ ألفا لحساب الإتساق الداخلي.
- حصول الباحث على كتب رسمية من رئاسة جامعة اليرموك إلى رؤساء الجامعات الأردنية (جامعة العلوم والتكنولوجيا الأردنية)، وكتاب داخلي (لجامعة اليرموك)، لتسهيل مهمة الباحث في تطبيق أداة الدراسة وتوزيع الاستبانات على عينة الدراسة.
- توزيع الاستبانات على عينة الدراسة وقد قام الباحث بتوزيع الاستبانات إلى الأفراد الذين لهم علاقة مباشرة بموضوع الدراسة لتوضيح أهمية الدراسة وأبعادها وشرح فقرات الاستبانة والإجابة عن أية استفسارات حول أسئلة الاستبانة، وقد بلغ عدد الاستبانات الموزعة (425) استبانة على أعضاء هيئة التدريس، و(80) استبانة على أفراد المجتمع المحلي، وبعد مدة من تاريخ التوزيع قام الباحث باسترداد الاستبانات الموزعة، وقد بلغ عدد الاستبانات المستردة (331) من مجموع الاستبانات الموزعة على أعضاء هيئة التدريس، وعدد الاستبانات المستردة من أفراد المجتمع المحلي(64) استبانة، وقد تم استبعاد بعض الإستبانات لعدم صلاحيتها للتحليل الإحصائي، وبذلك يكون عدد الاستبانات التي خضعت للتحليل الإحصائي (372) استبانة تم جمعها من أعضاء هيئة التدريس وافراد المجتمع المحلي، وتمثل(319) استبانة لأعضاء هيئة التدريس، و(53) استبانة لأفراد المجتمع المحلي، وقد تم اعتبارها كعينة

واحدة عند الإجابة عن السؤال الأول من الدراسة، وهذه نسبة مقبولة لإجراء التحليلات الإحصائية المناسبة واستخراج النتائج.

- تم إدخال البيانات حاسوبياً واستخدام التحليلات الإحصائية المناسبة للإجابة عن أسئلة الدراسة.
- تم تفريغ البيانات النوعية وتم استخدام التحليلات الإحصائية المناسبة للإجابة عن أسئلة الدراسة ذات العلاقة.

متغيرات الدراسة:

أولاً: المتغيرات الوسيطة :

1- الكلية ولها فئتان : (علمية، إنسانية).

2- الجامعة ولها فئتان : (جامعة اليرموك، جامعة العلوم والتكنولوجيا الأردنية).

3- الرتبة الأكاديمية ولها ثلاث فئات: (أستاذ، أستاذ مشارك، أستاذ مساعد).

4- جهة المجتمع المحلي ولها فئتان : (جهة رسمية، جهة غير رسمية).

ثانياً: المتغيرات التابعة :

- تقدير مستوى المشاركة بين الجامعات الأردنية الحكومية والمجتمع المحلي.
- المقترحات التي تُسهم في تفعيل المشاركة بين الجامعات الأردنية الحكومية والمجتمع المحلي.

المعالجة الإحصائية :

1. للإجابة عن السؤال الأول تم حساب المتوسطات والإنحرافات المعيارية لاستجابات عينة الدراسة لمجالات أدوات الدراسة ولفقرات كل مجال من مجالات أدوات الدراسة.
2. للإجابة عن السؤال الثاني تم حساب المتوسطات الحسابية والإنحرافات المعيارية لمتغيرات الدراسة كما تم استخدام تحليل التباين المتعدد على المجالات وتحليل التباين الثلاثي على الأداة ككل كما تم استخدام المقارنات البعدية.
3. للإجابة عن السؤال الثالث تم حساب المتوسطات الحسابية والإنحرافات المعيارية لمتغيرات الدراسة كما تم استخدام تحليل (T- test) على المجالات وعلى الأداة ككل.
4. للإجابة عن السؤال الرابع تم حساب التكرارات والنسب المئوية لاستجابات عينة الدراسة على السؤال المفتوح المتضمن في أداة الدراسة الرئيسية.

ولأغراض تفسير النتائج والخروج بنتائج نهائية في هذه الدراسة اعتمد الباحث المقياس الثلاثي لتقدير مستوى المشاركة بين الجامعة والمجتمع المحلي (مستوى المشاركة بدرجة تقدير....)، وذلك على النحو التالي:

1.00 - أقل من 2.33	بدرجة متدنية
2.33 - أقل من 3.66	بدرجة متوسطة
3.66 - 5.00	بدرجة مرتفعة

الفصل الرابع

عرض النتائـــــج

يتضمن هذا الفصل عرضاً للنتائج التي توصلت إليها الدراسة، وقد تم القيـــام بـــالتحليلات الإحصائية المناسبة وذلك للإجابة عن أسئلة الدراسة.

النتائج المتعلقة بالسؤال الأول :

" ما مستوى المشاركة بين الجامعات الأردنية الحكومية والمجتمع المحلي مـــن وجهـــة نظر أفراد عينة الدراسة ؟"

للإجابة عن هذا السؤال تم حساب المتوسطات الحسابية والإنحرافات المعياريـــة لكـــل مجال من مجالات المشاركة بين الجامعات الأردنية الحكومية والمجتمع المحلي من وجهة نظر (أعضاء هيئة التدريس وأفراد المجتمع المحلي) وللأداة ككل، والجدول رقم (5) يوضح ذلـــك.

الجدول 5

المتوسطات الحسابية والإنحرافات المعيارية لجميع مجالات مستوى المشاركة بين الجامعات الأردنية الحكومية والمجتمع المحلي وللمجال ككل مرتبة تنازلياً حسب متوسطاتها الحسابية

الرتبة	الرقم	المجال	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	درجة التقييم
1	6	المشاركة في التدريب والتأهيل.	3.78	0.53	مرتفعة
2	5	المشاركة في الاستشارات وتقديم الخبرات.	3.70	0.54	مرتفعة
3	2	المشاركة في المؤتمرات والندوات والحلقـــات العلمية.	3.69	0.31	مرتفعة
4	3	المشاركة في البحوث والدراسات العلمية.	3.36	0.41	متوسطة
5	1	المشاركة في الخدمات العامة والأنشطة.	3.32	0.53	متوسطة
6	7	المشاركة مع مؤسسات القطاع الخاص.	3.30	0.78	متوسطة
7	4	المشاركة في البرامج والخطط الدراسية.	2.20	0.43	متدنية
		الأداة ككل / مستوى المشاركة	3.05	0.24	متوسطة

يظهر من جدول (5) أن المتوسطات الحسابية لمجالات (مستوى المشاركة بين الجامعات الأردنية الحكومية والمجتمع المحلي) تراوحت ما بين (2.20- 3.78) وبدرجة تقييم (متوسطة) للأداة ككل، وكان المتوسط الحسابي للمجال ككل (3.05). فقد حصل المجال السادس(المشاركة في التدريب والتأهيل) على المرتبة الأولى بمتوسط حسابي مقداره (3.78) وانحراف معياري مقداره (0.53) وبدرجة تقييم مرتفعة، ثم جاء المجال الخامس (المشاركة في الاستشارات وتقديم الخبرات) بالمرتبة الثانية بمتوسط حسابي مقداره (3.70) وانحراف معياري مقداره (0.54) وبدرجة تقييم مرتفعة، وجاء في المرتبة الثالثة المجال الثاني (المشاركة في المؤتمرات والندوات والحلقات العلمية)، حيث حصل على متوسط حسابي مقداره (3.69) وانحراف معياري مقداره (0.31) وبدرجة تقييم مرتفعة، وحصل المجال الثالث (المشاركة في البحوث والدراسات العلمية) على المرتبة الرابعة بمتوسط حسابي مقداره (3.36) وانحراف معياري مقداره (0.41) وبدرجة تقييم متوسطة، يليه المجال الأول (المشاركة في الخدمات العامة والأنشطة)، حيث حصل على المرتبة الخامسة بمتوسط حسابي مقداره (3.32) وانحراف معياري مقداره (0.53) وبدرجة تقييم متوسطة، بينما حصل المجال السابع (المشاركة مع مؤسسات القطاع الخاص) على المرتبة ما قبل الأخيرة بمتوسط حسابي مقداره (3.30) وانحراف معياري مقداره (0.78) وبدرجة تقييم متوسطة، أما المجال الرابع (المشاركة في البرامج والخطط الدراسية)، فقد حصل على المرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي مقداره (2.20) وانحراف معياري مقداره (0.43) وبدرجة تقييم متدنية.

ولمعرفة المتوسطات الحسابية والإنحرافات المعيارية لكل مجال بفقراته، فقد تم استخراج المتوسطات الحسابية والإنحرافات المعيارية لكل فقرة مرتبطة بمجالها والمجال ككل، وكما هو مبين في الجداول ذات الأرقام (6-12).

المرتبة الأولى(المجال السادس : المشاركة في التدريب والتأهيل) :

ولمعرفة المتوسطات الحسابية والإنحرافات المعيارية للمجال السادس بفقراته، فقد تم استخراج المتوسطات الحسابية والإنحرافات المعيارية لكل فقرة والمجال ككل.

المتوسطات الحسابية والإنحرافات المعيارية لفقرات المجال السادس والمجال ككل مرتبة تنازلياً حسب المتوسطات الحسابية، وقد حصل على المرتبة الأول، وكما يلي :

الجدول 6

المتوسطات الحسابية والإنحرافات المعيارية لفقرات المجال السادس

" المشاركة في التدريب والتأهيل " مرتبة تنازلياً حسب متوسطاتها الحسابية

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	درجة التقييم
1	تقدم الجامعة فرص التأهيل التربوي لمعلمي ومعلمات القطاع العام والخاص.	4.37	0.67	مرتفعة
2	تتبادل الجامعة والمجتمع عقد دورات تدريبية متخصصة لتطوير الكفاءات الإدارية للعاملين.	4.24	0.72	مرتفعة
3	تتبادل الجامعة والمجتمع فرص التأهيل المهني للعاملين للإفادة من التكنولوجيا الحديثة.	3.91	0.99	مرتفعة
4	تقدم الجامعة دورات تدريبية متقدمة خاصة للموهوبين والمتفوقين وذوي الاحتياجات الخاصة من المجتمع المحلي.	3.81	1.06	مرتفعة
5	تتبادل الجامعة والمجتمع المحلي المهارات والمعلومات اللازمة لتخطيط المشاريع الإنتاجية الصغيرة وكيفية إدارتها.	3.79	1.02	مرتفعة
6	تتبادل الجامعة والمجتمع عقد دورات تأهيلية لكيفية التعامل مع ذوي الاحتياجات الخاصة.	3.67	1.14	مرتفعة
7	توفر الجامعة فرصاً للتدريب المهني للعاطلين عن العمل.	3.10	1.18	متوسطة
8	تطرح الجامعة ورش عمل لتدريب الأسر في المجتمع المحلي على مهارات الاقتصاد المنزلي.	2.78	1.24	متوسطة
	المجال ككل	3.78	0.53	مرتفعة

يظهر من جدول (6) أن المتوسطات الحسابية للمجال السادس " المشاركة في التدريب والتأهيل" تراوحت ما بين (4.37-2.78) وبدرجة تقييم (مرتفعة) للمجال ككل، حيث حصلت الفقرة " تقدم الجامعة فرص التأهيل التربوي لمعلمي ومعلمات القطاع العام والخاص" على المرتبة الأولى بمتوسط حسابي مقداره (4.37) وانحراف معياري مقداره (0.67)، وحصلت الفقرة " تتبادل الجامعة والمجتمع عقد دورات تدريبية متخصصة لتطوير الكفاءات الإدارية للعاملين" على المرتبة الثانية بمتوسط حسابي مقداره (4.24) وانحراف معياري مقداره (0.99). في حين حصلت الفقرة " تتبادل الجامعة والمجتمع عقد دورات تأهيلية لكيفية التعامل مع ذوي الاحتياجات الخاصة" على المرتبة ما قبل الأخيرة بمتوسط حسابي مقداره(3.67) وانحراف معياري مقداره (1.14)، بينما حصلت الفقرة " تطرح الجامعة ورش عمل لتدريب الأسر في المجتمع المحلي على مهارات الاقتصاد المنزلي" على المرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي مقداره (2.78) وانحراف معياري مقداره (1.24).

المرتبة الثانية(المجال الخامس : المشاركة في الاستشارات وتقديم الخبرات) :

ولمعرفة المتوسطات الحسابية والإنحرافات المعيارية للمجال الخامس بفقراته، فقد تم استخراج المتوسطات الحسابية والإنحرافات المعيارية لكل فقرة والمجال ككل.

المتوسطات الحسابية والإنحرافات المعيارية لفقرات المجال الخامس والمجال ككل مرتبة تنازلياً حسب المتوسطات الحسابية، وقد حصل على المرتبة الثانية، وكما يلي :

الجدول 7

المتوسطات الحسابية والإنحرافات المعيارية لفقرات المجال الخامس

"المشاركة في الاستشارات وتقديم الخبرات" مرتبة تنازلياً حسب متوسطاتها الحسابية

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	درجة التقييم
1	تنسق الجامعة مع المجتمع المحلي عند اختيار المواقع المناسبة لمختلف المشاريع.	3.99	0.95	مرتفعة
2	تتبادل الجامعة والمجتمع الاستشارات والخبرات في اختيار المشاريع المتنوعة والتخطيط السليم لنجاحها.	3.87	1.17	مرتفعة
3	تساعد الجامعة المجتمع على توجيه فئة الشباب لاستثمار وقت فراغهم بأعمال إنتاجية وإبداعية.	3.77	1.03	مرتفعة
4	تتبادل الجامعة والمجتمع عقد لقاءات لتبادل الخبرات والمعارف.	3.66	1.08	مرتفعة
5	تتبادل الجامعة والمجتمع الخدمات الاستشارية للنهوض بمستوى أداء المؤسسات العامة والخاصة.	3.36	1.24	متوسطة
6	تتبادل الجامعة والمجتمع في تقديم الحلول لبعض المشاكل التي تواجههما فيما يتعلق بالمياه، البيئة، التعليم، والصحة.	3.32	1.14	متوسطة
7	توفر الجامعة الخدمات الاستشارية لبعض المشاكل الأسرية التي يعاني منها المجتمع المحلي.	3.29	1.18	متوسطة
	المجال ككل	3.70	0.54	مرتفعة

يظهر من جدول (7) أن المتوسطات الحسابية للمجال الخامس "المشاركة في الاستشارات وتقديم الخبرات" تراوحت ما بين (3.29-3.99) وبدرجة تقييم (مرتفعة) للمجال ككل، حيث حصلت الفقرة " تنسق الجامعة مع المجتمع المحلي عند اختيار المواقع المناسبة لمختلف المشاريع" على المرتبة الأولى بمتوسط حسابي مقداره (3.99) وانحراف معياري مقداره (0.95)، وحصلت الفقرة " تتبادل الجامعة والمجتمع الاستشارات والخبرات في اختيار المشاريع المتنوعة والتخطيط السليم لنجاحها" على المرتبة الثانية بمتوسط حسابي مقداره (3.87) وانحراف معياري مقداره (1.17). في حين حصلت الفقرة " تتبادل الجامعة والمجتمع في تقديم الحلول لبعض المشاكل التي تواجههما فيما يتعلق بالمياه، البيئة، التعليم، والصحة" على

المرتبة ما قبل الأخيرة بمتوسط حسابي مقداره(3.32) وانحراف معياري مقداره (1.14)، بينما حصلت الفقرة " توفر الجامعة الخدمات الاستشارية لبعض المشاكل الأسرية التي يعاني منها المجتمع المحلي" على أدنى مرتبة بمتوسط حسابي مقداره (3.29) وانحراف معياري مقداره (1.18).

المرتبة الثالثة(المجال الثاني : المشاركة في المؤتمرات والندوات والحلقات العلمية) :

ولمعرفة المتوسطات الحسابية والإنحرافات المعيارية للمجال الثاني بفقراته، فقد تم استخراج المتوسطات الحسابية والإنحرافات المعيارية لكل فقرة والمجال ككل.

المتوسطات الحسابية والإنحرافات المعيارية لفقرات المجال الثاني والمجال ككل مرتبة تنازلياً حسب المتوسطات الحسابية، وقد حصل على المرتبة الثالثة، وكما يلي :

الجدول 8

المتوسطات الحسابية والإنحرافات المعيارية لفقرات المجال الثاني "المشاركة في المؤتمرات والندوات والحلقات العلمية" مرتبة تنازلياً حسب متوسطاتها الحسابية

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	درجة التقييم
1	تسهم الجامعة والمجتمع المحلي في غرس قيم الولاء والانتماء للوطن.	4.98	0.15	مرتفعة
2	تعمل الجامعة على تعريف أفراد المجتمع المحلي برسالتها ومرافقها العامة وأنشطتها المختلفة.	4.91	0.40	مرتفعة
3	تتبادل الجامعة خبراتها مع الجامعات الأخرى في عقد المؤتمرات والندوات المتعلقة بخدمة المجتمع وتطويره وتنميته.	4.82	0.68	مرتفعة
4	تتبادل الجامعة والمجتمع تنسيق وترتيب عقد المؤتمرات والندوات والحلقات العلمية والثقافية والدينية.	4.31	0.46	مرتفعة
5	تصمم الجامعة برامج خاصة للتعرف بموارد ومصادر المجتمع المحلي.	3.90	0.91	مرتفعة
6	تتبادل الجامعة والمجتمع مرافقهما العامة لعقد المؤتمرات والندوات والحلقات العلمية.	3.55	1.19	متوسطة
7	تركز الجامعة على زيادة التفاعل بين أعضاء هيئة التدريس وأفراد المجتمع المحلي في كثير من الأنشطة والمناسبات.	2.74	1.38	متوسطة
	المجال ككل	3.69	0.31	مرتفعة

يظهر من جدول (8) أن المتوسطات الحسابية للمجال الثاني " المشاركة في المؤتمرات والندوات والحلقات العلمية" تراوحت ما بين (4.98-2.74) وبدرجة تقييم (مرتفعة)للمجال ككل، حيث حصلت الفقرة " تسهم الجامعة والمجتمع المحلي في غرس قيم الولاء والانتماء للوطن" على المرتبة الأولى بمتوسط حسابي مقداره (4.98) وانحراف معياري مقداره (0.15)، وحصلت الفقرة " تعمل الجامعة على تعريف أفراد المجتمع المحلي برسالتها ومرافقها العامة وأنشطتها المختلفة" على المرتبة الثانية بمتوسط حسابي مقداره (4.91) وانحراف معياري مقداره (0.40). في حين حصلت الفقرة " تتبادل الجامعة والمجتمع مرافقهما العامة لعقد المؤتمرات والندوات والحلقات العلمية" على المرتبة ما قبل الأخيرة بمتوسط حسابي مقداره (3.55) وانحراف معياري مقداره (1.19)، بينما حصلت الفقرة " تركز الجامعة على زيادة التفاعل بين أعضاء هيئة التدريس وأفراد المجتمع المحلي في كثير من الأنشطة والمناسبات" على المرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي مقداره (2.74) وانحراف معياري مقداره (1.38).

المرتبة الرابعة(المجال الثالث: المشاركة في البحوث والدراسات العلمية) :

ولمعرفة المتوسطات الحسابية والإنحرافات المعيارية للمجال الثالث بفقراته، فقد تم استخراج المتوسطات الحسابية والإنحرافات المعيارية لكل فقرة والمجال ككل.

المتوسطات الحسابية والإنحرافات المعيارية لفقرات المجال الثالث والمجال ككل مرتبة تنازلياً حسب المتوسطات الحسابية، وقد حصل على المرتبة الرابعة، وكما يلي :

الجدول 9

المتوسطات الحسابية والإنحرافات المعيارية لفقرات المجال الثالث "المشاركة في البحوث والدراسات العلمية" مرتبة تنازلياً حسب متوسطاتها الحسابية

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	درجة التقييم
1	توفر الجامعة قاعدة معلوماتية واسعة لإفادة الباحثين منها.	4.81	0.75	مرتفعة
2	تشارك الجامعة في اللجان البحثية في مؤسسات القطاعين العام والخاص.	4.78	0.70	مرتفعة
3	تسهم الجامعة في دعم البحث العلمي للعاملين فيها والباحثين من المجتمع المحلي.	3.77	0.74	مرتفعة
4	تكرم الجامعة الباحثين المتميزين من داخلها وخارجها.	3.76	0.81	مرتفعة
5	تأخذ الجامعة بالتجارب الدولية الناجحة والمتعلقة بإسهام البحث العلمي في تنمية المجتمع.	2.76	0.76	متوسطة
6	تشجع الجامعة الباحثين على إجراء البحوث الميدانية حول مشكلات المجتمع لمحلي.	2.75	0.65	متوسطة
7	تساهم الجامعة على توجيه أفراد المجتمع المحلي للأبحاث العلمية لحل المشكلات التي تواجه أفراد المجتمع المحلي.	1.67	0.56	متدنية
8	تتيح الجامعة فرصاً ميسرة لإفادة المجتمع المحلي من نتائج البحوث والدراسات.	1.55	0.81	متدنية
	المجال ككل	3.36	0.41	متوسطة

يظهر من جدول (9) أن المتوسطات الحسابية للمجال الثالث "المشاركة في البحوث والدراسات العلمية" تراوحت ما بين (1.55-4.81) وبدرجة تقييم (متوسطة) للمجال ككل، حيث حصلت الفقرة " توفر الجامعة قاعدة معلوماتية واسعة لإفادة الباحثين منها" على المرتبة الأولى

بمتوسط حسابي مقداره (4.81) وانحراف معياري مقداره (0.75)، وحصلت الفقرة " تشارك الجامعة في اللجان البحثية في مؤسسات القطاعين العام والخاص" على المرتبة الثانية بمتوسط حسابي مقداره (4.78) وانحراف معياري مقداره (0.70). في حين حصلت الفقرة " تساهم الجامعة على توجيه أفراد المجتمع المحلي للأبحاث العلمية لحل المشكلات التي تواجه أفراد المجتمع المحلي" على المرتبة ما قبل الأخيرة بمتوسط حسابي مقداره (1.67) وانحراف معياري مقداره (0.56)، بينما حصلت الفقرة " تتيح الجامعة فرصاً ميسرة لإفادة المجتمع المحلي من نتائج البحوث والدراسات" على المرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي مقداره (1.55) وانحراف معياري مقداره (0.81).

المرتبة الخامسة(المجال الأول : المشاركة في الخدمات العامة والأنشطة) :

ولمعرفة المتوسطات الحسابية والإنحرافات المعيارية للمجال الأول بفقراته، فقد تم استخراج المتوسطات الحسابية والإنحرافات المعيارية لكل فقرة والمجال ككل.

المتوسطات الحسابية والإنحرافات المعيارية لفقرات المجال الأول والمجال ككل مرتبة تنازلياً حسب المتوسطات الحسابية، وقد حصل على المرتبة الخامسة، وكما يلي :

الجدول 10

المتوسطات الحسابية والإنحرافات المعيارية لفقرات المجال الأول "المشاركة في الخدمات العامة والأنشطة" مرتبة تنازلياً حسب متوسطاتها الحسابية

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	درجة التقييم
1	تصدر الجامعة مجلات ونشرات وصحف يهتم بعضها بقضايا المجتمع المحلي.	3.83	1.20	مرتفعة
2	تتعاون الجامعة مع مؤسسات المجتمع المحلي في تقديم المسرحيات والمنتديات الفكرية والثقافية والأدبية.	3.59	1.14	متوسطة
3	تشترك الجامعة والمجتمع بتبادل الخبرات والأنشطة فيما بينها.	3.39	1.19	متوسطة
4	تسهم الجامعة في التخفيف من مشكلة البطالة وذلك من خلال تشغيل عدد من أفراد المجتمع المحلي في المشاريع التي تقوم بها الجامعة.	3.35	1.26	متوسطة
5	تسهم الجامعة والمجتمع بما لديهما من مرافق عامة ومتخصصة في خدمة المستفيدين من كلا الطرفين.	2.36	1.19	متوسطة
6	تقدم الجامعة خدمات نوعية ومتخصصة لخدمة أفراد المجتمع.	2.10	1.24	متدنية
7	تتبادل الجامعة والمجتمع المحلي توفير فرص للمشاركة الرياضية التي يحتاج إليها من ملاعب وصالات ومسابح وغيرها.	1.81	0.86	متدنية
8	تخصص الجامعة الفرص الترويحية للمجتمع المحلي في المشاريع التي تقوم بها الجامعة.	1.78	0.84	متدنية
	المجال ككل	3.32	0.53	متوسطة

يظهر من جدول (10) أن المتوسطات الحسابية لفقرات المجال الأول " المشاركة في الخدمات العامة والأنشطة " تراوحت ما بين **(1.78-3.83)** وبدرجة تقييم (متوسطة) للمجال

ككل، حيث حصلت الفقرة " تصدر الجامعة مجلات ونشرات وصحف يهـتم بعـضها بقـضايا المجتمع المحلي" على المرتبة الأولى بمتوسط حسابي مقداره (3.83) وانحراف معياري مقداره (1.20)، وحصلت الفقرة " تتعاون الجامعة مع مؤسسات المجتمع المحلي في تقديم المسرحيات والمنتديات الفكرية والثقافية والأدبية" على المرتبة الثانية بمتوسـط حـسابي مقـداره (3.59) وانحراف معياري مقداره(1.14). في حين حصلت الفقرة " تتبادل الجامعة والمجتمع المحلـي توفير فرص للمشاركة الرياضية التي يحتاج إليها من ملاعب وصالات ومسابح وغيرها" علـى المرتبة ما قبل الأخيرة بمتوسط حسابي مقداره (1.81) وانحراف معيـاري مقـداره (0.86)، بينماحصلت الفقرة " تخصص الجامعة الفرص الترويحية للمجتمع المحلي في المشاريع التي تقوم بها الجامعة" على المرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي مقداره (1.78) وانحراف معياري مقـداره (0.84).

المرتبة السادسة(المجال السابع : المشاركة مع مؤسسات القطاع الخاص) :

ولمعرفة المتوسطات الحسابية والإنحرافات المعيارية للمجال السابع بفقراته، فقـد تـم استخراج المتوسطات الحسابية والإنحرافات المعيارية لكل فقرة والمجال ككل.

المتوسطات الحسابية والإنحرافات المعيارية لفقرات المجال السابع والمجال ككـل مرتبـة تنازلياً حسب المتوسطات الحسابية، وقد حصل على المرتبة السادسة، وكما يلي :

الجدول 11

المتوسطات الحسابية والإنحرافات المعيارية لفقرات المجال السابع

" المشاركة مع مؤسسات القطاع الخاص" مرتبة تنازلياً حسب متوسطاتها الحسابية

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	درجة التقييم
1	تحرص الجامعات على إبراز دور البحث العلمي في التنمية المستدامة في المجتمع المحلي.	3.85	1.13	مرتفعة
2	تسعى الجامعات إلى الاستفادة من تجارب الجامعات الأخرى في مجال تدعيم المشاركة مع مؤسسات القطاع الخاص.	3.51	1.06	متوسطة
3	تحرص الجامعة على إقامة شراكة حقيقية بين دوائرها المختلفة ومؤسسات المجتمع المحلي.	3.42	1.23	متوسطة
4	تحرص الجامعة على تقديم إمكانياتها العلمية لمؤسسات القطاع الخاص في المجتمع المحلي.	3.40	1.21	متوسطة
5	تستثمر الجامعات الخبرات العلمية من خلال إبرام عقود مع مؤسسات القطاع الخاص.	3.39	1.13	متوسطة
6	تستفيد الجامعات من الإمكانيات المادية والتجهيزات التي تمتلكها مؤسسات القطاع الخاص في تطوير بحوث علمية متميزة.	3.31	1.10	متوسطة
7	تقوم الجامعات بتقديم الخبرات الفنية والأكاديمية بما يخدم مؤسسات القطاع الخاص.	3.31	1.16	متوسطة
8	تعمل الجامعات على ربط نتائج الأبحاث العلمية بما يتوافق مع أهداف التنمية الشاملة في المجتمع.	3.08	1.21	متوسطة
9	تحرص الجامعات على تقديم الخبرات والاستشارات الأكاديمية بما يخدم مؤسسات القطاع الخاص.	3.05	1.19	متوسطة
10	تتبادل الجامعة مع مؤسسات القطاع الخاص تقييم أعمالها.	2.86	1.21	متوسطة
	المجال ككل	3.30	0.78	متوسطة

يظهر من جدول (11) أن المتوسطات الحسابية للمجال السابع " المشاركة مع مؤسسات القطاع الخاص " تراوحت ما بين (3.85-2.86) وبدرجة تقييم (متوسطة) للمجال ككل، حيث حصلت الفقرة " تحرص الجامعات على إبراز دور البحث العلمي في التنمية المستدامة في المجتمع المحلي" على المرتبة الأولى بمتوسط حسابي مقداره (3.85) وانحراف معياري مقداره

(1.13)، وحصلت الفقرة " تعمل الجامعات على ربط نتائج الأبحاث العلمية بما يتوافق مع أهداف التنمية الشاملة في المجتمع" على المرتبة الثانية بمتوسط حسابي مقداره (3.51) وانحراف معياري مقداره (1.06). في حين حصلت الفقرة " تحرص الجامعات على تقديم الخبرات والاستشارات الأكاديمية بما يخدم مؤسسات القطاع الخاص "على المرتبة ما قبل الأخيرة بمتوسط حسابي مقداره(3.05) وانحراف معياري مقداره (1.19)، بينما حصلت الفقرة " تتبادل الجامعة مع مؤسسات القطاع الخاص تقييم أعمالها" على المرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي مقداره (2.86) وانحراف معياري مقداره (1.21).

المرتبة السابعة(المجال الرابع : المشاركة في البرامج والخطط الدراسية) :

ولمعرفة المتوسطات الحسابية والإنحرافات المعيارية للمجال الرابع بفقراته، فقد تم استخراج المتوسطات الحسابية والإنحرافات المعيارية لكل فقرة والمجال ككل.

المتوسطات الحسابية والإنحرافات المعيارية لفقرات المجال الرابع والمجال ككل مرتبة تنازلياً حسب المتوسطات الحسابية، وقد حصل على المرتبة السابعة، وكما يلي :

الجدول 12

المتوسطات الحسابية والإنحرافات المعيارية لفقرات المجال الرابع "المشاركة في البرامج والخطط الدراسية" مرتبة تنازلياً حسب متوسطاتها الحسابية

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	درجة التقييم
1	تحرص الجامعة على مواكبة المستجدات الثقافية والمعرفية والمعلوماتية.	2.51	1.20	متوسطة
2	تعمل الجامعة من خلال برامجها وخططها الدراسية على تلبية حاجات السوق المحلي في التخصصات المختلفة.	2.48	1.10	متوسطة
3	تعمل الجامعة على الاطلاع على مشكلات المجتمع المحلي بالطرق العلمية للتصدي لها وإيجاد الحلول المناسبة لها.	2.46	1.08	متوسطة
4	توائم الجامعة برامج الدراسات العليا مع حاجات المجتمع المحلي.	2.35	1.39	متوسطة
5	تعمل الجامعة من خلال ما تقدمه من برامج وخطط دراسية على تلبية حاجات ذوي الحاجات الخاصة في المجتمع المحلي.	2.31	1.11	متدنية
6	تواكب الجامعة في برامجها التعليمية وخططها الدراسية حاجات الشركات والمؤسسات الإنتاجية في المجتمع.	2.20	0.95	متدنية
7	تسهم الجامعة في طرح برامج متنوعة للتعليم المستمر لتوفير فرص التعليم لقطاعات المجتمع المختلفة.	1.87	0.96	متدنية
8	تحرص الجامعة على كشف الطاقات والمواهب الإبداعية لدى أفراد المجتمع وفتح آفاق تنميتها.	1.85	0.97	متدنية
9	تتبادل الجامعة والمجتمع الآراء والمقترحات في طرح البرامج التعليمية والخطط الدراسية اللازمة لخدمة متطلبات المجتمع.	1.77	0.70	متدنية
	المجال ككل	**2.20**	**0.43**	**متدنية**

يظهر من جدول (12) أن المتوسطات الحسابية للمجال الرابع " المشاركة في البرامج والخطط الدراسية" تراوحت ما بين (1.77-2.51) وبدرجة تقييم (متدنية) للمجال ككل، حيث حصلت الفقرة " تحرص الجامعة على مواكبة المستجدات الثقافية والمعرفية والمعلوماتية" على المرتبة الأولى بمتوسط حسابي مقداره (2.51) وانحراف معياري مقداره (1.20)، وحصلت

الفقرة " تعمل الجامعة من خلال برامجها وخططها الدراسية على تلبية حاجات السوق المحلي في التخصصات المختلفة" على المرتبة الثانية بمتوسط حسابي مقداره (2.48) وانحراف معياري مقداره (1.10). في حين حصلت الفقرة " تحرص الجامعة على كشف الطاقات والمواهب الإبداعية لدى أفراد المجتمع وفتح آفاق تنميتها" على المرتبة ما قبل الأخيرة بمتوسط حسابي مقداره (1.85) وانحراف معياري مقداره (0.97)، بينما حصلت الفقرة "تتبادل الجامعة والمجتمع الآراء والمقترحات في طرح البرامج التعليمية والخطط الدراسية اللازمة لخدمة متطلبات المجتمع" على المرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي مقداره (1.77) وانحراف معياري مقداره (0.70).

النتائج المتعلقة بالسؤال الثاني :

" هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α= 0.05) في متوسطات إستجابات أعضاء هيئة التدريس لمستوى المشاركة بين الجامعات الأردنية الحكومية والمجتمع المحلي تعزى لمتغيرات (الرتبة الأكاديمية، الجامعة، الكلية)؟"

للإجابة عن هذا السؤال تم حساب المتوسطات الحسابية والإنحرافات المعيارية لتقديرات أعضاء هيئة التدريس لمستوى المشاركة بين الجامعات الأردنية الحكومية والمجتمع المحلي، حسب متغيرات الدراسة (الرتبة الأكاديمية، الجامعة، الكلية) لأعضاء هيئة التدريس. وتم تطبيق تحليل التباين المتعدد على مجالات الدراسة والأداة ككل. وكما هو مبين في الجدول ذوات الأرقام(13-14).

ولمعرفة المتوسطات الحسابية والإنحرافات المعيارية لجميع مجالات الدراسة والأداة ككل تبعاً لمتغيرات للمتغيرات الشخصية (لأعضاء هيئة التدريس)، فقد تم استخراج المتوسطات

الحسابية والإنحرافات المعيارية لكل مجال متعامداً مع مستويات المتغيرات، وكما هو مبين فـــي

جدول رقم (13):

جدول (13)

المتوسطات الحسابية والإنحرافات المعيارية لجميع مجالات الدراسة والأداة ككل تبعاً لمتغيرات للمتغيرات الشخصية (لأعضاء هيئة التدريس)

الرقم	المجال		الكلية		الجامعة		الرتبة الأكاديمية		
			علمية (183)	أنسانية (136)	اليرموك (146)	العلوم والتكنولوجيا (173)	أستاذ (ن=79)	أستاذ مشارك (ن=98)	أستاذ مساعد(ن=142)
1	المشاركة في الخدمات العامة والأنشطة	المتوسط الحسابي	2.32	2.40	2.34	2.39	2.43	2.38	2.32
		الإنحراف المعياري	0.55	0.51	0.53	0.53	0.50	0.56	0.51
2	الشركة في المؤتمرات والندوات والحلقات العلمي	المتوسط الحسابي	4.08	4.23	4.13	4.20	4.09	4.19	4.19
		الإنحراف المعياري	0.29	0.31	0.32	0.30	0.30	0.32	0.30
3	المشاركة في البحوث والدراسات العلمية	المتوسط الحسابي	1.76	1.78	1.73	1.80	1.80	1.70	1.80
		الإنحراف المعياري	0.37	0.45	0.39	0.43	0.43	0.41	0.41
4	المشاركة في البرامج والخطط الدراسية	المتوسط الحسابي	2.26	2.14	2.21	2.18	2.26	2.19	2.16
		الإنحراف المعياري	0.40	0.45	0.40	0.45	0.39	0.42	0.45
5	المشاركة في الاستشارات وتقديم الخبرات	المتوسط الحسابي	3.73	3.46	3.93	3.28	3.57	3.54	3.61
		الإنحراف المعياري	0.63	0.59	0.51	0.55	0.69	0.59	0.60
6	المشاركة في التدريب والتأهيل	المتوسط الحسابي	3.73	3.69	3.86	3.59	3.63	3.72	3.74
		الإنحراف المعياري	0.57	0.51	0.52	0.52	0.55	0.53	0.52
7	المشاركة مع مؤسسات القطاع الخاص	المتوسط الحسابي	3.40	3.23	3.37	3.25	3.32	3.34	3.27
		الإنحراف المعياري	0.74	0.82	0.72	0.84	0.86	0.74	0.79
	الأداة ككل	المتوسط الحسابي	2.98	2.92	3.01	2.89	2.95	2.95	2.94
		الإنحراف المعياري	0.22	0.21	0.20	0.21	0.23	0.22	0.21

يظهر من جدول (13) أن هناك فروق ظاهرية بين المتوسـطات الحـسابية لمجـالات الدراسة والأداة ككل تبعاً للمتغيرات الشخصية لأعضاء هيئة التدريس.

ولمعرفة الدلالة الإحصائية لهذه الفروق فقد تم تطبيق تحليل التباين المتعدد على مجالات الدراسة والأداة ككل تبعاً للمتغيرات الشخصية لأعضاء هيئة التدريس، وجدول (14) يوضح ذلك.

جدول (14)

تحليل التباين المتعددة على مجالات الدراسة والأداة ككل تبعاً للمتغيرات الشخصية لأعضاء هيئة التدريس

المتغير	المجال	مربعات المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	F	الدلالة الإحصائية
الرتبة الأكاديمية	المشاركة في الخدمات العامة والأنشطة	0.012	2	0.006	0.022	0.978
	الشركة في المؤتمرات والندوات والحلقات العلمي	0.007	2	0.003	0.035	0.965
	المشاركة في البحوث والدراسات العلمية	0.020	2	0.010	0.058	0.944
	المشاركة في البرامج والخطط الدراسية	0.509	2	0.254	1.398	0.249
	المشاركة في الاستشارات وتقديم الخبرات	0.007	2	0.003	0.008	0.992
	المشاركة في التدريب والتأهيل	0.038	2	0.019	0.066	0.936
	المشاركة مع مؤسسات القطاع الخاص	0.005	2	0.003	0.004	0.996
	الأداة ككل	0.012	2	0.006	0.023	0.978
الجامعة	المشاركة في الخدمات العامة والأنشطة	0.224	1	0.224	0.799	0.372
	الشركة في المؤتمرات والندوات والحلقات العلمي	0.014	1	0.014	0.141	0.707
	المشاركة في البحوث والدراسات العلمية	0.172	1	0.172	0.988	0.321
	المشاركة في البرامج والخطط الدراسية	0.373	1	0.373	2.052	0.153
	المشاركة في الاستشارات وتقديم الخبرات	0.345	1	0.345	0.885	0.348
	المشاركة في التدريب والتأهيل	0.123	1	0.123	0.428	0.513
	المشاركة مع مؤسسات القطاع الخاص	0.403	1	0.403	0.640	0.424
	الأداة ككل	0.167	1	0.167	0.620	0.432
الكلية	المشاركة في الخدمات العامة والأنشطة	0.097	1	0.097	0.347	0.556
	الشركة في المؤتمرات والندوات والحلقات العلمي	0.000	1	0.000	0.003	0.958
	المشاركة في البحوث والدراسات العلمية	0.106	1	0.106	0.608	0.436
	المشاركة في البرامج والخطط الدراسية	0.643	1	0.643	3.536	0.061
	المشاركة في الاستشارات وتقديم الخبرات	0.112	1	0.112	0.287	0.592
	المشاركة في التدريب والتأهيل	0.203	1	0.203	0.708	0.401
	المشاركة مع مؤسسات القطاع الخاص	0.085	1	0.085	0.135	0.713
	الأداة ككل	0.083	1	0.083	0.308	0.580
الخطأ	المشاركة في الخدمات العامة والأنشطة	87.981	314	0.280		

	المشاركة في المؤتمرات والندوات والحلقات العلمي	30.483	314	0.097		
	المشاركة في البحوث والدراسات العلمية	54.699	314	0.174		
	المشاركة في البرامج والخطط الدراسية	57.115	314	0.182		
	المشاركة في الاستشارات وتقديم الخبرات	122.310	314	0.390		
	المشاركة في التدريب والتأهيل	89.842	314	0.286		
	المشاركة مع مؤسسات القطاع الخاص	197.593	314	0.629		
	الأداة ككل	84.596	314	0.269		
المجموع مصحح	المشاركة في الخدمات العامة والأنشطة	88.445	318			
	المشاركة في المؤتمرات والندوات والحلقات العلمي	30.507	318			
	المشاركة في البحوث والدراسات العلمية	55.120	318			
	المشاركة في البرامج والخطط الدراسية	58.462	318			
	المشاركة في الاستشارات وتقديم الخبرات	122.948	318			
	المشاركة في التدريب والتأهيل	90.351	318			
	المشاركة مع مؤسسات القطاع الخاص	198.255	318			
	الأداة ككل	84.963	318			

يظهر من جدول (14) عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α=0.05) في مستوى المشاركة بين الجامعات الأردنية الحكومية والمجتمع المحلي من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس تعزى لمتغيرات الدراسة: (الجامعة، الرتبة الأكاديمية، الكلية)، حيث كانت قيم (F) لجميع المجالات تبعاً للمتغيرات غير دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة (α=0.05).

النتائج المتعلقة بالسؤال الثالث :

" هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α= 0.05) في متوسطات إستجابات أفراد المجتمع المحلي لمستوى المشاركة بين الجامعات الأردنية الحكومية والمجتمع المحلي تعزى لمتغير (جهة المجتمع المحلي)؟

للإجابة عن هذا السؤال تم حساب المتوسطات الحسابية والإنحرافات المعيارية لتقديرات أفراد المجتمع المحلي لمستوى المشاركة بين الجامعات الأردنية الحكومية والمجتمع المحلي، حسب متغير (جهة المجتمع المحلي)، ولكل مجال متعامداً مع مستويات المتغير.

كما تم تطبيق اختبار (Independent Samples T-Test)، على مجالات الدراسة والأداة ككل تبعاً لمتغير (جهة المجتمع المحلي). وكما هو مبين في جدول رقم (15):

جدول (15)

اختبار (Independent Samples T-Test) على مجالات الدراسة والأداة ككل تبعاً لمتغير (جهة أفراد المجتمع المحلي)

المجال	جهة المجتمع المحلي	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	T	درجات الحرية	الدلالة الإحصائية
المشاركة في الخدمات العامة والأنشطة	هيئة رسمية (ن=21)	2.49	0.53	2.573	51	0.013
	هيئة غير رسمية (ن=32)	2.12	0.50			
الشركة في المؤتمرات والندوات والحلقات العلمي	هيئة رسمية (ن=21)	4.43	0.28	4.529	51	0.000
	هيئة غير رسمية (ن=32)	4.07	0.29			
المشاركة في البحوث والدراسات العلمية	هيئة رسمية (ن=21)	2.01	0.25	7.137	51	0.000
	هيئة غير رسمية (ن=32)	1.48	0.27			
المشاركة في البرامج والخطط الدراسية	هيئة رسمية (ن=21)	2.50	0.32	4.366	51	0.000
	هيئة غير رسمية (ن=32)	2.06	0.39			
المشاركة في الاستشارات وتقديم الخبرات	هيئة رسمية (ن=21)	3.65	0.43	2.429	51	0.019
	هيئة غير رسمية (ن=32)	3.27	0.61			
المشاركة في التدريب والتأهيل	هيئة رسمية (ن=21)	3.98	0.54	3.775	51	0.000
	هيئة غير رسمية (ن=32)	3.43	0.49			
المشاركة مع مؤسسات القطاع الخاص	هيئة رسمية (ن=21)	3.86	0.57	4.248	51	0.000
	هيئة غير رسمية (ن=32)	3.11	0.66			
الأداة ككل	هيئة رسمية (ن=21)	3.26	0.14	7.045	51	0.000
	هيئة غير رسمية (ن=32)	2.91	0.20			

يظهر من جدول (15) أن هناك فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α=0.05) في مستوى المشاركة بين الجامعات الأردنية الحكومية والمجتمع المحلي من وجهة نظر أفراد المجتمع المحلي تعزى لمتغير جهة المجتمع المحلي، حيث كانت جميع قيم (T)

لمجالات الدراسة والأداة ككل تبعاً لمتغير (جهة أفراد المجتمع المحلي) دالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α=0.05) ولصالح مستوى (هيئة الرسمية).

النتائج المتعلقة بالسؤال الرابع :

" ما المقترحات التطويرية التي يمكن أن تُسهم في تفعيل مستوى المشاركة بين الجامعات الأردنية الحكومية والمجتمع المحلي من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة؟".

للأجابة عن هذا السؤال استخدم الباحث منهجية البحث النوعي، والتي تم من خلالها تحديد أهم المقترحات التي يمكن أن تُسهم في تفعيل مستوى المشاركة بين الجامعات الأردنية الحكومية والمجتمع المحلي من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس وأفراد المجتمع المحلي، وقد طرح الباحث السؤال المتضمن في أداة الدراسة على أفراد عينة الدراسة. تم جمع البيانات لدى الباحث من خلال إجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال، حيث تم تنظيمها وتصنيفها، ومن ثم الحصول على مقترحات تطويرية، ومن ثم قام الباحث بتحليل البيانات النوعية باستخدام التكرارات والنسب المئوية للعبارات المقترحة من قبل أفراد عينة الدراسة(أعضاء هيئة تدريس وأفراد مجتمع محلي). بلغ مجموع الأفراد الذين استجابوا لهذا السؤال (42) فرداً. وقد استخدم الباحث المعيار النسبي في استخراج العبارات التي تم جمعها من أفراد عينة الدراسة، حيث تم عرض العبارات التي حصلت على توافق ومشاركة واغلبية في الرأي من قبل أفراد عينة الدراسة، وبنسبة [illegible]% فما فوق على درجة توافق كبيرة. والجدول رقم (16) يوضح ذلك.

الجدول 16

التكرارات والنسب المئوية لأهم المقترحات الخاصة بتفعيل مستوى المشاركة بين الجامعات الأردنية الحكومية والمجتمع المحلي من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس وأفراد المجتمع المحلي مرتبة تنازلياً حسب متوسطاتها الحسابية

الرقم	الفقرة	التكرار	النسبة المئوية
1	إنشاء مجالس استشارية مشتركة من الجامعة وقيادات المجتمع لتحديد حاجات المجتمع والتعرف على مشكلاته وإيجاد الحلول المناسبة.	28	%66
2	مشاركة أفراد المجتمع المحلي من المتخصصين في وضع الخطط والبرامج الدراسية للجامعة بما يخدم المجتمع ويعمل على تطويره وتنميته.	28	%66
3	وضع تشريعات وإجراءات لدعم المشاركة بين الجامعات والمجتمع المحلي.	25	%59
4	الإسهام في كافة ميادين الثقافة والمعرفة ونقلها لأبناء المجتمع.	25	%59
5	مشاركة أبناء الجامعة من طلبة وأعضاء هيئة التدريس في المجال التطوعي العام لخدمة المجتمع.	22	%52
6	توجيه الأبحاث الجامعية لحل مشكلات المجتمع والتي تخدم المجتمع وتعمل على تطويره.	22	%52
7	إجراء البحوث العلمية لصالح المنظمات والهيئات الحكومية.	22	%52
8	تشجيع أفراد المجتمع على استخدام مرافق ومنشآت الجامعة.	21	%50
9	تقديم برامج ثقافية ورياضية وعلمية لتلبية متطلبات أفراد المجتمع على اختلاف مستوياتهم.	21	%50
10	قيام مؤسسات المجتمع بعقد المؤتمرات المتخصصة بدعم من الجامعات.	20	%47
11	إعداد مراكز خدمة المجتمع للقيام ببعض الدورات لتدريب أفراد المجتمع على بعض الحرف والصناعات والمشاريع المهنية.	20	%47
12	مشاركة الجامعة في المناسبات الاجتماعية المختلفة.	19	%45
13	تقديم الدعم المالي والمادي لمؤسسات المجتمع من قبل الجامعات.	18	%42

يظهر من جدول (16) أن أبرز مقترحات أفراد عينة الدراسة الخاصة بتفعيل مستوى المشاركة بين الجامعات الأردنية الحكومية والمجتمع المحلي من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس وأفراد المجتمع المحلي كانت كما يلي:

1. إنشاء مجالس استشارية مشتركة من الجامعة وقيادات المجتمع لتحديد حاجات المجتمـــع والتعرف على مشكلاته وإيجاد الحلول المناسبة. حيث حصل هذا المقترح على المرتبة الأولى وبتكرار مقداره (28) ونسبة مئوية مقدارها (66%)

2. مشاركة أفراد المجتمع المحلي من المتخصصين في وضع الخطط والبرامج الدراســية للجامعة بما يخدم المجتمع ويعمل على تطويره وتنميته. حيث حصل هذا المقترح على المرتبة الثانية وبتكرار مقداره (28) ونسبة مئوية مقدارها (66%).

كما ويظهر الجدول (16) المقترحات التي حصلت على أدنى تكرار وأدنى نسبة مئوية، حيث حصل المقترح " مشاركة الجامعة في المناسبات الاجتماعية المختلفة " على المرتبة ما قبل الأخيرة بتكرار مقداره (19) وبنسبة مئوية مقدارها (45%)، بينما حصل المقترح " تقديم الدعم المالي والمادي لمؤسسات المجتمع من قبل الجامعات" على المرتبة الأخيرة بتكرار مقداره (18) وبنسبة مئوية مقدارها (42%).

الفصل الخامس

مناقشة النتائج

يتضمن هذا الفصل مناقشة النتائج التي توصلت اليها الدراسة، كما يتضمن تقديم بعض التوصيات. وسيتم مناقشة النتائج حسب تسلسل أسئلة الدراسة كما يلي:

أولاً: مناقشة النتائج المتعلقة بالإجابة عن السؤال الأول :

" ما مستوى المشاركة بين الجامعات الأردنية الحكومية والمجتمع المحلي من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة ؟"

أظهرت النتائج المتعلقة بالسؤال الأول والخاص بمستوى المشاركة بين الجامعات الأردنية الحكومية والمجتمع المحلي من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس وأفراد المجتمع المحلي، أن المتوسط الحسابي الكلي لمجالات (مستوى المشاركة) جاء بدرجة تقييم (متوسطة)، وقد تراوحت المتوسطات الحسابية لمجالات(مستوى المشاركة) ما بين (درجة متدنية ومرتفعة). وقد يُعزى ذلك إلى الواقع الحالي للجامعات الأردنية وما تقوم به من دور متوسط نحو المجتمع المحلي المحيط، كما يمكن أن يكون غياب الصورة الحقيقية للدور المطلوب من الجامعة تجاه المجتمع أمام عينة الدراسة غير واضح تماماً، وقد يكونوا منصرفون نحو مهمة التدريس فقط دون النظر لأهداف الجامعة الأخرى، كما يمكن إعتبار خدمة المجتمع والمشاركة معه من الأمور والأدوار الجديدة التي ليس لدى أعضاء هيئة التدريس الوقت الكافي للإهتمام بها، أو قد يكون لدى البعض منهم فكرة بسيطة لما يقوم به مركز الإستشارات وخدمة المجتمع من تدريب وتأهيل دون التعمق بأدواره الجديدة والمتنوعة. ويمكن أن يُعزى ذلك أيضاً إلى أن عملية التدريس تحظى بالقدر الأكبر من الإهتمام دون غيرها، بحيث يكون البحث العلمي وخدمة

المجتمع من الأمور الثانوية لعينة الدراسة، أو أن إدارة الجامعة مقصرة في توضيح هذا الدور.

وهذه النتيجة تتفق مع نتـائج الدراسـات الـسابقة، (الرشـيد،2005)، (2005,Deenas). وأختلفت هذه النتيجة مع نتائج دراسات، (الحايـك،2000)، (1981،Lynoton). وأظهـرت نتائج الدراسة كذلك أن أعلى متوسط حسابي لمجالات مستوى المشاركة بين الجامعات الأردنية الحكومية والمجتمع المحلي من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس وأفراد المجتمع المحلي، كـان لمجال (المشاركة في التدريب والتأهيل)، وبدرجه تقييم (مرتفعة)، ثم جاء مجال (المشاركة فـي الاستشارات وتقديم الخبرات) بالمرتبة الثانية. في حين جاء مجال (المـشاركة مـع مؤسـسات القطاع الخاص)، وحصل على المرتبة ما قبل الأخيرة، ثم جاء مجال (المشاركة فـي البـرامج والخطط الدراسية) بالمرتبة الأخيرة. وقد يُعزى ذلك إلى أن عينة الدراسة كما أسلفنا يمكـن أن يتوفر لديها فكرة غير واضحة عن البرامج والخطط التي تتبادلها الجامعات مع المجتمع المحلي، حيث أن لديها أفكاراً حول دور الجامعة في تقديم التدريب والتأهيل الـلازم لأفـراد المجتمـع المحلي سواء كانوا رسميين أو غير رسميين من خلال طرحها لبـرامج الـدبلوم الدراسـي أو الدبلوم التدريبي، وكذلك من خلال طرح الدورات التدريبية في مجـالات(الحاسـوب، التنميـة، التدريب، الموارد البشرية، التقنيات الحديثة، وغيرها من البرامج المفيدة لأبناء المجتمع المحلي).

أما بالنسبة للمجالين الذين حصلا على المرتبتين الأخيرتين، فيمكن أن يُعزى السبب في ذلك إلى أن الجامعة لها خصوصية في طرح البرامج والخطط الدراسية التي تحقق أهدافها دون الإستعانة بخبراء من المجتمع المحلي، حيث أن أستاذ المادة هو الذي يختار محتويات المساقات الدراسـية ولا يشاركه أحد في ذلك، وما على الجامعة سوى تذكيره بالخطوط العريضة للخطط الدراسـية والمساقات للمنهاج، ويقوم هو بإختيار المحتوى والتركيز عليه. أما بالنسبة للشراكة مع القطـاع الخاص، فيمكن أن يُعزى السبب في ذلك إلى أن الجامعـة لـديها مـن المهندسـيين والفنيـين

والكفاءات بحيث تقوم بإدارة مشاريعها بنفسها، حيث أن هناك دوائر متكاملة داخل الجامعة تقوم بهذا الدور مثل(مالية، عطاءات، إنشاءات، خدمات عامة، عمال زراعة،...وغيرها)، أما بالنسبة لمشاريع البناء والتعهدات الكبيرة فإن الجامعة تلجأ للقطاع الخاص لتنفيذ تلك المشاريع ولكن تكون تحت إشرافها.

وفيما يلي تفسيراً للنتائج المتعلقة بالفقرات والمجالات المتعلقة بالسؤال الأول :

المجال السادس(الرتبة الأولى) : المشاركة في التدريب والتأهيل:

أظهرت النتائج المتعلقة بمجال (المشاركة في التدريب والتأهيل)، أن هذا المجال قد حصل على درجة تقييم (مرتفعة)، وأن فقرة (تقدم الجامعة فرص التأهيل التربوي لمعلمي ومعلمات القطاع العام والخاص) قد حصلت على أعلى متوسط حسابي، يليها فقرة (تتبادل الجامعة والمجتمع عقد دورات تدريبية متخصصة لتطوير الكفاءات الإدارية للعاملين). كما أظهرت النتائج أن أدنى متوسط حسابي كان لفقرة (تطرح الجامعة ورش عمل لتدريب الأسر في المجتمع المحلي على مهارات الاقتصاد المنزلي). ويمكن تفسير ذلك بأن الجامعة تطرح البرامج التأهيلية والدراسية لمختلف فئات المجتمع المحلي من موظفين ومعلمين رسميين أو غير رسميين وتقدم لهم فرص التقدم الوظيفي والمهني وتعقد لهم الدورات التدريبية المتخصصة في المجالات التعليمية أو الإدارية أو البشرية أو التنظيمية. هذه البرامج والدورات والمساقات تطرحها الجامعات بشكل مستمر مقابل رسوم محددة، بحيث تغطي تكلفة طرحها. أما بالنسبة لمهارات الإقتصاد المنزلي فمن الممكن أن جامعة اليرموك وجامعة العلوم والتكنولوجيا غير متخصصتين في ذلك المجال ولا تطرحانه ضمن برامجهما التدريبية والتدريسية، ومن الممكن أنه يطرح في جامعات أخرى.

المجال الخامس(الرتبة الثانية) : المشاركة في الاستشارات وتقديم الخبرات:

أظهرت النتائج المتعلقة بمجال (المشاركة في الاستشارات وتقديم الخبرات)، أن هذا المجال قد حصل على درجة تقييم (مرتفعة)، وأن فقرة (تنسق الجامعة مع المجتمع المحلي عند اختيار المواقع المناسبة لمختلف المشاريع) قد حصلت على أعلى متوسط حسابي، يليها فقرة (تتبادل الجامعة والمجتمع الاستشارات والخبرات في اختيار المشاريع المتنوعة والتخطيط السليم لنجاحها). ويمكن تفسير ذلك إلى أن الجامعة هي جزء من الكيان الجغرافي المحيط في المنطقة ولا تستطيع القيام بأي مشروع سواء إقتصادي أو ثقافي أو غيره دون استشارة المجتمع المحلي المحيط والعكس صحيح، حيث أن المجتمع يأخذ رأي إدارة الجامعة وأساتذتها واداريبها عند القيام بأي مشروع يمكن تنفيذه في محيط الجامعة القريب أو مشروع يمكن استفادة الجامعة منه، وهذا يؤدي إلى التخطيط السليم من كلا الطرفين دون الإضرار بالجانب الآخر.

كما أظهرت النتائج أن أدنى متوسط حسابي كان لفقرة (توفر الجامعة الخدمات الاستشارية لبعض المشاكل الأسرية التي يعاني منها المجتمع المحلي)، وقد يعزو الباحث السبب في ذلك إلى أن الجامعات ما زالت تركز على مهمة التدريس وليس التفاعل مع قضايا المجتمع المحلي سواء الأسرية أو الاقتصادية أو غيرها، أو أن عينة الدراسة ليس لديها المعرفة الكافية بطبيعة عمل قسم علم النفس التربوي والإرشاد في جامعة اليرموك،(لا يوجد هذا القسم في جامعة التكنولوجيا).

المجال الثاني(الرتبة الثالثة) : المشاركة في المؤتمرات والندوات والحلقات العلمية:

أظهرت النتائج المتعلقة بمجال (المشاركة في المؤتمرات والندوات والحلقات العلمية)، أن هذا المجال قد حصل على درجة تقييم (مرتفعة)، وأن فقرة(تسهم الجامعة والمجتمع المحلي في غرس قيم الولاء والانتماء للوطن) قد حصلت على أعلى متوسط حسابي، يليها فقرة (تعمل

الجامعة على تعريف أفراد المجتمع المحلي برسالتها ومرافقها العامة وأنشطتها المختلفة).

ويمكن تفسير ذلك إلى أن الجامعة ومن خلال خططها الدراسية وبرامجها المتنوعة، تحتوي على نسبة عالية من الدروس والقصص التي تمجد الوطن والشهداء والقيم النبيلة ومعاني الإنتماء والولاء، والتي يمكن غرسها لدى الطالب الجامعي من خلال فترة دراسته لمدة أربع سنوات، كما ان المجتمع يمكن أن يقوم بهذا الدور من خلال إقامة الندوات والإحتفالات الوطنية التي تمجد الوطن وتركز على الإنتماء والولاء للوطن.

كما أظهرت النتائج أن أدنى متوسط حسابي كان لفقرة (تركز الجامعة على زيادة التفاعل بين أعضاء هيئة التدريس وأفراد المجتمع المحلي في كثير من الأنشطة والمناسبات)، ويمكن القول بأن الأستاذ الجامعي لا يزال منشغلاً بأمور التدريس والترقيات عوضاً عن الإهتمام أو التعرف على الأدوار الجديدة للجامعة من خلال إدراك أهمية التفاعل والمشاركة مع المجتمع المحيط، وهذا يدل على ان الجامعة لم تقم بعد بالدور المطلوب منها في توضيح أهداف خدمة المجتمع لأعضاء هيئة التدريس، لذلك فهم منشغلون على التدريس والمحاضرات وليس لديهم الوقت الكافي للإهتمام بدورهم الرئيسي في التفاعل مع المجتمع المحلي. كما أن هنالك سبباً آخر قد يكون قلة الحوافز التي تقدمها الجامعة أو المجتمع المحلي لعضو هيئة التدريس عند تقديمه لبعض الخدمات المتعلقة بالمجتمع المحلي كالندوات والمحاضرات والورش التعليمية.

المجال الثالث(الرتبة الرابعة) : المشاركة في البحوث والدراسات العلمية:

أظهرت النتائج المتعلقة بمجال (المشاركة في البحوث والدراسات العلمية)، أن هذا المجال قد حصل على بدرجة تقييم (متوسطة)، وأن فقرة (توفر الجامعة قاعدة معلوماتية واسعة لإفادة الباحثين منها) قد حصلت على أعلى متوسط حسابي، يليها فقرة (تشارك الجامعة في اللجان البحثية في مؤسسات القطاعين العام والخاص). ويمكن تفسير ذلك إلى أن مكتبة الجامعة

الرئيسية في جامعة اليرموك وجامعة العلوم والتكنولوجيا من المفترض أن تكون من أحدث المكتبات بحيث توفر فرصة التفاعل وتبادل المعلومات مع الجامعات العالمية والعربية والحصول على أحدث الدراسات والأبحاث التي يريدها ويستفيد منها الباحثون سواء من داخل الجامعة أو من خارجها، بحيث يستفيد منها أفراد المجتمع المحلي عن طريق استخدام بطاقات خاصة ممغنطة تمكنهم من الإستفادة من خدماتها المتنوعة. كما يمكن القول بإن الجامعة تشارك في اللجان والندوات البحثية المختلفة التي تعقد خارجها نظراً للكفاءات التي تتواجد فيها، وكون القائمين على تلك الندوات واللجان يدركون أهمية دور الجامعات الكبير في الإستفادة من خبراتها المتراكمة في المشاريع والأبحاث المتنوعة والمتعددة الأغراض.

كما أظهرت النتائج أن أدنى متوسط حسابي كان لفقرة (تتيح الجامعة فرصاً ميسرة لإفادة المجتمع المحلي من نتائج البحوث والدراسات)، وقد يعزو الباحث ذلك إلى ان هناك فجوة واسعة بين أعضاء هيئة التدريس في الجامعات وقضايا المجتمع المحلية، حيث أن البحوث التي يقـوم بها أعضاء هيئة التدريس تكون من أجل الترقية أو الحوافز المادية وليس من أجل الاستفادة من نتائجها في حل قضايا وهموم المجتمع، كما يمكن أن يكون السبب عدم اطلاع الجامعة لنتـائج بحوثها لأفراد المجتمع المحلي للاستفادة منها ما أمكن.

المجال الأول(الرتبة الخامسة) : المشاركة في الخدمات العامة والأنشطة :

أظهرت النتائج المتعلقة بمجال (المشاركة في الخدمات العامة والأنشطة)، أن هذا المجال قد حصل على درجة تقييم (متوسطة)، وأن فقرة(تصدر الجامعة مجلات ونشرات وصحف يهتم بعضها بقضايا المجتمع المحلي)، قد حصلت على أعلى متوسط حسابي، يليهـا فقـرة(تتعـاون الجامعة مع مؤسسات المجتمع المحلي في تقديم المسـرحيات والمنتـديات الفكريـة والثقافيـة والأدبية). ويمكن تفسير ذلك إلى أن الجامعة تصدر عنها نشرات ومجـلات وصـحف بـشكل

دوري ومنتظم بحيث تنشر من خلالها برامجها وخططها ومؤتمراتها والقضايا ذات الاهتمام والتي لا تكون بعيدة عن قضايا وهموم المجتمع المحيط، بحيث تسلط الضوء على تلك القضايا وتبذل جهدها من أجل العمل على حلها. كما تعمل الجامعات بشكل دوري ومنتظم بالمشاركة في الإحتفالات الوطنية الدينية والقومية والفكرية والفنية وإقامة المنتديات، وهذا بالطبع يتمحور حول الدور الرئيسي للجامعات بحيث تلعب دوراً مهماً ومحورياً في الحركة الثقافية والفكرية والفنية داخل مجتمعاتها، وبحيث يكون ذلك أحدى أهم محاور أهدافها لنشر الوعي الفكري والثقافي لدى أبناء المجتمع المحيط. وهذه النتيجة تتفق مع نتائج الدراسات السابقة، مثل : (بحيري،1995)، (الصاوي،2000)، (Blu &Collins,2000).

كما أظهرت النتائج على أن أدنى متوسط حسابي كان لفقرة (تخصص الجامعة الفرص الترويحية للمجتمع المحلي في المشاريع التي تقوم بها الجامعة)، وقد يعزو الباحث سبب ذلك إلى طبيعة الأدوار التي تقوم بها الجامعات التي ترتكز على التعليم والبحث العلمي والتدريب وليس إلى توفير أماكن ترويحية لأبناء المجتمع المحلي، حيث ان هذه الأماكن يمكن أن توفرها جهات حكومية أخرى وليس الجامعات. حيث أن الملاعب والصالات تكون بالعادة مخصصة لإقامة البطولات الداخلية للجامعة مع مشاركة بعض فرق من المجتمع المحلي وتكون تحت إشراف الجامعة، أو من أجل التدريس فيها وليس من أجل تأجيرها أو استخدامها من قبل أفراد المجتمع المحلي.

المجال السابع(الرتبة السادسة) : المشاركة مع مؤسسات القطاع الخاص:

أظهرت النتائج المتعلقة بمجال (المشاركة مع مؤسسات القطاع الخاص)، أن هذا المجال قد حصل على درجة تقييم (متوسطة)، وأن فقرة (تحرص الجامعات على أبراز دور البحث العلمي في التنمية المستدامة في المجتمع المحلي) قد حصلت على أعلى متوسط حسابي، يليها

فقرة (تسعى الجامعات إلى الاستفادة من تجارب الجامعات الأخرى في مجال تدعيم المشاركة مع مؤسسات القطاع الخاص). كما أظهرت النتائج أن أدنى متوسط حسابي كان لفقرة (تتبادل الجامعة مع مؤسسات القطاع الخاص تقييم أعمالها). ويمكن تفسير ذلك بأن الجامعة تحرص في مختلف المناسبات على إبراز الدور الكبير للبحوث العلمية في حل قضايا المجتمع والتطوير لمختلف مجالاته والتنمية وتفعيلها في مختلف القطاعات، ومن خلال ذلك تسعى الجامعات حالياً إلى الإستفادة من تجارب الجامعات العالمية والدولية في هذا المجال بحيث تجد الوسائل والطرق المناسبة لتفعيل المشاركة بينها وبين المجتمعات المحيطة من خلال المشاركة الحقيقية مع القطاع الخاص الداعم، لكي تستفيد من إمكاناته في تنمية وتطوير برامجها وتفيد هي في تحريك عجلة التنمية للمجتمعات المحيطة وبالتالي يجد القطاع الخاص بيئة جاذبة لأعمالة في المجتمع. أما بالنسبة لتقييم أعمال الجامعة داخلياً، فإن الجامعة لديها الإستقلالية التي لا تسمح لأي جهة غير رسمية بالتدقيق في أعمالها وأنشطتها المختلفة، كما أنه يوجد في كل جامعة قسم رقابة داخلية يدقق اعمالها إدارياً ومالياً ويقيم أعمالها دون الحاجة إلى تقييم خارجي غير رسمي.

المجال الرابع(الرتبة السابعة) : المشاركة في البرامج والخطط الدراسية:

أظهرت النتائج المتعلقة بمجال (المشاركة في البرامج والخطط الدراسية)، أن هذا المجال قد حصل على درجة تقييم (متدنية)، وأن فقرة(تحرص الجامعة على مواكبة المستجدات الثقافية والمعرفية والمعلوماتية) قد حصلت على أعلى متوسط حسابي، يليها فقرة (تعمل الجامعة من خلال برامجها وخططها الدراسية على تلبية حاجات السوق المحلي في التخصصات المختلفة). ويمكن أن يُعزى ذلك إلى قيام الجامعة بتوعية أعضاء هيئة التدريس لمواكبة التقدم المعرفي والتكنولوجي والمعلوماتي في كافة المجالات والبرامج والخطط الدراسية، وتقوم بعقد ورش عمل لهذه الغاية حتى ترشد أعضاء هيئة التدريس بضرورة التطوير والتحديث على

محتوى الساقات والبرامج الدراسية لكي تكون متلائمة مع أحدث ما تتوصل المعرفة والتكنولوجيا، من خلال ذلك ما تقدمة في المناهج الدراسية أو طرق التدريس الحديثة أو البنى التحتية بحيث تقوم الجامعة بالتوسع في البرامج التي تطرحها لطلبتها وتكون تلك البرامج الدراسية متوائمة مع ما هو مطلوب في سوق العمل أو المجتمع المحلي المحيط.

كما أظهرت النتائج أن أدنى متوسط حسابي كان لفقرة (تتبادل الجامعة والمجتمع الآراء والمقترحات في طرح البرامج التعليمية والخطط الدراسية اللازمة لخدمة متطلبات المجتمع)، وقد يعزو الباحث السبب في ذلك إلى ان الجامعات تعطي الحرية لعضو هيئة التدريس في إختيار المحتوى الدراسي الذي يلائم مادته الدراسية مع الالتزام بالخطوط العريضة التي تحددها الجامعة، بحيث لا يتدخل أحد في المادة التي يعرضها عضو هيئة التدريس لطلبته، وهذا يدل على أن أفراد المجتمع المحلي لا يشاركون في وضع الخطط والبرامج الدراسية التي تقدمها الجامعة لأبنائها.

ثانياً: مناقشة النتائج المتعلقة بالإجابة عن السؤال الثاني :

" هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α= 0.05) في متوسطات إستجابات أعضاء هيئة التدريس لمستوى المشاركة بين الجامعات الأردنية الحكومية والمجتمع المحلي تعزى لمتغيرات (الرتبة الأكاديمية، الجامعة، الكلية)؟"

أظهرت النتائج المتعلقة بالسؤال الثاني عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α=0.05) في مستوى المشاركة بين الجامعات الأردنية الحكومية والمجتمع المحلي من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس تعزى لمتغيرات الدراسة: (الجامعة، الرتبة الأكاديمية، الكلية)، ويمكن أن يُعزى ذلك إلى أن عينة الدراسة تدرك أهمية العلاقة التي يجب أن تربط الجامعات بالمجتمع المحلي المحيط دون النظر للجامعة أو الرتبة الأكاديمية أو الكلية، فالكل متفق على

أهمية تلك المشاركة والعلاقة والتي يجب تطويرها نحو الأفضل في المستقبل. كما ويؤدي التعليم دورا هاما في تطوير المجتمع وتنميته وذلك من خلال إسهام مؤسساته في تخريج الكوادر البشرية المدربة والعمل في كافة المجالات والتخصصات المختلفة، كما وتعد الجامعة من أهم المؤسسات التربوية، حيث يناط بها مجموعة من المهام والوظائف تتدرج تحت وظائف رئيسية ثلاثة هي (التعليم وإعداد القوى البشرية، والبحث العلمي، والمشاركة مع المجتمع)، كما أن عينة الدراسة تدرك بأن خدمة المجتمع من أبرز وظائف الجامعة في الوقت الحالي، بما توفره من مناخ يتيح ممارسة الديمقراطية والمشاركة الفعالة في الرأي والعمل، كما تنمي لدى المتعلمين القدرة على المشاركة والإسهام في بناء المجتمع وحل مشكلاته، كما تنمي لديهم الرغبة الجادة في البحث عن المعرفة وتحدى الواقع في إطار منهج علمي دقيق يراعى الظروف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للمجتمع. وتتفق هذه النتيجة مع نتائج الدراسات السابقة، (Jester,2004).

ثانياً: مناقشة النتائج المتعلقة بالإجابة عن السؤال الثالث :

" هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α= 0.05) في متوسطات إستجابات أفراد المجتمع المحلي لمستوى المشاركة بين الجامعات الأردنية الحكومية والمجتمع المحلي تعزى لمتغير (جهة المجتمع المحلي)؟

أظهرت النتائج المتعلقة بالسؤال الثالث أن هناك فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α=0.05) في مستوى المشاركة بين الجامعات الأردنية الحكومية والمجتمع المحلي من وجهة نظر أفراد المجتمع المحلي تعزى لمتغير (جهة المجتمع المحلي)، حيث كانت جميع القيم لمجالات الدراسة والأداة ككل تبعاً لمتغير جهة المجتمع المحلي دالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α=0.05)، و جاءت الفروق لصالح (هيئة المجتمع المحلي الرسمية). ويمكن أن يُعزى ذلك

إلى أن عينة الدراسة الرسمية (من المؤسسات الحكومية) تدرك أن اتصال الجامعات بمجتمعاتها المحلية وخصوصاً الرسمية منها، وتقديم مجموعة من الأدوار والأنشطة والخدمات لهذا المجتمع أصبح أمراً ضرورياً تفرضه المتغيرات المعاصرة، فلم يعد اهتمام الجامعة بخدمة مجتمعها أمراً اختيارياً كما في جامعات دول العالم الثالث، كما أن الجامعة لا تنفصل عن المجتمع المحلي المحيط، فهي تشارك في مختلف المناسبات الوطنية وغيرها وتقدم الدعم التنظيمي والإداري لها، وأن علاقة الجامعة بالمجتمع المحيط هي علاقة الجزء بالكل، تؤثر بطريقة مباشرة وغير مباشرة في طبيعتها ونوعية الأنشطة المختلفة التي تقوم بها سواء أكانت أنشطة تعليمية أو بحثية أو إرشادية، ومن ثم فإن هدف الجامعة الحقيقي ومبرر وجودها هو خدمة المجتمع الذي توجد فيه ومعنى ذلك أن ارتباط الجامعة بمجتمعها الرسمي وغير الرسمي يعطيها شرعيتها ويبرر وجودها حيث أن الجامعة لا يمكنها أن تنفصل عن مجتمعها وتنحصر داخل جدرانها حتى تتمكن من نقل المعرفة مع ارتباطها ارتباطاً وثيقاً بالمجتمع المحلي وقضاياه المختلفة.

خامساً: مناقشة النتائج المتعلقة بالإجابة عن السؤال الرابع :

" ما المقترحات التطويرية التي يمكن أن تُسهم في تفعيل مستوى المشاركة بين الجامعات الأردنية الحكومية والمجتمع المحلي من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة؟".

أظهرت النتائج المتعلقة بالاجابة عن السؤال الرابع أن ابرز المقترحات التطويرية التي يمكن أن تُسهم في تفعيل مستوى المشاركة بين الجامعات الأردنية الحكومية والمجتمع المحلي من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس وأفراد المجتمع المحلي، كانت كما يلي:

1. إنشاء مجالس استشارية مشتركة من الجامعة وقيادات المجتمع لتحديد حاجات المجتمع والتعرف على مشكلاته وإيجاد الحلول المناسبة. ويمكن أن يعزى هذا الإقتراح إلى الدور الكبير والفعّال لتلك المجالس المشتركة في عملية تبادل الآراء والمقترحات حول

أهم المشاكل التي تواجه المجتمع والجامعات والعمل على حلها بمساعدة الطرفين وباستخدام الموارد والبنى التحتية لكلا الطرفين.

2. مشاركة أفراد المجتمع المحلي من المتخصصين في وضع الخطط والبرامج الدراسية للجامعة بما يخدم المجتمع ويعمل على تطويره وتنميته. وقد قدم هذا الإقتراح أفراد عينة الدراسة نظراً لأهميته من وجهة نظرهم في تطوير الأساليب والطرق والبرامج والخطط من قبل متخصصين من المجتمع المحلي كونهم الأقرب إلى بيئتهم ومشاكلهم بحيث تحاكي تلك البرامج والخطط واقعهم ومشاكلهم الحالية والمستقبلية وبما يمكن أن يساهم في تطوير المجتمع المحلي وتنميته.

3. كما أظهرت النتائج أن الإقتراح " تقديم الدعم المالي والمادي لمؤسسات المجتمع من قبل الجامعات" قد نال أدنى نسبة مئوية وأدنى تكرار. ويمكن أن يكون السبب هو أن معظم الجامعات الأردنية الحكومية ما زالت تعتمد في موازناتها على الدعم من موازنة الدولة، وفي معظم الأحيان تجد صعوبة في توفير المستلزمات والمتطلبات المادية المترتبة عليها، والرواتب لموظفيها العاملين، مما يقلل من إمكانية تقديم الدعم المادي والمالي لأفراد المجتمع المحلي ومشاريعة وبرامجه المختلفة.

التوصيات

في ضوء النتائج التي توصلت إليها الدراسة يوصي الباحث بما يلي :

1. توثيق العلاقة بين الجامعة والمجتمع وإيجاد فرص التكامل والتعاون المشترك لتحقيق مهام وأهداف الجامعة والمجتمع بمختلف الجوانب.
2. تعزيز التعاون والتكامل بين الجامعة والمؤسسات الحكومية والمحلية ذات الصلة بما يعود على الطرفين إيجابياً (تعليمياً ومهنياً ومادياً) عبر إقامة المشاريع المشتركة.
3. تقديم المشورة لإدارة الجامعة من قبل المجتمع المحلي والرسمي والتعاون معها في مناقشة الظواهر غير المرغوب فيها وتقديم العلاج المناسبة لها.
4. تحقيق التكامل بين سياسة التعليم الجامعي، وخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وتطوير المناهج الجامعية، وبالشكل الذي يؤدي إلى تخريج كوادر قادرة على تلبية احتياجات المجتمع ومشاريع التنمية.
5. تطوير المناهج والدراسات في الجامعات حسب أهداف كل جامعة وبيئتها واحتياجات المشاريع والمؤسسات الخاصة والعامة .
6. تشجيع أساتذة الجامعات وتحفيزهم (ماديا ومعنويا) وحثهم على التعمق في بنية المجتمع، والتفاعل مع كل قطاعاته ومواكبة حركة التغيير الاقتصادي والاجتماعي فيه، والتأكيد عليهم بان عليهم التصدي لمشكلات مجتمعهم والإسهام في وضع حلول لها من خلال بحوثهم ودراساتهم.

7. دعوة مؤسسات الدولة ومنظمات المجتمع المدني والمؤسسات الخاصة لطرح احتياجاتهم ومشاكلهم التي تعترض عملهم الإنتاجي والخدمي والمعرفي أمام الباحثين وأساتذة الجامعات، حتى يتمكنوا من وضع حلول أو اقتراح بدائل للتطوير.

قائمة المراجـــــع

المراجـــــع العربية

أبو لبدة، عثمان إبراهيم.(1988). عبء العمل والتدريس لمدرس الجامعة. **المجلـة العربيـة لبحوث التعليم العالي**، العدد (7)، ص 61- 79.

أبيض، ملكه.(1990). التعليم العالي في تغيرات في مساق واستجابات لاحقة. **مجلـة إتحـاد الجامعات العربية**، قطر، العدد (25)، ص 54-69.

إتحاد الجامعات العربية.(1991). **وقائع المؤتمر العلمي المصاحب للدورة الرابعة والعـشرين لمجلس إتحاد الجامعات العربية**. جامعة قطر، 26- 30 تشرين أول 1991.

احمد، احمد محمود.(2002). دور الجامعة في خدمة المجتمع. **مجلة بحـوث جامعـة حلـب**، حلب: سلسلة العلوم الإقتصادية والقانونية، العدد(31)، ص 1-25.

الأسعد، عمر.(1998). الجامعات العربية حتى 2000. عمان: الإمانة العامة لإتحاد الجامعات العربية، **مجلة إتحاد الجامعات العربية**، عدد متخصص (21)، عمان تمـوز1988، ص 325.

بدران، عدنان.(2000). ندوة المواءمة بين البحث العلمي ومشاريع القطاعات الإنتاجيـة فـي العالم العربي. **جريدة العرب اليوم**، العدد **(1284)**، **11/24**.

بو ملحم، احمد.(1999). **أزمات التعليم العالي وجهة نظر تتجاوز حدود الأقطار**. ط1، دمشق، مؤسسة الفكر العربي، ص21-35.

التل، احمد يوسف.(1998). **التعليم العالي في الأردن**. عمان : منشورات لجنة تاريخ الأردن.

التل، سعيد وآخرون.(1997). **قواعد الدراسة في الجامعة**. ط1 ، عمان : دار الفكر للطباعة.

التونتجي، توفيق.(2003). **التغير والإصلاح والقيادة الإدارية المستقبلية في العراق**. ط1، بغداد، دار قباء للنشر.

التميمي، عبد الرحمن.(1997). **وسائل وأهمية الربط بين الجامعات والقطاعات الإنتاج والخدمات**. ورقة عمل مقدمة من ورشة الربط بين الجامعات وقطاعات الإنتاج والخدمات، جامعة العلوم والتكنولوجيا الأردنية، تاريخ الورشة 1997/9/24.

تيم، حسن أحمد.(1992). **ندوة عضوة هيئة التدريس الجامعي**. جامعة الملك سعود، الرياض: السعودية.

جابر، قاسم.(1999). **الجامعة والتنمية : خدمات متبادلة**. مؤسسة الفكر العربي، معهد الإنماء العربي، بيروت، عدد (98)، ص 128- 143.

جامعة اليرموك.(2009). **التقرير السنوي للعام الجامعي 2010/2009**. اربد: وزارة التعليم العالي الأردنية.

جرادات، محمود خالد.(2001). **التوقعات المستقبلية للتعليم الجامعي الرسمي في الأردن**. أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية التربية، جامعة بغداد، العراق.

حاتم، محمد عبدالقادر.(1994). **هياكل وأنماط التعليم الجامعي وتطور التعليم الجامعي في مصر**. المركز العربي للبحث والنشر، سلسلة دراسات مصرية عن المجالس القومية المتخصصة، القاهرة.

حجازي، سعد والتميمي، عبدالرحمن.(2001). **التعليم الجامعي في الأردن ومقتضيات العصر: نظرة مستقبلية(2)**. عمان: "من بحوث التعليم الجامعي في الأردن بين الواقع والطموح، مؤسسة عبدالحميد شومان، عمان.

حسان، محمد حسان.(1992). **بحوث التكلفة والمنفعة في التعليم العالي.** القاهرة: دار الثقافة للطباعة والنشر.

حسان، حسن و مجاهد، محمد و العجمي، محمد. (2007). **التربية وقضايا المجتمع المعاصرة**" الاسكندرية: دار الجامعة الجديدة للنشر.

حسن، محمد صديق. (1993) . دور الجامعات في خدمة المجتمع "الدوحة. **المجلة الوطنية القطرية للتربية والثقافة والعلوم**، 6(104)، قطر، الدوحة.

حمداوي، جميل(2006). الشراكة البيداغوجية. **مجلة العلوم التربوية**، العدد(32)، ص 33 -35.

حسانين، سيد أبو بكر.(1995). **الخدمة الاجتماعية في المجال المدرسي**. ط1، ليبيا: دار الفكر.

الحميدي، عبد الرحمن سعد (1988). حاجة التعليم العالي في البلدان العربية للأخذ بسياسة التعليم المستمر. عمان: الأمانة العامة لإتحاد الجامعات العربية، **مجلة اتحاد الجامعات العربية**، عدد متخصص، ص ص 12-19.

الخطيب، احمد.(2006). **الإدارة الجامعية دراسات حديثة**، الطبعة الأولى، اربد، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع.

الخطيب، هشام.(1998). **أزمة التعليم العالي في الوطن العربي**. التعليم العالي في البلدان العربية، السياسات والآفاق، عمان: منتدى الفكر العربي، سلسلة الحوارات العربية/ العربية، تحرير فاتن البستاني.

دباس أحمد.(1998). إدارة الاجتماعات المدرسية كما يراها مديرو المدارس المتوسطة والثانوية في مدينة الطائف. **المجلة التربوية**، العدد(30)، جامعة الكويت، ص ص25-28.

الدريج، محمد. (2008).**الشراكة التربوية وتطبيقاتها في التعليم**. عمان، عالم الكتب للنشر والتوزيع.

راشد، علي.(1988). **الجامعة والتدريس الجامعي**. جدة : دار الشروق.

الرشيد، محمد احمد.(2005). **دور الجامعة في خدمة المجتمع ومدى قيام الجامعات الأردنية بهذا الدور**. أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة عمان العربية للدراسات العليا، عمان، الأردن.

الرشيدي، بشير.(1994). الكفاءة الداخلة لجامعة الكويت والتحديات المعاصرة. **وقائع الندوة الفكرية الخامسة**، الكويت، ص45-49.

زحلان، انطوان.(2001). "**محنة الجامعات**" بحث مقدم إلى ندوة التعليم الجامعي في الأردن بين الواقع والطموح. عمان: منتدى عبدالحميد شومان8-9 تشرين ثاني 2001.

زريق، قسطنطي.(2001). محنة الجامعات العربية. **بحث مقدم إلى ندوة التعليم الجامعي في الأردن بين الواقع والطموح**، عمان : منتدى عبد الحميد شومان.

سالم، رائدة خليل.(2006). **المدرسة والمجتمع**. الطبعة الأولى، عمان: مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع.

السحباني، عبدالستار.(2001). "واقع العلاقة بين الجامعة والمحيط في الوطن العربي وآفاقها". **المجلة العربية للتربية**، 21(1)، ص 21-35.

السعادات، خليل ابراهيم. (2004). مدى تلبية برامج مركز التعلم المستمر وخدمة المجتمع بالكلية التقنية بالأحساء لحاجات المجتمع المحلي. **مجلة مؤته للبحوث والدراسات**، 9(2)، ص45-58.

سنهجي، عبد العزيز.(2006). **إشكالية الشراكة في منظومة التربية والتكوين**. عمان: مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع.

الشيباني، عمر محمد التومي.(1993). **الأسس النفسية والتربوية لرعاية الشباب**. بيروت: دار الثقافة.

الصفدي، موسى و القربي، ابو بكر.(1988). دور الجامعة في خدمة المجتمع. عمان، الأمانة العامة لإتحاد الجامعات العربية، **مجلة اتحاد الجامعات العربية**، عدد (2)، ص14-16.

الصاوي، محمد وجيه.(2000). "أهداف جامعات دول مجلس التعاون الخليجي، دراسة تحليلية مقارنة في ضوء بعض المعايير". **المجلة التربوية**، 14(55)، ص23-24.

العادلي، احمد السيد.(1992). مسؤوليات عضو هيئة التدريس بالجامعة. **ندوة عضو هيئة التدريس في الجامعات العربية**، جامعة الملك سعود، الرياض، السعودية.

العاني، هاشم وآخرون.(2008). **إدارة التعليم الجامعي مفهوم حديث في الفكرة الإدارية المعاصرة**. ط1، عمان، مؤسسة الورق للنشر والتوزيع.

عاشور، محمد علي.(2004). تصورات أعضاء هيئة التدريس في جامعة اليرموك وجامعة العلوم والتكنولوجيا الاردنية لدورهم في خدمة المجتمع. **مجلة مؤتة للبحوث والدراسات**، 19(1)، ص67-94.

عبد الدائم، عبدالله.(1991). **التخطيط التربوي أصوله وتساليبه الفنية وتطبيقاته في البلاد العربية**. بيروت: دار المعارف.

عبد الرحمن، عبدا لله محمد.(1990). **الجامعة والمجتمع دراسة ميدانية على جامعة السلطان قابوس.** الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية.

عبدالغفار، عبدالسلام.(1992). دعوة لتطوير التعليم الجامعي. دراسات في التعليم الجـامعي. **مجلة غير دورية تصدر عن مركز تطوير التعليم الجامعي**، جامعة عين شمس، القاهرة، ص ص 12-25.

عدس، عبدالرحمن.(1988). "الجامعة والبحث العلمي - دراسـة فـي الواقـع والتوجهـات المستقبلية". عمان: الأمانة العامة لاتحاد الجامعات العربية، **مجلة اتحاد الجامعات العربية**، عدد متخصص (2)، ص12-15.

عبود، عبد الغني.(2001). **الإدارة الجامعية في الوطن العربـي**. ط1، القـاهرة، دار الفكـر العربي للطبع والنشر.

عبيد، نايف.(1997). **العولمة والعرب والمستقبل العربي**. العدد221، مركز دراسات الوحدة، بيروت.

العفيفي، محمد الهادي.(1995). الجامعات وتنمية المجتمعات المحلية في إطار التنمية الشاملة. **بحوث ودراسات ووثائق مؤتمر الجامعات في تعليم الكبار**، القاهرة.

العقيب، سعد مسفر.(1992). **الخدمة الاجتماعية والمدرسة**. مـنهج تطبيـق، الريـاض: دار المريخ للنشر، المملكة العربية السعودية.

العمري، خالد يوسف.(1995). آفاق وتطلعات حديثة للتعليم الجامعي، منظور تربوي أبو ظبي: "**بحث مقدم إلى مؤتمر تربية الغد في العالم العربي- رؤى وتطلعات**، كلية التربية، جامعة الإمارات العربية المتحدة.

غباري، محمد سلامة (1991). **الخدمة الإجتماعية**. ط1، الرياض: دار عكاظ.

فخر، محمد ماجد.(1988). **تطوير الجامعات بداية بلا نهاية**. القاهرة : مطبعة الناسخ السريع، للنسخ والطباعة مصر الجديدة.

قاسم، صبحي.(1989). **التعليم العالي في الوطن العربي**. منتدى الفكر العربي. عمان، الأردن.

القطاونة، معاذ.(2002). **المناخ التنظيمي وأثره على الإبداع دراسة ميدانية للمشرفين الإداريين في الوزارات الأردنية**. رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن.

قمبر، محمد.(1989). **التعليم كنظام ومقوماته ووظائفه دراسات في اصول التربية**. الدوحة: دار الثقافة.

الكساسبة ، صالح.(2004). اثر جامعة مؤتة في تنمية المجتمع المحلي. **مجلة مؤتة للبحوث والدراسات**، 19(3)، ص56-59.

كمال، مروان. (2001). **التعليم العالي في الوطن العربي بين الواقع والطموح**. عمان بحث مقدم إلى ندوة التعليم الجامعي في الأردن بين الواقع والطموح، منتدى عبد الحميد شومان، عمان، الأردن.

محضر، حسين عبدالله.(2001). **الجديد في الإدارة التربوية**. جدة، دار الشروق للنشر والتوزيع.

محمد ، صديق حسن.(1993). دور الجامعات في خدمة المجتمع. **مجلة التربية**، 10(18)، ص11-16.

محمود، أحمد.(2002). دور الجامعة في خدمة المجتمع. **مجلة بحوث جامعة حلب**، سلسلة العلوم الإقتصادية والقانونية، 3 (31)، ص ص 102-114.

مرسي، محمد منير.(1987). **التعليم الجامعي المعاصر قضاياه واتجاهاته**. قطر الدوحة: دار الثقافة للنشر والتوزيع.

مرسي، محمد منير.(1992). **الاتجاهات الحديثة في التعليم الجامعي المعاصر وأساليب تدريسه**. ط1، القاهرة: دار الشروق.

مطاوع، ابراهيم.(1993). **التخطيط للتعليم العالي**. القاهرة: دار الشروق.

مطر، سيف الإسلام.(1987). العوامل التي تؤثر على كفاءة البحث التربوي. **مجلة التربية المعاصرة**، العددان (5،6)، ص 72-93.

مقدادي، عادل.(1999). مظاهر دور الجامعة المنتجة وأثرها لتنمية الاقتصاد الوطني. **ندوة الجامعة المنتجة**، جامعة العلوم والتكنولوجيا الأردنية، الرمثا، الأردن.

المنظمة العربية للتنمية الإدارية. (أيلول، أ 2003). الملتقي العربي الثالث. المواصفات العالمية للجامعات.خطة العمل وتوصيات. عدن. اليمن. مأخوذة بتاريخ 2010/2/8 من موقع التنمية العربية الإدارية:http://www.arado.org.eg/confrances

ناصر، يونس.(2001). الجامعة وتحديات المستقبل. **المجلة العربية للتربية**، 21(1)، ص 8-12.

النجفي، سالم توفيق.(1988). الجامعة والمجتمع، دراسة في الدور المنتظر للجامعات في المجتمعات النامية. **مجلة اتحاد الجامعات**، عدد (2)، التعليم الجامعي والعالي في الوطن العربي. ص ص 135- 153.

النشار، محمد حمدي.(1996). **الإدارة الجامعية : التطوير والتوقعات**. إتحاد الجامعات العربية، القاهرة، مصر .

نوفل، محمد نبيل. (1992). **تأملات في مستقبل التعليم العالي**. الكويت: دار سعاد الصباح.

الهندي، صالح ذياب.(1997). أسلوب دلفي واستخدامه في تخطيط المناهج الدراسية وتطويرها، : **مجلة كلية التربية**، القاهرة، جامعة عين شمس . 3(9)، ص22-29.

http://www.yu.edu.jo/retreived : 25/1/2010
http://www.just.edu.jo/retreived : 13/2/2010

المراجع الأجنبية:

Altman, J. (2006). **Matching University Resources to Community Needs.** The State of University of New Jersy – New Brunswick, 2006, 19-50 pages.

Bonne، E (1997). **Serving Personal and Community Needs Through Adult Education**. San Francisco: jossey boss،pp56-58.

Boyer، R, Cartwright، G. (1993). **The University and the Community.** Chicago: Nelson/ Hall، Vol. 29، Issue 1، P54، 3p، 2bw.

Blue، E, & Collins، J. (1998). **Describes How Universities and School.** personnel constructed literacy Learning processes . Med.co.Pup.

Duenas, C. (2005). **A Qualitative Case Study of A University-School Partnership.** University of California, Los Angeles, 110 pages.

Durian, G. (1986). **Effective Schooling and Ay-Risk Youth: What the Research Shows Office of Educational Research and Improvement.** (ED). Washington Dc. P. S.

Ekong، D. (1996، December). **The Future of Universities: From an African Perspective**. Paper presented At the symposium.

Ghusayni, R. & Kassab, N. (1980). **In the Service of Continuing Education And Regional Development.** In the Role of the University in Extension education, Munir Bashhur. (editor), American University of Beirut, PP. (129-141).

Harris, M & Thagard, A. (2001). University-Based Planning: Faculty Advocacy Roles. **The Western Journal of Black Studies**, Vol. 25, 4, 2001. P (189-198).

Holmes, M (1989). **Making The School and Effective Community Belief, Practice and Theory in School Administration**. New York: Flamer Press.

Howard, D, & Greeenberg, J, (2002). The Role of Student Health Centers in Community University Collaborations **Journal of American Cllege Health**.. Vol. 15, November 2002, PP. (133-136).

KuKlinski, A. (2001). The Role of Universities in Stimulating Regional Development and Education Global Elites. **Higher Education in Europe, Vol. XXVI, No. 3.**

Lorcerie، F .(1991). **Education National Le Partner at Migrants، Formation.** N85، pp45-48.

Mary, l, & Clifford, J. (2002). **The Challenge of Collaboration:** A public school and a public Housing Development create and Early childhood center in Boston.

Paton, E (1999). **Faculty-Ranked Improved in the 1999s of the Promotion Criteria Reserch Report**، Us Pennsylvannia.

Reller، T. (1989) **Academic and Organizational Restructuring for Extension Education**، Munir Bashshur (editor)، American university of Beirut، pp. 59-71.

Salvi, P.G. (1992). **The Emerging Devloping Counteries**, NewDelhi: Intellectual Publishing House. PP. (1-19).

Schumaker, & woods . (2001) **The Role of A college in a University Wide Approach to community partnerships**: The University of Nebraska at Omah a Experience، An international foraum، Vol. 12، No. 4dec. 66-79.

Scudder، M. (1996). Introducing Human Service students to service in university community. **A Journal of The National Organization for Human service Education**، Vol. 16. No. 1، pp 57-61.

Sorensen, J, (2007). **Challenges of Unequal Distribution in University-Community Partnerships.** University of Illinois at Urbana-Champaign, 212-219 pages.

Tiamiyu، M & Bailey، L . (2001). Human Services for the Elderly and the Role of the University Community Collaboration: **Perceptions of Human Service Agency Workers، Educational Gerontology،** Vol، 27، No. Jul – Aug، pp21-24.

Zay, D. (1994). **(Formation Of Partnership).** Paris, Puf.

الملحق 1

بسم الله الرحمن الرحيم

إستبانـــة التحـــكيم الأوليـــة

جامعة اليرموك

كلية التربية

قسم الإداراة وأصول التربية

الأستاذ الفاضل .... المحترم

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وبعد........

يجري الباحث دراسة بعنوان " **مستوى المشاركة بين الجامعات الأردنيـــة الحكوميـــة والمجتمع المحلي ومقترحات لتفعيلها**"، وذلك كمتطلب للحصول على درجة الدكتوراه في الإدارة التربوية من كلية التربية في جامعة اليرموك. ولتحقيق أهداف الدراسة فإن الباحث يضع بين أيديكم هذه الإستبانة، ويرجو منكم قراءتها والإجابة عن جميع فقراتها ووضع إشارة (X) في المكان المناسب الذي يعبر عن وجهة نظركم بالنسبة لكل فقرة، ونظراً لما عرفتم به من إطلاع وخبرة في هذا المجال فإن الباحث يتوسم فيكم الشفافية والموضوعية عند الإجابة. علمـــا بـــأن جميع المعلومات التي سوف يحصل عليها الباحث ستعامل بالسرية التامـــة، ولـــن تـــستخدم إلا لأغراض البحث العلمي فقط.

الباحث

عبدالله فاروق الشبول

الرقم	المجال الفقرات	مناسبة		غير مناسبة	بحاجة الى التعديل	
		صياغة	من حيث مجالها		في صياغتها	التعديل المقترح
	المجال الأول					
	مجال المشاركة في الخدمات العامة والأنشطة					
1.	تسهم الجامعة بما لديها من مرافق عامة في خدمة المجتمع المحلي من قاعات ومسارح ومكتبات ومراكز.					
2.	تقدم الجامعة خدمة المختبرات الطبية المتوفرة لديها لأفراد المجتمع مثل فحص بعض الأمراض الوراثية وفحص العينات مثل فحص التربة.					
3.	تشرك الجامعة طلبتها في خدمة المجتمع المحلي من خلال قيامهم ببعض الأنشطة مثل قطف الزيتون، ودهان الأرصفة وتقليم الأشجار وحملات النظافة العامة.					
4.	تفتح الجامعة المجال لأفراد المجتمع المحلي للاستفادة من مراكز البحوث والمعلوماتية مثل مراكز الحاسوب والانترنت ومختبرات اللغة لديها.					
5.	تخصيص الجامعة الفرص الترويحية للمجتمع المحلي وذلك من خلال تنظيم الرحلات العلمية والترفيهية والدينية.					
6.	تتعاون الجامعة مع مؤسسات المجتمع المحلي في تقديم التمثيليات والمسرحيات الفكرية الثقافية والادبية.					
7.	توفر الجامعة مركزا ثقافيا اسلاميا يشرف على أمور الدعوة والتوعية الدينية.					
8.	تكرم الجامعة المشاركين في الأنشطة المتنوعة من خلال تكريمهم في نهاية العام.					

الرقم	المجال الفقرات	مناسبة		غير مناسبة	بحاجة الى التعديل	
		صياغة	من حيث مجالها		في صياغتها	التعديل المقترح
	المجال الثاني مجال المشاركة في المؤتمرات والندوات والحلقات العلمية					
1.	تقدم الجامعة مرافقها العامة لعقد المؤتمرات والندوات والحلقات العلمية التي تخططها مؤسسات المجتمع المحلي.					
2.	تساهم الجامعة في تنسيق وترتيب عقد المؤتمرات والندوات والحلقات العلمية والثقافية بهدف توعية أفراد المجتمع المحلي في كافة المجالات.					
3.	تتعاون الجامعة مع مؤسسات المجتمع المحلي في عقد المؤتمرات والندوات الخاصة بإحياء المناسبات الدينية والثقافية والوطنية.					
4.	تعمل الجامعة على تنظيم أوقات على مدار العام لتعريف أفراد المجتمع المحلي برسالتها ومرافقها العامة وأنشطتها المختلفة.					
5.	تعمل الجامعة على تصميم برامج خاصة للتعرف على موارد ومصادر المجتمع المحلي وزيادة إدراك أفراد المجتمع للاستفادة من هذه الموارد.					
6.	تسهم الجامعة في غرس الانتماء والوطنية الصادقة لدى ابناء المجتمع المحلي.					

الرقم	المجال / الفقرات	مناسبة: صياغة	مناسبة: من حيث مجالها	غير مناسبة	بحاجة الى التعديل: في صياغتها	بحاجة الى التعديل: التعديل المقترح
	المجال الثالث مجال المشاركة في البحوث والدراسات العلمية					
.1	تساهم الجامعة في دعم البحث العلمي للعاملين فيها والباحثين من المجتمع المحلي.					
.2	تشجع الجامعة الباحثين على اجراء البحوث الميدانية حول مشكلات المجتمع المحلي					
.3	تشارك الجامعة في اللجان البحثية في مؤسسات القطاعين العام والخاص.					
.4	تساهم الجامعة على توجيه أفراد المجتمع المحلي للابحاث العلمية لحل المشكلات التي تواجه أفراد المجتمع المحلي.					
.5	تنسق الجامعة مع المؤسسات المجتمعية لإجراء البحوث والدراسات التي تطلبها.					
.6	تاخذ الجامعة بالتجارب الناجحة لدى بعض الدول في مجال إسهام البحث العلمي في تنمية المجتمع.					
.7	تعمل الجامعة على إفادة المجتمع المحلي من نتائج البحوث والدراسات بطريقة سهلة وميسرة.					
.8	توفر الجامعة قاعدة معلوماتية واسعة لإفادة الباحثين منها .					
.9	تعمل الجامعة على تشجيع البحث والباحثين من خلال تكريم المتميزين منهم في احتفالات عامة.					

الرقم	المجال الفقرات	مناسبة		غير مناسبة	بحاجة الى التعديل	
		صياغة	من حيث مجالها		في صياغتها	التعديل المقترح
	المجال الرابع مجال المشاركة في البرامج والخطط الدراسية					
.1	تحرص الجامعة من خلال اعداد خططها الدراسية على كشف الطاقات والمواهب الابداعية لدى أفراد المجتمع وفتح افاق تنميتها					
.2	تحرص الجامعة من خلال برامجها على مواكبة المستجدات الثقافية والمعرفية والمعلوماتية					
.3	توفير الجامعة فرص الدراسات العليا لخدمة متطلبات المجتمع المحلي.					
.4	تسهم الجامعة في طرح برامج متنوعة للتعليم المستمر لتوفير فرص التعليم لقطاعات المجتمع.					
.5	تواكب الجامعة في برامجها التعليمية وخططها الدراسية حاجات الشركات والمؤسسات الانتاجية في المجتمع.					
6	تحاول الجامعة من خلال اعدادها للبرامج والخطط الدراسية على تلبية حاجات ذوي الحاجات الخاصة في المجتمع.					
.7	تبادل التعليم في الجامعات للتعرف على مشكلات المجتمع بالطرائق العلمية للمحاولة للتصدي لها وايجاد الحلول لها.					

الرقم	المجال الفقرات	مناسبة		غير مناسبة	بحاجة الى التعديل	
		صياغة	من حيث مجالها		في صياغتها	التعديل المقترح
	المجال الخامس مجال المشاركة في الاستشارات وتبادل الخبرات					
1.	تساعد الجامعة من خلال الخبرة والمشورة على اختيار المواقع المناسبة لمختلف المشاريع.					
2.	تقدم الجامعة الخدمات الاستشارية للنهوض بمستوى أداء المؤسسات العامة والخاصة في المجتمع المحلي.					
3.	توفر الجامعة الخدمات الاستشارية لبعض المشاكل الأسرية التي يعاني منها المجتمع المحلي.					
4.	تساعد الجامعة من خلال تقديم الخبرة على حل المشكلات الاقتصادية والصحية والاجتماعية التي تواجه أفراد المجتمع.					
5.	تنسق الجامعة لقاءات لتبادل الخبرات والمعارف فيها وبين المراكز العلمية في الجامعات الأخرى للاستفادة منها.					
6.	تساعد الجامعة في تقديم الحلول لبعض المشاكل التي تواجه المجتمع المحلي فيما يتعلق بالمياه والطاقة ، البنية والتعليم.					

الرقم	المجال الفقرات	مناسبة صياغة	مناسبة من حيث مجالها	غير مناسبة	بحاجة الى التعديل في صياغتها	التعديل المقترح
	المجال السادس: مجال المشاركة في التدريب والتأهيل:					
1.	تقدم الجامعة فرص التأهيل التربوي لمعلمي ومعلمات القطاع العام والخاص					
2.	تطرح الجامعة ورش عمل لتدريب الأسر في المجتمع المحلي على مهارات الاقتصاد المنزلي					
3.	تقدم الجامعة لأفراد المجتمع المحلي المهارات اللازمة لتخطيط المشاريع الإنتاجية الصغيرة وكيفية إدارتها.					
4.	تساهم الجامعة في عقد دورات تدريبية متخصصة لتطوير الكفاءات الادارية للعاملين في مؤسسات المجتمع الرسمية والاهلية					
5.	توفر الجامعة فرص التاهيل المهني للعاملين في مختلف القطاعات على الاستفادة من التكنولوجيا الحديثة واسستيعابها واستخدامها بشكل سليم.					
6.	تنفذ الجامعة برامج تأهيلية لذوي الاحتياجات الخاصة من المجتمع المحلي.					
7.	تقدم الجامعة دورات تدريبية متقدمة خاصة للموهوبين والمتفوقين.					

الرقم	المجال الفقرات	مناسبة		غير مناسبة	بحاجة الى التعديل	
		صياغة	من حيث مجالها		في صياغتها	التعديل المقترح
	المجال السابع مجال المشاركة في مؤسسات القطاع الخاص					
.1	تحرص على إقامة شراكة مع مؤسسات القطاع الخاص.					
.2	تحرص على تقديم الإستشارات العلمية لمؤسسات القطاع الخاص.					
.3	تستثمر الخبرات العلمية بعمل عقود مع مؤسسات القطاع الخاص.					
.4	تحرص على أن يلعب البحث العلمي دورا في التنمية المستدامة في الإقتصاد.					
.5	تحرص أن تضع الخبرات الأكاديمية في خدمة مؤسسات القطاع الخاص.					
.6	تربط الأبحاث العلمية الجامعية بأهداف التنمية الشاملة.					
.7	تحرص على إنشاء مراكز أبحاث متخصصة بالتعاون مع مؤسسات القطاع الخاص.					

1- ما الدور الذي يمكن أن تلعبه الجامعات في خدمة المجتمع في ضوء الواقع الحالي ؟

الملحق 2

بسم الله الرحمن الرحيم

(أداة الدراسة الرئيسية بصورتها النهائية)

جامعة اليرموك

كلية التربية

قسم الإداراة وأصول التربية

الأستاذ الفاضل .... المحترم

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وبعد...

يجري الباحث دراسة بعنوان " **مستوى المشاركة بين الجامعات الأردنية الحكومية والمجتمع المحلي ومقترحات لتفعيلها"** وذلك كمتطلب للحصول على درجة الدكتوراه في الإدارة التربوية من كلية التربية في جامعة اليرموك. ولتحقيق أهداف الدراسة فإن الباحث يضع بين أيديكم هذه الإستبانة، ويرجو منكم قراءتها والإجابة عن جميع فقراتها ووضع إشارة (x) في المكان المناسب الذي يعبر عن وجهة نظركم بالنسبة لكل فقرة، ونظرا لما عرفتم به من إطلاع وخبرة في هذا المجال فإن الباحث يتوسم فيكم الشفافية والموضوعية عند الإجابة. علما بأن جميع المعلومات التي سوف يحصل عليها الباحث ستعامل بالسرية التامة، ولن تستخدم إلا لأغراض البحث العلمي فقط.

الباحث: عبدالله فاروق الشبول

الرقم	المجال	درجة الموافقة				
		كبيرة جدا	كبيرة	متوسطة	قليلة	قليلة جدا
	المجال الأول: **مجال المشاركة في الخدمات العامة والأنشطة.**					
1.	تخصص الجامعة الفرص الترويحية للمجتمع المحلي في المشاريع التي تقوم بها الجامعة.					
2.	تتبادل الجامعة والمجتمع المحلي توفير فرص للمشاركة الرياضية التي يحتاج إليها من ملاعب وصالات ومسابح وغيرها.					
3.	تشترك الجامعة والمجتمع بتبادل الخبرات والأنشطة فيما بينها.					
4.	تسهم الجامعة في التخفيف من مشكلة البطالة وذلك من خلال تشغيل عدد من أفراد المجتمع المحلي في المشاريع التي تقوم بها الجامعة.					
5.	تسهم الجامعة والمجتمع بما لديهما من مرافق عامة ومتخصصة في خدمة المستفيدين من كلا الطرفين.					
6.	تقدم الجامعة خدمات نوعية ومتخصصة لخدمة أفراد المجتمع.					
7.	تصدر الجامعة مجلات ونشرات وصحف يهتم بعضها بقضايا المجتمع المحلي.					
8.	تتعاون الجامعة مع مؤسسات المجتمع المحلي في تقديم المسرحيات والمنتديات الفكرية والثقافية والأدبية.					

الرقم	المجال	درجة الموافقة				
		كبيرة جدا	كبيرة	متوسطة	قليلة	قليلة جدا
	المجال الثاني: **مجال المشاركة في المؤتمرات والندوات والحلقات العلمية.**					
1.	تتبادل الجامعة والمجتمع تنسيق وترتيب عقد المؤتمرات والندوات والحلقات العلمية والثقافية والدينية.					
2.	تعمل الجامعة على تعريف أفراد المجتمع المحلي برسالتها ومرافقها العامة وأنشطتها المختلفة.					
3.	تتبادل الجامعة خبراتها مع الجامعات الأخرى في عقد المؤتمرات والندوات المتعلقة بخدمة المجتمع وتطويره وتنميته.					
4.	تتبادل الجامعة والمجتمع مرافقهما العامة لعقد المؤتمرات والندوات والحلقات العلمية.					
5.	تسهم الجامعة والمجتمع المحلي في غرس قيم الولاء للوطن والانتماء.					
6.	تركز الجامعة على زيادة التفاعل بين أعضاء هيئة التدريس وأفراد المجتمع المحلي في كثير من الأنشطة والمناسبات.					
7.	تصمم الجامعة برامج خاصة للتعرف بموارد ومصادر المجتمع المحلي .					

الرقم	درجة الموافقة			متوسطة		
	المجال	كبيرة جدا	كبيرة		قليلة	قليلة جدا
	المجال الثالث: **مجال المشاركة في البحوث والدراسات العلمية.**					
1.	تساهم الجامعة على توجيه أفراد المجتمع المحلي للأبحاث العلمية لحل المشكلات التي تواجه أفراد المجتمع المحلي.					
2.	تشجع الجامعة الباحثين على إجراء البحوث الميدانية حول مشكلات المجتمع لمحلي.					
3.	تشارك الجامعة في اللجان البحثية في مؤسسات القطاعين العام والخاص.					
4.	تسهم الجامعة في دعم البحث العلمي للعاملين فيها والباحثين من المجتمع المحلي.					
5.	تكرم الجامعة الباحثين المتميزين من داخلها وخارجها.					
6.	تأخذ الجامعة بالتجارب الدولية الناجحة والمتعلقة بإسهام البحث العلمي في تنمية المجتمع.					
7.	توفر الجامعة قاعدة معلوماتية واسعة لإفادة الباحثين منها.					
8.	تتيح الجامعة فرصاً ميسرة لإفادة المجتمع المحلي من نتائج البحوث والدراسات.					

الرقم	المجال / درجة الموافقة	كبيرة جدا	كبيرة	متوسطة	قليلة	قليلة جدا
	المجال الرابع: مجال المشاركة في البرامج والخطط الدراسية.					
.1	تعمل الجامعة من خلال برامجها وخططها الدراسية على تلبية حاجات السوق المحلي في التخصصات المختلفة.					
.2	توائم الجامعة برامج الدراسات العليا مع حاجات المجتمع المحلي.					
.3	تحرص الجامعة على مواكبة المستجدات الثقافية والمعرفية والمعلوماتية.					
.4	تحرص الجامعة على كشف الطاقات والمواهب الإبداعية لدى أفراد المجتمع وفتح آفاق تنميتها.					
.5	تتبادل الجامعة والمجتمع الآراء والمقترحات في طرح البرامج التعليمية والخطط الدراسية اللازمة لخدمة متطلبات المجتمع.					
.6	تسهم الجامعة في طرح برامج متنوعة للتعليم المستمر لتوفير فرص التعليم لقطاعات المجتمع المختلفة.					
.7	تعمل الجامعة على الاطلاع على مشكلات المجتمع المحلي بالطرق العلمية للتصدي لها وإيجاد الحلول المناسبة لها.					
.8	تعمل الجامعة من خلال ما تقدمه من برامج وخطط دراسية على تلبية حاجات ذوي الحاجات الخاصة في المجتمع المحلي.					
.9	تواكب الجامعة في برامجها التعليمية وخططها الدراسية حاجات الشركات والمؤسسات الإنتاجية في المجتمع.					

الرقم	المجال	درجة الموافقة كبيرة جدا	كبيرة	متوسطة	قليلة	قليلة جدا
	المجال الخامس: **مجال المشاركة في الاستشارات وتقديم الخبرات.**					
.1	توفر الجامعة الخدمات الاستشارية لبعض المشاكل الأسرية التي يعاني منها المجتمع المحلي.					
.2	تنسق الجامعة مع المجتمع المحلي عند اختيار المواقع المناسبة لمختلف المشاريع.					
.3	تتبادل الجامعة والمجتمع الخدمات الاستشارية للنهوض بمستوى أداء المؤسسات العامة والخاصة.					
.4	تتبادل الجامعة والمجتمع الاستشارات والخبرات في اختيار المشاريع المتنوعة والتخطيط السليم لنجاحها.					
.5	تتبادل الجامعة والمجتمع في تقديم الحلول لبعض المشاكل التي تواجههما فيما يتعلق بالمياه، البيئة،التعليم، والصحة.					
.6	تساعد الجامعة المجتمع على توجيه فئة الشباب لاستثمار وقت فراغهم بأعمال إنتاجية وإبداعية.					
.7	تساعد الجامعة والمراكز العلمية المجتمعية لقاءات للتبادل الخبرات والمعارف.					

الرقم	المجال	درجة الموافقة				
		كبيرة جدا	كبيرة	متوسطة	قليلة	قليلة جدا
	المجال السادس: **مجال المشاركة في التدريب والتأهيل.**					
.1	تطرح الجامعة ورش عمل لتدريب الأسر في المجتمع المحلي على مهارات الاقتصاد المنزلي.					
.2	توفر الجامعة فرصاً لتدريب المهني للعاطلين عن العمل.					
.3	تتبادل الجامعة والمجتمع عقد دورات تأهيلية لكيفية التعامل مع ذوي الاحتياجات الخاصة.					
.4	تقدم الجامعة فرص التأهيل التربوي لمعلمي ومعلمات القطاع العام والخاص.					
.5	تتبادل الجامعة والمجتمع عقد دورات تدريبية متخصصة لتطوير الكفاءات الإدارية للعاملين.					
.6	تقدم الجامعة دورات تدريبية متقدمة خاصة للموهوبين والمتفوقين وذوي الاحتياجات الخاصة من المجتمع المحلي.					
.7	تتبادل الجامعة والمجتمع فرص التأهيل المهني للعاملين للإفادة من التكنولوجيا الحديثة.					
.8	تتبادل الجامعة والمجتمع المحلي المهارات والمعلومات اللازمة لتخطيط المشاريع الإنتاجية الصغيرة وكيفية إدارتها.					

الرقم	المجال	درجة الموافقة				
		كبيرة جدا	كبيرة	متوسطة	قليلة	قليلة جدا
	<u>المجال السابع:</u> **مجال المشاركة مع مؤسسات القطاع الخاص**					
1.	تحرص الجامعة على تقـديم إمكانياتهـا العلميـة لمؤسسات القطاع الخاص في المجتمع المحلي.					
2.	تحرص الجامعة على إقامة شراكة حقيقية بين دوائرها المختلفة ومؤسسات المجتمع المحلي..					
3.	تقوم الجامعات بتقديم الخبرات الفنية والأكاديمية بما يخدم مؤسسات القطاع الخاص.					
4.	تتبادل الجامعة مع مؤسسات القطاع الخاص لتقييم أعمالها.					
5.	تستثمر الجامعات الخبرات العلمية من خلال إبرام عقود مع مؤسسات القطاع الخاص.					
6.	تعمل الجامعات على ربط نتائج الأبحاث العلمية بما يتوافق مع أهداف التنمية الشاملة في المجتمع.					
7.	تحرص الجامعات على إبراز دور البحث العلمي في التنمية المستدامة في المجتمع المحلي.					
8.	تحرص الجامعات على تقديم الخبرات والاستشارات الأكاديمية بما يخدم مؤسسات القطاع الخاص.					
9.	تستفيد الجامعات من الإمكانيات المادية والتجهيزات التي تمتلكها مؤسسات القطاع الخاص في تطوير بحوث علمية متميزة..					
10.	تسعى الجامعات إلى الاستفادة من تجارب الجامعات الأخرى في مجال تدعيم المشاركة مع مؤسسات القطاع الخاص.					

السؤال

5. ما المقترحات التطويرية التي يمكن أن تُسهم في تفعيل مستوى المشاركة بين الجامعات الأردنية الحكومية والمجتمع المحلي من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة؟

____

____

____

____

____

الملحق 3

قائمة بأسماء الأساتذة أعضاء هيئة التدريس المحكمين للاستبانة(أداة الدراسة)

الرقم	الاسم	مكان العمل	القسم
1	الدكتور نواف شطناوي	جامعة اليرموك	الإدارة واصول التربية
2	الأستاذ الدكتور عدنان البدري	جامعة اليرموك	الإدارة واصول التربية
3	الأستاذ الدكتور هاني الطويل	الجامعة الأردنية	الإدارة واصول التربية
4	الأستاذ الدكتور سلامة طناش	الجامعة الأردنية	الإدارة واصول التربية
5	الأستاذ الدكتور سالم الصمادي	جامعة اليرموك	الإقتصاد
6	الأستاذ الدكتور صالح عليمات	جامعة اليرموك	الإدارة واصول التربية
7	الأستاذ الدكتور محمد الخوالدة	جامعة اليرموك	الإدارة واصول التربية
8	الدكتور محمد بني هاني	جامعة اليرموك	الإدارة واصول التربية
9	الأستاذ الدكتور رداح الخطيب	جامعة جدارا	الإدارة واصول التربية
10	الأستاذ الدكتور احمد الخطيب	جامعة جدارا	الإدارة واصول التربية
11	الأستاذ الدكتور سعيد الحلاق	جامعة اليرموك	مدير مركز الملكة رانيا العبدالله
12	الأستاذة الدكتورة شاديا التل	جامعة اليرموك	علم النفس
13	الدكتور عماد السعدي	جامعة اليرموك	تربية ابتدائية
14	الدكتور رائد عباينة	جامعة اليرموك	الإدارة العامة
15	الدكتور عمر خصاونة	جامعة اليرموك	الإدارة واصول التربية
16	الدكتور شفيق علاونة	جامعة اليرموك	علم النفس
17	الدكتور نضال شريفين	جامعة اليرموك	قياس وتقويم
18	الأستاذ الدكتور وليد حميدات	جامعة اليرموك	الاقتصاد

الملحق 4



جامعـــة اليرمـــوك
YARMOUK UNIVERSITY

كليـــة التربيـــة
مكتـب العميـد

الرقم : ك ت/٨٠٠ /١٤/١٣/٣
التاريخ : ٥ / ربيع٢ /١٤٣١ هـ
الموافق : ٢٠١٠/٣/٢٢ م

أ.د عميد كلية .... المحترم

الموضوع: تسهيل مهمة الطالب
عبدالله فاروق محمد الشبول

تحية طيبة وبعد ،،،

يقوم الطالب عبدالله فاروق محمد الشبول بدراسة بعنوان " مستوى الشراكة بين الجامعات الحكومية الأردنية والمجتمع المحلي (مقترحات للتطوير) " وذلك إستكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الدكتوراة في التربية، ويستدعي ذلك توزيع أداة الدراسة(المرفقة) على عينة من أعضاء هيئة التدريس بجامعة اليرموك.

أرجو التكرم بالموافقة على تسهيل مهمة الطالب المذكور اعلاه.

شاكراً ومقدراً لكم تعاونكم مع الجامعة.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام،،،

/عميد كلية التربية

أ.د محمد عليمات

تلفون : ٧٢١١١١١ - ٢ - ٩٦٢، فرعي ٣٧٢٨ أو ٣٧٢٩ ناكس : ٧٢١١١٩٩ - ٢ - ٩٦٢، فاكس الكلية (٧٢١١١٣٦ - ٢ - ٩٦٢) اربد - الأردن
Tel: 962 - 2 - 7211111 Fax : 962-2-7211199 Irbid - Jordan E-mail: fac_edu@yu.edu.jo http://www.yu.edu.jo

بسم الله الرحمن الرحيم



جامعة اليرموك
YARMOUK UNIVERSITY

دائرة رئاسة الجامعة

الرقم: ر/١/٧/١٥/ ٢٠٠٧٠٢
التاريخ: ٥/ ربيع ٢/ ١٤٣١ هـ
الموافق: ٢٢/ ٣/ ٢٠١٠ م

٢٠١٠
٤٥٦٩

عطوفة الاستاذ الدكتور رئيس جامعة العلوم والتكنولوجيا الاردنية الاكرم

الموضوع : تسهيل مهمة الطالب
عبدالله فاروق محمد الشبول

تحية طيبة وبعد ، ، ،

يقوم الطالب عبدالله فاروق محمد الشبول بدراسة بعنوان " مستوى الشراكة بين الجامعات الحكومية الأردنية والمجتمع المحلي (مقترحات للتطوير) " وذلك إستكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الدكتوراة في التربية، ويستدعي ذلك تطبيق أداة الدراسة(المرفقة) على عينة من اعضاء هيئة التدريس في جامعة العلوم والتكنولوجيا الاردنية .

أرجو التكرم بالموافقة على تسهيل مهمة الطالب المذكور اعلاه.

شاكراً ومقدراً لكم تعاونكم مع الجامعة.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام،،،

رئيس الجامعـــــة

أ.د. سلطان أبو عرابي

تلفون: ٩٦٢-٢-٧٢١١١١١ فاكس: ٩٦٢-٢-٧٢٧٤٧٢٥ اربد- الأردن
Tel:962-2-7211111 Fax:962-2-7274725 Irbid-Jordan Email:yarmouk@yu.edu.jo http://www.yu.edu.jo

Abstract

AL-Shboul, Abdullah Faroq Mohammad. (2010). The Level of Participation Between Jordanian Public Universities and Local Community
(Suggestions for Enhancement)
. PH.D. Dissertation, Yarmouk University.
(Supervisor: PH.D. Mohammad Ali Ashour).

The purpose of this study is to identify the level of participation between Jordanian public universities and local community and suggestions for activating it.

The study population consisted of all faculty members in Jordanian Public Universities in north Jordan (Yarmouk University, Jordanian University of Science and Technology), during the academic year 2009/2010, and numbered (n=1523), and also a number of community members. The study sample included from both, faculty members of Jordanian Public Universities, and local community members, and numbered (N=372), distributed as (319) from faculty members, and (53) from local community members.

The researcher prepared a questionnaire consisted of a tool, focused on measuring the level of participation between Jordanian public universities and local community, and consisted of (57) items, distributed in seven domains. Validity and reliability coefficient were ensured for the tool. **The findings of the study were:**

- The level of participation between Jordanian public universities and local community showed an **average level** on the tool as whole. The domain "participation in training and rehabilitation" showed **the highest average,** while the domain " participation in plans and educational programs" showed **the lowest average.**

- There are no statistical significant differences at the significance level of ($\alpha = 0.05$) on all domains of the level of participation between Jordanian public universities and the tool as a whole, from the viewpoint of faculty members due to the variables (the university, academic rank, college), also the results showed a statistical significant differences at the significance level of ($\alpha = 0.05$) on all domains of the level of participation between Jordanian public universities, and the tool as a whole from the viewpoint of members of the community due to the variable (type of local community) in favor of (official local community).
- The most important proposals for activating the level of participation between Jordanian public universities and local community, were as follows:

  1 - Create joint consultative councils from universities and local community leaders to identify community needs, and to identify problems facing it, and find appropriate solutions.

  2 - Participation of specialist's members from local community, to develop plans and educational programs for Universities, so as to serve the local community in developing several fields.

In light of the study findings, the researcher recommends: increasing the scope of partnership between universities and the surrounding local community in determining the quality of education outputs required, so as to contribute directly in improving the quality of education needed, and solve the problems of society. To benefit from experiences and experts of universities, to help local community institutions in economic growth, and educational, and social fields.

Key words: participation, local community, Jordanian public universities.